

# اقتصاديات التنمية

أستاذ الإقتصاد المساعد  
الدكتور  
علي حاتم القرشي

2017

# إقتصاديات التنمية

أستاذ الإقتصاد المساعد

الدكتور

علي حاتم القرشي

2017

الكتاب:..... إقتصاديات التتمية  
المؤلف: .....الدكتور علي حاتم القرشي  
الطبعة: .....الأولى 1438 هـ - 2017م  
المطبعة: ..... حوض الفرات / النجف الأشرف

التصميم والإخراج الفني  
السيد ضرغام الفحام

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ( ) لسنة 2017م

الحقوق محفوظة على المؤلف

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي

أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ

صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي

عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴿

النمل: ١٩

ص	التفاصيل	ت
29-9	<b>الفصل الأول</b> <b>التخلف الإقتصادي</b>	
10	التخلف الإقتصادي	1
10	دول العالم الثالث	2
12	مقاييس التخلف الإقتصادي	3
14	مظاهر التخلف	4
15	ماذا يُقصد بالبلدان المتخلفة	5
16	خصائص الدول النامية	6
17	أهمية النمو والتنمية للبلدان المتخلفة	7
18	مفاهيم التنمية	8
19	العوامل المساعدة على التنمية	9
21	مستويات التنمية ومجالاتها	10
23	التنمية البشرية ومؤشراتها	11
28	تصنيف القوة البشرية	12
48-31	<b>الفصل الثاني</b> <b>تطور مفهوم النمو الإقتصادي</b>	
31	مفهوم النمو الإقتصادي	1
38	أنواع النمو الإقتصادي	2
40	مقاييس النمو الإقتصادي	3
41	مصادر النمو الإقتصادي	4

ص 53-49	الفصل الثالث التنمية الإقتصادية	ت
50	تعريف التنمية الإقتصادية	1
52	عناصر التنمية الإقتصادية	2
77-54	الفصل الرابع نظريات النمو التقليدية	
55	النمو عند التجاريين	1
58	النمو عند الطبيعيين	2
60	تطور مفهوم النمو والتنمية	3
62	النمو عند الكلاسيك	4
67	النمو عند النيوكلاسيك	5
73	النظرية الماركسية في النمو	6
101-78	الفصل الخامس نظريات النمو الحديثة	
79	نظرية الدفعة القوية (نظرية النمو المتوازن)	1
86	نظرية أو إستراتيجية النمو غير المتوازن	2
96	نظرية أو إستراتيجية المراحل لـ روستوا	3
ص 120-102	الفصل السادس	ت

	<b>نظريات التبعية</b>	
102	أنواع التبعية	1
107	إستراتيجية التنمية المستقلة	2
111	نظريات النمو الذاتي أو الداخلي	3
119	تراكم رأس المال التكنولوجي	4
121	المصادر	5

## مقدمة....

عَرَفْتُ مفاهيم النمو والتنمية تطورًا كبيرًا ومستمرًا، تبعًا لتطور الفكر الإقتصادي ، وساهمت محاولات تشخيص مصادر النمو في ثنايا أفكار الإقتصاديين وفي ظل ظروفها ، في الكشف عن تجليات فكر الإنسان في رحلته الطويلة للعثور على الحقيقة والسعي لردم الفجوة بين المجتمعات . إذ أركز تحليل المدرسة التقليدية وهي في شغف تأسيس علم الإقتصاد ، علماً مستقلاً بقوانينه وأدوات تحليله على الجانب المادي ، مرة يتمثل في تراكم المعدن النفيس كما عند التجاريين ، والأنتاج الصافي كما عند الطبيعيين ، والعمل ورأس المال عند الكلاسيك، ثم النيوكلاسيك الذين ردفوا إقتصاد النمو في مساهمة متميزة تقدم بها فكر شومبيتر في الإبتكار كمنشأ فردي حر يستند في دافعيته على ضمان فرصة الربح ، بالإضافة إلى عامل السكان. وهي عوامل تقود مضاعفتها إلى تسريع النمو ومضاعفته في حال كانت مصدرًا له ؛ وهناك التكنولوجيا حسب سولو تؤدي إلى التقارب بين الإقتصاديات المختلفة ، عندما ينتشر التقدم التكنولوجي في العالم.

ليس للسياسات الإقتصادية ولا لتصرفات أطراف النشاط الإقتصادي أي دورٍ في حسم النمو ؛ حيث ترى النظرية النيوكلاسيكية أن تصرف أطراف النشاط الإقتصادي (إستثمار + بحوث) لا يؤثر على معدل النمو في المدى الطويل؛ لأن الإيرادات الحدية لرأس المال هي إيرادات متناقصة، وإن مزيدًا من الإستثمار يقود إلى هبوط فاعلية رأس المال؛ وبالتالي تآكل إيراداته، وهو ما يُشير إلى



زيادة معدل النمو عن طريق التراكم الرأسمالي لا يقود إلا إلى نمو مؤقت. فكان لابد من إعادة التأمل في ذلك؛ فجاءت نظريات النمو الحديثة لتعلن فاعلية السياسات التدخلية ودورها في تحقيق النمو؛ مع مزيد من الرفاهية للمجتمع، من خلال السياسة الحكومية التي تزيد من تسارع إيقاعه وأرتفاع معدلاته عبر بوابة الإستثمار الواسع التي تسمح بتوسيع السوق، مما يسمح للقطاعات المختلفة بالإستفادة من اقتصاد الحجم؛ الأمر الذي يسمح بتحقيق الأرباح التي تستخدم في المزيد من التوسع وبالتالي إستمرار النمو، وهو ما تجسده نظرية النمو المتوازن التي ليست في صالح الدول التي تحتاج إلى التنمية؛ لأنها تحتاج إلى موارد ضخمة، أو عن طريق اختيار قطاعات أو مناطق أو صناعات تكون لها ارتباطات أمامية وخلفية قوية لتكثيف الإستثمار فيها، مما ينجم خلق لا توازن معين ، يقود إلى لا توازنات جديدة يفضي إلى تحريك النمو وإستمراره نتيجة اختلال التوازن، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث في الدول النامية التي وصفها ليبنشتاين بأنها تشكّل نظاماً متوازنة؛ بحيث أن أي إخلال بالتوازن تتولد عنه قوى من شأنها إعادة التوازن إلى وضعه الأصلي، وبالتالي ظهرت نظريات أخرى أدخلت عناصر أخرى في دالة النمو تمثلت في كل من رأس المال التكنولوجي، ورأس المال العام، ورأس المال البشري، ورأس المال المعرفي؛ وبالتالي أصبح لكل أطراف النشاط الإقتصادي دور في تحسين معدل النمو. لذلك يمكن القول أن كل لبنة جديدة في الفكر التنموي ما هي في الواقع إلا إستجابة أو رد فعل لقصور في التنمية التي تسمح بأن يتم النمو بصفة آلية. وهو

ما يسمح بالقول أن مصادر النمو سوف تزداد تعددًا مع الزمن؛ مما يصعب تقديره أو التكهن به؛ لأن دالته تصبح مع الزمن تعتمد على عددٍ أكبر فأكبر من المتغيرات ، وهو ما أصبح يجسده ما يعرف بالنمو المستدام الذي يتحقق في ظل التنمية المستدامة التي يتداخل فيها عدد كبير جدًا من المتغيرات الذي يزيد من ظروف عدم التأكد في استدامتها، وذلك هو ما سيتم التطرق إليه في الفصول القادمة.

## الفصل الأول

### التخلف الإقتصادي

#### تمهيد....

لإدراك مفهوم التنمية الإقتصادية وإستيعاب دوافعها ومبرراتها لابد من مناقشة ظاهرة التخلف أولاً لتقديم صورة واضحة عن خصائص إقتصاديات الدول الساعية للخلاص منه وك مدخل لدراسة التنمية في إطار إشكالية العلاقة بين الفقر والتخلف الإقتصادي.

الكثير من الكتاب لا يفرق بين الفقر والتخلف، رغم وجود فوارق جوهرية بينهما، إذ هناك الفقراء في بعض الدول المتقدمة وهو ما يعتبر دليلاً على سوء توزيع الدخل القومي، ورغم هذا لا توصف بأنها دولة فقيرة أو دولة متخلفة، وبالمثل هناك دول الجنوب يوجد بها أغنياء كثيرون ، وهذا لا ينفي حقيقة كونها دولاً فقيرة.. أيضاً وجود فقر في دولة غنية لا يؤدي إلى إعتبار هذه الدولة متخلفة، والعكس صحيح.

يهتم هذا الفصل بدراسة الفرق بين الفقر والتخلف مع التركيز على مقاييس التخلف غير متجاهلين مقاييس الفقر في الفكر الإقتصادي التقليدي، يتم ذلك من خلال معرفة الفوارق الجوهرية بين الفقر والتخلف ومقاييس التخلف في الإقتصاد التقليدي.

## أولاً: التخلف الإقتصادي:

يُشير إصطلاح التخلف الإقتصادي إلى ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد ، ناجمة عن تفاعل مجموعة من العوامل الثقافية والسياسية والإجتماعية بدرجة أو بأخرى لأن التخلف الإقتصادي لا يحل في مجتمع ما بمفرده أو متعاشياً مع تقدم سياسي وإجتماعي، وإنما يمكن وسط تخلف سياسي وإجتماعي وثقافي... وإن توفير نظام سياسي وإجتماعي وثقافي رشيد يمكن أن ينجز مستوى إقتصادي متقدم. إذ لا تتم التنمية الإقتصادية في صورة أحادية ، بل في ظل إجراءات شاملة يتقدمها الدافع الإنساني في التغيير إجتماعياً وسياسياً وثقافياً إبتداءً ثم الإنصراف بإتجاه التركيز على تطوير الغايات الإقتصادية وحدها دون الأخذ في الإعتبار الأهمية النسبية لباقي المتغيرات الأخرى الثقافية والإجتماعية والسياسية .

## ثانياً: دول العالم الثالث :

يطلق لفظ العالم الثالث على الدول المتخلفة التي يقل متوسط الإستهلاك والرفاهية المادية لسكانها مقارنة بالبلدان المتقدمة ، على الرغم من توفر إمكانيات تحسين الأوضاع الإقتصادية فيها بوسائل معروفة وواضحة . إذ يُفترض وجود موارد كافية يمكن إستغلالها والإستفادة منها ولكن لا يتم إستغلالها .

## 1-الدول الفقيرة -الدول المتخلفة

يُميز الإصطلاح بين الدول الفقيرة التي تقل فيها الموارد والثروات، وهي راغبة في التقدم، ولكن فقر إمكانياتها المادية يُقعدّها عن النمو، أما الدول المتخلفة، سبب تخلفها لا يعود إلى محدودية الموارد الإنتاجية كما في الدول الفقيرة بقدر ما، بل إلى الإستخدام الرديء للموارد الإقتصادية ، ذلك الإستخدام الذي يأتي في صورة إهمال الموارد تماماً أو الإستخدام الجزئي أو إستخدامها في نشاط غير ملائم وغير صحيح .

هذا إلى جانب أسباب أخرى قد تأتي من خارج سيطرتها كالبيئة المحيطة بالعملية الإنتاجية وأثار خصائصها السلبية عليها وطبيعة العلاقات الإقتصادية الدولية في مجال الإستثمارات الأجنبية ونوع المنتجات المتبادلة.

## 2-التخلف ليس مرادف للفقير

ينشأ التخلف الإقتصادي في بيئة مختلة إجتماعياً وحضارياً، حيث الدول المتخلفة إقتصادياً متخلفة حضارياً أيضاً. ومما سبق نخلص إلى أن التخلف الإقتصادي ليس مرادفاً للفقير وإنما هو خلل إقتصادي وحضاري وإجتماعي ساعدت علي نشوئه عوامل عديدة. رغم وجود موارد ضخمة وتوافر إمكانيات بشرية ومادية تساعد على الإرتقاء بمستوي المعيشة، ولكن تخلف طرائق الإنتاج والتنظيم الإجتماعي والتطبيقات الإقتصادية لإستغلال هذه الموارد ، تحول دون النهوض بالدولة المتخلفة والوصول بها إلى درجات عالية من النمو الإقتصادي.

### ثالثاً: مقاييس التخلف الإقتصادي :

يتطلب قياس ظاهرة التخلف الإقتصادي وتحديد مداها ومستواها أو درجة التقدم أو التخلف بين الدول المختلفة اللجوء إلى معايير متعددة.

1- يُعد معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل مؤشراً للتفرقة بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة ، وترتيب الدول المتخلفة بالنسبة لبعضها البعض، وطبقاً لهذا المعيار يوصف بعض الباحثين الدول المتخلفة تلك التي يقل فيها متوسط دخل الفرد في السنة عن مقدار معين من الدولارات، والبعض الآخر يشير إلى الدول التي لا يتجاوز فيها دخل الفرد ٤/١ متوسط دخل الفرد الأمريكي بالدول النامية كما تقسم دول العالم المختلفة إلى مجموعات تبعاً لمستويات متوسطات الدخل. (دول شديدة التخلف- دول ناهضة -أخرى متقدمة).

#### إنتقاد :

أ- يعتري هذا المقياس قصوراً واضحاً إذ لا يكفي وحده في الكشف والتعبير عن الأوضاع الإقتصادية ولا يُعد معيار دقيق للدلالة على مستويات المعيشة في الدول المتخلفة أو يعبر عن أسلوب توزيع الدخل فيها.

ب- على الرغم من إنخفاض مستويات المداخل الفردية في الدول النامية بصفة عامة إلا أن هناك دولاً نفطية يزيد فيها متوسط دخل الفرد عن متوسط الدخل الفردي السائد في كثير من دول العالم تقدماً.

2- ولتلافي القصور في مقياس متوسط الدخل، يُشير بعض الإقتصاديّين إلى ضرورة إضافة مقاييس أخرى، تلك المقاييس التي تعبر عن مستوى الإستهلاك من سلع أساسية وبعض سلع الرفاهية الإجتماعية ك المياه والكهرباء والتلفزيون والمستوى التعليمي للسكان ومستوى الرعاية الصحية المتوفرة لهم ، للكشف عن الجوانب الهامة من معيشة السكان إلا أنها لا تعبر بالضرورة عن كافة النواحي التي يتعين التعرف إليها للحكم على مدى تقدم دولة أو تخلفها، ك إهماله لمؤشرات هامة كالإنتاجية والعمالة ومستوى الفن الإنتاجي والإدخار والإستثمار ومدى توافر الموارد الإنتاجية للإقتصاد وطبيعة إستغلال الموارد المتاحة ومدى التنسيق والتكامل بين قطاعات ومؤسسات الإقتصاد المختلفة.

إن معايير التمييز بين الدول النامية والدول المتقدمة ، يجب أن تكون أكثر شمولية ، للوصول إلى قدرة الدولة على توفير إحتياجات السكان الإقتصادية والإجتماعية والبيولوجية والنفسية وغيرها من سائر الإحتياجات الإنسانية، ووفق هذه المعايير يجري الفصل بين الدول المتخلفة والمتقدمة .

إن الدولة المتخلفة توفر لسكانها قدراً أقل من إحتياجاتهم مما توفره الدول المتقدمة ، إلا أن هناك معياراً غير قابل للقياس في حد ذاته وليس هناك طريقة لترجمته إلى مقياس عملي لتقدير مدى إشباع هذه الحاجات لعدم وجود معايير موضوعية في تقدير هذه الإحتياجات التي تختلف باختلاف الأفراد والبيئات والفترات الزمنية وغيرها من عوامل أخرى عديدة، مثل عدم إظهارها الموارد المتاحة

للمجتمع ومدى إستغلال هذه الموارد وأساليب هذا الإستغلال أو تكلفته.

**ونخلص مما سبق:** من الصعب بمكان الوصول إلى معيار مانع جامع لا يعتريه القصور لقياس التخلف الإقتصادي، وليس معنى ذلك إسقاط أدلة هذه المعايير التي أبرزت درجات التخلف، ولكن ما ينبغي الإشارة إليه هو: أن هذه المعايير تتبع مدارس فكرية تتوافق ظروفها واقع الدول المتخلفة، وعادةً ماتوصي دراستها بعلاج مشاكل الدول المتخلفة من خلال سياسات وإستراتيجيات إنمائية قد لا تتناسب ظروف هذه الدول النامية وحاجتها، أو أنها تفرض مؤسساتها الإقتصادية طرقاً لا تتناسب مع بيئتها ولا تتفق مع إستراتيجيتها الإقتصادية ومن ثم تقع فريسة لحالة من **التبعية الفكرية** والإقتصادية.

#### **رابعاً : مظاهر التخلف:**

**التخلف:** هو إنعكاس لحالة أو لظاهرة إقتصادية إجتماعية متدنية ومتأخرة عن مستوى تطورها وتقدمها تسود في زمان ومكان معين وفي مجتمع أو دولة معلومة، ويختلف الإقتصاديون في تعريف التخلف وتحديد معناه فمنهم من يذكر أنه (1):

1- إصطلاح يوصف به كثير من دول العالم التي يكشف تطورها على مدار الزمن عن ركود أو تدهور إقتصادي.

(1) محمد أحمد الداوي، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص، ص.4،2.



2- البلد أو المجتمع المعتمد أساساً على الإنتاج الأولي لا على الإنتاج الصناعي، أو البلد الذي تكون موارده غير مستغلة أو غير مستخدمة إستخداماً كفوئاً وفقاً للفن الإنتاجي الحديث.

3- التخلف الإقتصادي هو ندرة شديدة في عرض رأس المال بالنسبة إلى عرض عناصر الإنتاج الأخرى، وخاصة عنصر العمل. مع قياس ذلك على أساس تحديد نصيب الفرد من السكان من ذلك الرأسمال ومقارنته بالأرقام المماثلة في الدول المتقدمة.

4- التخلف الإقتصادي يعكس إنخفاض وتدني متوسط الدخل الحقيقي للفرد.

5- التخلف الإقتصادي يعكس حالة إنخفاض مستوى الإنتاج مع عدم عدالة توزيع الإنتاج القومي بين أفراد المجتمع إضافة إلى ركود النمو الإقتصادي.

**خامساً: ماذا يقصد بالبلدان المتخلفة :**

**( Under development countries )**

**البلدان المتخلفة :** هي تلك الأقطار التي يكون مستوى تطورها الإقتصادي والإجتماعي متدني ومحدود متجسداً بالعديد من المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية التي سنتعرض لها في خصائص هذه الدول.

## سادساً : خصائص الدول النامية:

تتسم معظمها بسمات مشتركة نحددها فيما يلي (2):

**1- انخفاض الدخل القومي ومعدل نموه:** تتسم معظم الدول النامية بانخفاض مستوى دخلها القومي، نظراً لإرتفاع معدل نموها السكاني ، الأمر الذي يجعل معدل نمو دخلها الفردي أيضاً يتسم بالإنخفاض. ويعود ذلك بصفة أساسية إلى انخفاض كفاءة استخدام الموارد الإقتصادية، بالإضافة إلى سوء توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع.

**2- انخفاض إنتاجية القطاعات الخاصة:** تسود ظاهرة تدني مستوى إنتاجية العمل في عدد من الدول النامية نتيجة ندرة الموارد الرأسمالية المكملة لعناصر الإنتاج الأخرى كالعمل والأرض. مما يجعل من ظهور مبدأ تناقص الإنتاجية الحدية في النشاطات الإنتاجية ولا سيما الزراعية.

**3- إرتفاع الأهمية بالنسبة للنشاط الزراعي:** يشغل الناتج المحلي الزراعي مكانة رئيسة في إجمالي الناتج المحلي في الدول النامية، كما يتصف معه النشاط الزراعي بإرتفاع نسبة العاملين فيه مقارنة بالعاملين في النشاطات الإقتصادية غير الزراعية.

**4- إرتفاع معدلات النمو السكاني:** تسود ظاهرة إرتفاع معدل النمو السكاني في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة حيث يتراوح في

(2) سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000، ص، ص.300،302.

الدول النامية ( 3.0% - 3.5% ) مقارنة بـ 1% في الدول المتقدمة.

#### 5- ضيق السوق المحلية والإعتماد المتزايد على السوق العالمية:

يعود ضيق ومحدودية السوق المحلية لإنخفاض القدرة الشرائية للأفراد وهذا يترتب عليه آثار سلبية في مقدمتها عدم إمكانية قيام أو خلق وحدات إنتاجية ذات طاقات تتسم بتدني التكاليف وفقاً للمفهوم الإقتصادي، وعدم إستفادتها من وفورات الإنتاج الواسع ، كما أن هذه الدول تعتمد في تجارتها الخارجية على تصدير المواد الأولية واستيراد المواد المصنعة، ولا يكون مؤشر ميزان التبادل التجاري في صالحها.

#### 6- عدم كفاية البنى التحتية: تعاني معظم الدول النامية من ظاهرة

عدم كفاية وكفاءة البنى التحتية أو الارتكازية كالوسائل الصحية أو التعليمية وضعف كفاءة الوسائل التكميلية للعمليات الإنتاجية كالنقل ووسائل التخزين والطرق وغيرها.

#### سابعاً: أهمية النمو والتنمية للدول المتخلفة:

**النمو الإقتصادي** : هو الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين. في فترة زمنية معينة **والتنمية الإقتصادية** : عملية تغيير إرادية هادفة وشاملة لكل جوانب الحياة الإقتصادية والإجتماعية في مجتمع معين من أجل نقل ذلك المجتمع إلى وضع إقتصادي واجتماعي وسياسي أفضل.

وتعرف التنمية الإقتصادية بوجه عام على: أنها العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين في نوعية الحياة وتغير هيكل الإنتاجية للسلع والخدمات، التي يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية. ويكمن الفرق بين التنمية والنمو الإقتصادي هو ان النمو يعمل على زياده الانتاج والخدمات في فترة زمنية محدوده غالباً ماتكون سنة ، اما التنمية فهي :تغيير شامل وكامل لكل جوانب الحياه دون تحديد لفترة زمنية .

### ثامناً: مفاهيم التنمية:

تعددت الآراء حول مفهوم التنمية ويمكن إيرادها بالآتي:-

- 1- بأنها عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية والايولوجية .
- 2- أنها الشكل المعقد من الإجراءات أو العمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغير الثقافي والحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته.
- 3- أنها ظاهرة اجتماعية نشأت مع نشأة البشر المستقر فزاد الإنتاج وتطورت التجارة وظهرت الحضارات المختلفة على أرض المعمورة.
- 4- بأنها نشاط مخطط يهدف إلى إحداث تغيرات في الفرد والجماعة والتنظيم من حيث المعلومات والخبرات ومن ناحية الأداء وطرق

العمل، ومن ناحية الاتجاهات والسلوك مما يجعل الفرد والجماعة صالحين لشغل وظائفهم بكفاءة وإنتاجية عالية. ومن خلال ما سبق فإن هذه التعاريف تشترك في عدة نقاط أهمها:-

أ- تعتبر التنمية عملية شاملة ومستمرة.

ب- التنمية هي عملية تغيير ونقل المجتمع نحو الأحسن مع الانتفاع من التغيير.

ج- تهدف التنمية إلى تنمية الموارد والإمكانات الداخلية للمجتمع.

وعليه فإن التعريف الإجرائي للتنمية كما يلي: هي عملية شاملة ومستمرة وموجهة وواعية تمس جوانب المجتمع جميعها، وتحدث تغييرات كمية وكيفية وتحولات هيكلية تستهدف الإرتقاء بمستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع والتحسين المستمر لنوعية الحياة فيه بالإستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة.

تاسعاً: العوامل المساعدة على التنمية:

يمكن تقسيم هذه العوامل إلى عوامل ذاتية وأخرى موضوعية:-

أ- العوامل الذاتية: وتتلخص فيما يلي:

1- الإيمان بإمكانية الإصلاح والتقدم: أي بإمكانية تغيير أنماط الحياة السائدة.

2- الطوعية والوعود الذاتي: أي توافر الهيئات الطوعية القادرة بتعاونها مع الأجهزة الحكومية على تحقيق التقدم بكل حرية.

3- التحفيز والإستثارة: أي تحفيز الأفراد وإستثارة جهودهم للمشاركة في عملية التنمية.

4- الخدمة والتضحية بالذات: أي قيام الأفراد والقائمين على التنمية بأدوارهم وواجبهم.

### ب-العوامل الموضوعية:

1- أن تصدر برامج التنمية إستجابةً للحاجات الأساسية للمجتمع وتعتبر عن حاجات الأفراد.

2- قيام عملية التنمية على أساس من التوازن في كافة المجالات الوظيفية.

3- أن تهدف برامج التنمية إلى زيادة فعالية مشاركة الأفراد في شؤون مجتمعهم المحلي.

4- إكتشاف وتدريب وتأهيل القيادات المهنية المحلية ، والإيمان بدور القيادات الشعبية التي ربما يكون لها من الفعالية ما يفوق القيادات المهنية.

5- ضرورة التركيز على مساهمة الشباب والنساء في برامج التنمية من خلال برامج التربية ونوادي الشباب وأجهزة رعاية الأمومة والطفولة والجمعيات.

6- تبني تنمية متوازنة على المستوى الوطني.

### عاشراً : مستويات التنمية ومجالاتها:

إن إختلاف الموارد الطبيعية وإختلاف أساليب توزيعها على المناطق الإقليمية يؤدي إلى إختلاف درجات وطبيعة التنمية وإختلاف مستوياتها ومجالاتها كما يلي:-

\* **التنمية الوطنية:** تعبر عن تشغيل جميع القطاعات وتوظيف كل الموارد والإمكانات المتاحة، وهي عملية تتطلب توفر التخصص والتنسيق بين الوحدات الإنتاجية في إطار علاقات إنتاجية واسعة تشمل كل القطاعات والأقاليم عبر الوطن.

\* **التنمية المحلية:** مجموعة من العمليات تتوحد فيها جهود الأهالي مع السلطات الرسمية بهدف تحسين الأحوال الإجتماعية والثقافية والإقتصادية للمجتمعات المحلية وتمكينها من المساهمة بدرجة قصوى في تقدم الوطن ككل.

أما بالنسبة لمجالات التنمية فنميز بين العديد من المجالات كمايلي:-

أ- **التنمية الإقتصادية:** تنصرف في جوهرها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد ، وزيادة الإستخدام في الموارد المتاحة وزيادة النمو الإقتصادي عن طريق زيادة الإنتاج.

ب- **التنمية الإجتماعية:** تعرف على أنها أسلوب حديث في العمل الإجتماعي تقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عبر زيادة وعي الناس بالبيئة المحلية من أجل المشاركة في تنفيذ برامج التنمية وإحداث التغيير اللازم لتطوير المجتمع.

**ج- التنمية السياسية:** تعرف بأنها مجموعة الأفكار التي يمكن أن يدلي بها الأفراد للمساهمة في تكوين رأي عام للتأثير به لدى القرار السياسي، أي المشاركة في صنع القرار السياسي من خلال مجموعة من الوسائل: الأحزاب، الجمعيات، النقابات، وهي مستوى متطور من الفكر، يبحث عن تطوير علاقة الدولة بالمجتمع.

**د- التنمية الإدارية:** هي تطوير قدرات الإداريين وتحسين أدائهم والتأثير على البيئة التي يعملون فيها عن طريق دراسة الأطر التنظيمية وتحديث القوانين واللوائح المعمول بها، وتطوير وتنمية معلومات أفراد المجتمع، وتحسين البيئة للعمل الإداري. (التنظيم : تركيز الفاعليات)

#### هـ- التنمية البشرية<sup>1</sup>

هي عملية توسيع القدرات التعليمية والخبرات للشعوب والمستهدف بهذا هو أن يصل الإنسان بمجهوده ومجهود ذويه إلى مستوى مرتفع من الإنتاج والدخل، وبحياة طويلة وصحية إلى جانب تنمية القدرات الإنسانية من خلال توفير فرص ملائمة للتعليم وزيادة الخبرات..

**الإنسان**، دائماً وأبداً ، هو الثروة الحقيقية، بواسطة عقله وإبداعاته تتشكل الحضارات الإنسانية، و تربية الإنسان وتنميته هو طريق الإستثمار الصحيح للشعوب.

1 تم نشر أول تقرير عن التنمية البشرية في عام 1990 حيث ذكر فيه نصياً: "الشعب هو الثروة الحقيقية لأي أمة"

"People are the real wealth of a nation."



ظهر مفهوم التنمية البشرية في عقود الحداثة الأخيرة ضمن مجموعة مفاهيم سوق العمل المعاصرة وزاد ترده فيما يتعلق بالتطوير والحاجة للتعامل مع مشكلات أمية الثقافة التكنولوجية، وثقافة الرأي و الرأي الآخر، و ثقافة التواصل الفعال...إلخ.

وقد تم دعم هذه الرؤية بثروة معلوماتية مأخوذة من تجارب سابقة مع أساليب جديدة في طرق تناول القياس لمعدلات التنمية، من منظور تقدم حياة الإنسان المعاصر، و ضرورة إثراء حياته معنوياً فضلاً عن إثرائها إقتصادياً.

وعبر متابعة مؤشرات التنمية البشرية خلال العقود الأخيرة يظهر ارتفاع معدلات متوسط الأعمار والحالة الصحية، الثقافة والإنتاجات التعليمية، أنماط الإستهلاك وهذه المؤشرات ارتفعت حتى في الدول الأقل تقدماً.

**إحدى عشر: التنمية البشرية ومؤشراتها:**

### **1- مؤشر التنمية البشرية:**

يُشير المصطلح إلى "الأسلوب الأكاديمي العالمي" لقياس التنمية البشرية؛ من خلال الجمع بين مؤشرات Indicators مختلفة مثل: متوسط العمر Life Expectancy والتحصيل العلمي Educational Attainment والدخل السنوي Annual Income، لإنشاء إحصاء واحد فقط Single Statistic ، والذي يعد بمثابة إطار مرجعي لكل من التنمية الإجتماعية و الإقتصادية Social and Economic Development على حد سواء، على المستوى العالمي؛ حيث يحدد المدى بين الحد الأعلى والحد الأدنى

لكل مؤشر من المؤشرات السابقة فيما يعرف بالأهداف المنشودة Measurement Standards ، أو معايير القياس ، و بناءً عليه، يتم قياس المستوى التنموي لكل بلد Country على مستوى العالم وفقاً لهذه المعايير أو الأهداف معبراً عنها بقيمة بين (الصفر - 1)؛ على سبيل المثال: في الفترة الزمنية 1980-2010 تم وضع الحد الأدنى الصحي لمتوسط العمر 20 عاماً، والحد الأعلى الصحي لمتوسط العمر 83.4 عاماً، فالقيمة الفارقة 63.4 عاماً؛ (  $83.4 - 20 = 63.4$  ) تنسب إلى الواحد الصحيح؛ 63,4 (الفارق القياسي بين الحد الأعلى والأدنى)، فإذا كان الحد الأعلى للعمر في بلد ما 55 عاماً فإن الفارق ينخفض إلى 35 عاماً؛  $55 - 20 = 35$  فتكون النسبة بينهما:-

$35 : 63,4 = 0,552$ ! و هذا يعني أن متوسط العمر منخفض في هذا البلد بنسبة 0,552، و بالنظر لهذه النسبة، يتضح أنها تعكس وجود مشكلات خطيرة خاصة بالتنمية البشرية في هذا البلد.

## 2- دور المنظمات الدولية في التنمية البشرية :

يتباين دور المنظمات الدولية في التنمية البشرية وكالاتي:-

أ- على المستوى الدولي ومستوى المنظمات الدولية : تهتم المنظمات الدولية العالمية بتفعيل مشروعات حقوق الإنسان ومبادرات التبادل الثقافي Cultural Exchange في هذا الشأن؛ عن طريق المنح العلمية والتدريبية Scholarships and Training و المشروعات الإنمائية التي تتبناها الهيئات الدولية الكبرى دعماً للتنمية البشرية؛ وأهم هذه المنظمات:

**United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization**، وتختصر في **اليونسكو UNESCO** الغرض من إنشائها هو المساهمة في صون السلام والأمن على مستوى العالم؛ من خلال تعزيز التعاون الدولي في مجالات التعليم، والعلوم، والثقافة والاحترام العالمي للعدالة.

**ب- منظمة الصحة العالمية :**

### **(WHO) The World Health Organization**

هي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة United Nations والتي تهتم بالصحة العامة دولياً، وعضو في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية United Nations Development Group.

**ج - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO):**

### **Food and Agriculture Organization of the United Nations .**

وكالة متخصصة بشؤون الأمن الغذائي، تابعة للأمم المتحدة United Nations، و تقود الجهود الدولية الرامية إلى دحر الجوع، و تخدم كل من البلدان المتقدمة Developed والبلدان النامية Developing ، ومنظمة الأغذية والزراعة بمثابة منتدى محايد حيث تلتقي جميع الدول على قدم المساواة للتفاوض بشأن الاتفاقات ومناقشة السياسات الخاصة بأزمات الغذاء على مستوى العالم.

**2- على مستوى السياسة الداخلية- لدولة ما : Domestic Policy**

يُنظر إلى القوى البشرية في دولة ما على أنها مورد استثماري وإنمائي، ومن ثم تصاغ خطط التنمية والقوانين الحاكمة وفقاً

لمعايير حقوق الإنسان العالمية لكل فئة؛ على سبيل المثال قوانين مجانية التعليم و مجانية الرعاية الصحية، و مشروعات الإسكان، التنمية الزراعية و التنمية الصناعية... إلخ.

3- **التنمية البشرية كعلم أكاديمي Human Sciences**: يشمل جميع الدراسات الإنسانية و الصحية الطبية والديموجرافيا و ما يختص برعاية الأسرة و المجتمع من دراسات نفسية واجتماعية، و تعد هذه الدراسات أسس وضع المعايير والقوانين الخاصة بحقوق الإنسان ومؤشرات التنمية البشرية.

HDI .Human Development Index

4- **التنمية البشرية على مستوى قطاع الأعمال والسوق**: أو ما يعرف بالقوى العاملة المنتجة، والمتمثلة في مجموعة الموارد البشرية من خبراء أكاديميين ومهنيين ، والعملاء المستهدفين وجميع ما يشكل الهيئات المنتجة ، والتي ترتبط بخطط توزيع الأعمال والخطط التنسيقية والتنفيذية التنموية الإنتاجية... إلخ.

5- **على مستوى الأفراد Individuals** : وهو نشاط يقوم به الفرد البالغ تجاه نفسه وإتجاه غيره بنشر ثقافة تنمية الذات بمجموعة من السمات الشخصية والمهارية التي تشكل الفرد الناجح المثقف القادر على التعامل مع متغيرات الحياة و متناقضاتها لذلك لابد من تنمية جوانب الشخصية السبعة المتمثلة في:-

الجانب الإيماني وإخلاص العبادة لله

Faith and sincerity of worship to God

الجانب الصحي والبدني

Health and physical status

Personal aspect الجانب الشخصيFamily الجانب الأسريSocial aspect الجانب الاجتماعيProfessional aspect الجانب المهنيEconomic aspect الجانب الإقتصادي

من الاستعراض السابق لوجهات النظر المختلفة لمفهوم التنمية البشرية يتضح أن: جميعها جزئيات تشكل المفهوم الكلي لمعنى التنمية البشرية الشامل، والذي يتحقق، بتكامل أكبر، كلما زاد التفاعل والتداخل بين هذه العناصر؛ العلم وتطبيقاته في مجالات السياسة والقانون ومشاريع العمل التنموية و تربية كل فرد كوحدة مستقلة بنائية للمجتمع.

**6- المشكلات التي تعيق التنمية البشرية:**

(الترتيب التالي ترتيب هرمي يبدأ بقاعدة الهرم رقم(1) إلى قمة الهرم رقم (5)

6-1 مشكلات سياسية: أساس جميع مشكلات التنمية البشرية خاصة، إذا ترتب عليها الحروب أو الحصار الإقتصادي.

6-2 مشكلات إقتصادية: يترتب على تدهور الظروف السياسية تدهور الوضع الإقتصادي، و الإقتصاد ركيزة القوة لأي أمة لتوفير الدعم العام، و تأسيس بنية تحتية على كافة المستويات.

3-6 مشكلات صحية: بسبب سوء الأوضاع الإقتصادية، أبسطها سوء التغذية نتيجة الفقر، وأبشعها ضحايا الحروب بالإضافة إلى مشكلات انتشار الأوبئة .

4-6 مشكلات تعليمية: أن الاستقرار والتنمية هما ركائز التعليم الناجح في أي أمة.

5-6 مشكلات اجتماعية/ ثقافية: المنتج النهائي لمستويات الهرم السابقة، مجموعات بشرية تتسم بالجهل والتعصب الذي يشعل نيران الخلاف دائماً.

### ثاني عشر : تصنيف القوة البشرية:

تُصنف القوى البشرية في مجتمع ما إلى الفئات الآتية:-

أ-الأطفال من الجنسين: يصب في ملف الأطفال الكثير من قضايا التنمية البشرية؛ مثل قضايا الصحة والتعليم والحماية والتأهيل، فهم مشروعات إستثمارية، والتي يجب أن يُخطط لنتائجها المستقبلية جيداً؛ بداية من مرحلة ما قبل الميلاد برعاية الأسرة والأم ثم الرعاية الصحية والتعليمية والثقافية والتهيئة لمرحلة الشباب وسوق العمل... إلخ.

ب-الشباب من الجنسين: هم بداية الحصاد للخطة السابقة وبداية تنفيذ الخطة التنموية بدخول الشباب لسوق العمل مُعداً بالمهارات المهنية و الاحترافية... إلخ.

ج-متوسطي العمر: قمة العطاء والنشاط بسبب الخبرة المكتسبة... إلخ.

د- مرحلة التقاعد: ثروة من الخبرات لابد من رعايته ودعمه والاستفادة منه.

## الفصل الثاني

### تطور مفهوم النمو الإقتصادي

تمهيد...

استحوذت مهمة النمو والتنمية ولا زالت على فكر الساسة والعاملين في البحث العلمي على إختلاف أختصاصاتهم ، وشكّل إيقاع جرسيهما رنين يهفوا إلى النفس ليكسبها الرضا والقبول من قبل رجال الحكم عند مخاطبة العامة في حديث لم يخلو من ذكر أحدهما، وأصبحا معياراً لمدى نجاح أو فشل أنظمة الحكم في كل أنحاء العالم، لكونهما الساحة التي تجري على أرضها المنافسة من أجل الوصول إلى سدة الحكم.

إن البحث في موضوع النمو الإقتصادي تعود بداياته إلى نشأة الأفكار الإقتصادية ، حيث برع الإقتصاديون التقليديون في القرن الثامن عشر والتاسع عشر في تحديد القوى التي تمهد لتقدم الشعوب ، وقد تعزز الإهتمام بقضية التنمية من خلال ظهور جملة من العوامل، كانت نهاية الحرب العالمية الثانية موعداً لها ، وأهمها الرخاء أمتحقّق في البلدان الصناعية والتقدم الذي أحرزته البلدان الاشتراكية، وإستقلال كثير من البلدان التي كانت مستعمرة، وشيوع فكرة التنمية على المستوى الدولي، وظهور منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها أمتخصصة. وكان طبيعياً أن تبرز الإختلافات بين الإقتصادييين في تحديد مفهوم النمو والتنمية ، فكل ينظر من زاوية عقيدته وفلسفته. لذلك نجد الفكر الإقتصادي يضم مجموعتين من



النظريات: الأولى تتحدث عن النمو وتحقيق الإستقرار الإقتصادي، والتي سيتم إدراك مفهومها عبر إتجاه النمو، وترتبط أساساً بالبلدان المتقدمة، بينما تبحث الثانية في ظروف تحقيق التنمية الإقتصادية في البلدان المتخلفة إقتصادياً، وسيتم معالجتها ضمن مفهوم نظريات التنمية.

### أولاً: مفهوم النمو الإقتصادي:

إذا كان البحث عن تعريفٍ لظاهرة التخلف في الدول النامية هو أمر تكتنفه الصعوبة، فإن البحث في الخروج من شرنقة التخلف هو الآخر تكتنفه صعوبة أكبر؛ وبالتالي يكون تعريف النمو الذي يقف بالضد من مفهوم التخلف، تكتنفه نفس الدرجة من الصعوبة أو أكثر.

### 1: تعريف النمو الإقتصادي

هناك العديد من التعاريف للنمو الإقتصادي والتي يمكن أن نذكر منها:

«النمو الإقتصادي: هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي»<sup>2</sup>

وهو ما يفيد أن الزيادة في نصيب الفرد يجب أن تكون ناتجة عن زيادة في الناتج المحلي الحقيقي أو إجمالي الدخل الوطني، وليست

2 - محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية

وتطبيقية، قسم الاقتصاد بجامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 2000، ص 51

ناتجة عن تراجع في عدد السكان الذي يسمح بالوصول إلى نفس النتيجة، ويمكن أن نميز في النمو الإقتصادي مايلي:

1-1 الزيادة المؤقتة: هي الزيادة الدورية الناتجة عن ظروف معينة (لا تعتبر نمواً إقتصادياً).

1-2 الزيادة حقيقية وليست نقدية: حتى تكون الزيادة حقيقية يجب أن تستبعد أثر التضخم ، لأن الزيادة النقدية لا تعبر عن زيادة حقيقية ، إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم؛ حيث يزداد الدخل الحقيقي معبراً عنه بالزيادة في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في فترة الدراسة، وعليه فإن:

**معدل النمو الإقتصادي الحقيقي = معدل النمو الإقتصادي الاسمي - معدل التضخم**

لن يكون هناك نمو إلا إذا كانت القيمة السابقة للنشاط الإنتاجي موجبة . حتى مع قيمته الموجبة، لن يكون هناك نمو في الدخل الفردي الحقيقي، إذا كان معدل نمو السكان يفوق معدل نمو الدخل الكلي ، إذ يجري احتساب **الدخل الفردي** عبر قسمة الدخل الكلي على عدد السكان.

إذا زاد عدد السكان والدخل الحقيقي بنفس النسبة ، فإن الدخل الفردي يبقى ثابتاً؛ أما إذا زاد عدد السكان بنسبة أكبر فإن الدخل الفردي الحقيقي سينخفض ؛ بينما إذا زاد الدخل الوطني بنسبة أكبر

من نسبة زيادة السكان فإن الدخل الفردي الحقيقي سيرتفع، وتنعكس النتيجة في جميع الحالات على المستوى المعيشي<sup>3</sup> ، وعليه فإن:

$$\text{معدل النمو الإقتصادي الحقيقي} = \text{معدل النمو الإقتصادي} / \text{معدل النمو السكاني}$$

ويعرف سيمون كوزنتس **S.Kuznets**<sup>4</sup> النمو الإقتصادي للدولة بأنه « الزيادة في قدرة (الإقتصاد) الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الإقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة أمتامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها » ويكون بذلك النمو نتيجة ناشئة عن التغييرات الإقتصادية، جرّاء عملية التنمية.

هذا التعريف يتكون من ثلاثة مكونات رئيسة غاية في الأهمية وهي:

أ- إستمرار الزيادة في الناتج الوطني سبب دال لأحراز النمو الإقتصادي والقدرة على توفير مدى واسع للسلع ، وهي إشارة للنضج الإقتصادي.

ب- التكنولوجيا أمتقدمة ، تعد الأساس أو الشرط ألسبق لإستمرار النمو الإقتصادي كشرط ضروري وليس كشرط كافٍ.

3 - مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999 ، ص 455.

4- ولد سيمون كوزنتس سنة 1901 وتوفي سنة 1985 ، عمل في دراسة التحليل الكمي المقارن للنمو الاقتصادي، ومن أهم منشوراته في مجال النمو الاقتصادي: "الجوانب الكمية للنمو الاقتصادي للأمم" سنة 1967 ، "النمو الاقتصادي الحديث" سنة 1966 ، "النمو الاقتصادي للأمم" سنة 1971.

ج- تحقيق النمو المرتقب المصاحب للتكنولوجيا الجديدة يتطلب إجراء تعديلاتٍ مؤسسية وإيديولوجية. فالإبتكارات التكنولوجية بدون إبتكاراتٍ اجتماعية ملازمة تكون ك المصباح بدون كهرباء.

وكان نيكولاس كالدور **Nicolas Kaldor** قد لخص سنة 1958

العوامل التي تؤدي إلى النمو المستمر في الآتي:

أ- الناتج الحقيقي للفرد ينمو بمعدلٍ ثابت تقريباً عبر فتراتٍ طويلة من الزمن.

ب- رصيد رأس المال<sup>5</sup> ينمو بمعدلٍ ثابت تقريباً يزيد على معدل نمو العمل.

ج- تميل معدلات نمو الناتج الحقيقي ومخزون السلع الرأسمالية لأن تكون متساوية على نحوٍ يؤدي إلى أن معامل رأس المال<sup>6\*</sup> - الناتج لا يُظهر أي اتجاه.

ج- معدل (الربح/رأس المال) إتجاه أفقي.

د- يمكن أن يتغير معدل نمو الناتج الفردي تغيراً ملحوظاً من بلد لآخر.

5 - رأس المال : هو عمل سابق مخزون في سلعة مثل الآلات والمعدات والمركبات..أنخ.

6 - \*معامل رأس المال (مؤشر): الذي يُشير إلى عدد وحدات رأس المال المطلوبة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج خلال فترة زمنية معينة. فلو فرضنا (K) ترمز إلى رصيد رأس المال (Y) ترمز إلى مستوى الإنتاج، و (w) ترمز إلى نسبة (رأس المال/الناتج) : الوحدات النقدية المستثمرة من أجل إنتاج ما قيمته وحدة نقدية واحدة من الناتج -، فإننا نحصل على المعادلة:  $K = wY$ .

هـ- تميل الإقتصاديات التي تعرف مستويات عالية من الأرباح في الدخل إلى أن يكون لديها معامل ( استثمار/النتاج) مرتفع. ويذهب جوزيف شومبيتر<sup>7</sup> Joseph Schumpeter في مفهوم النمو إلى:

« النمو يتجه إلى التغير البطيء في الأنتاج (سلع وخدمات) على المدى الطويل، والذي يتم من خلال الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل نمو السكان ومعدل نمو الادخار» وبالتالي فالنمو حسب رأيه يتم بطريقةٍ تدريجية وبطيئة على المدى الطويل؛ نتيجةً لنمو السكان ونمو الادخار\*. غير أنه لم يتطرق إلى القيود التي يتم ضمنها ذلك. وذهب شومبيتر إلى تعيين مقياسين عامين لمعدل النمو الإقتصادي هما: معدل الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي الصافي، ومعدل الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي الفردي الذي يعد مقياساً أفضل لمعدل زيادة المستوى المعيشي للأمة.

7 - جوزيف شومبيتر: ولد سنة 1883 في النمسا. في نفس السنة التي ولد فيها كينز وتوفي فيها كارل ماركس، حصل على الدكتوراه عام 1906 : نشر أول عمل له سنة 1908 تحت عنوان Nature et contenu principal de la théorie économique ثم "Théorie de l'évolution économique" ثم "Le cycle de affaires" سنة 1911 أهم أفكاره هي تلك التي جاء بها فيما يتعلّق بدور المنظّم في النمو. "في عام 1954.

الدخل = الاستهلاك + الإدخار

الأدخار = الدخل - الاستهلاك

ويذهب غونار ميردال (Gunnar Myrdal) إلى أن الناتج الوطني الإجمالي يمكن أن يقيس النمو، مجارياً في ذلك ما ذهب إليه شومبيتر.

ويضيف ميلتون فريدمان : أن النمو يفصح عن توسع الجهاز الإنتاجي في اتجاهٍ أو أكثر، بدون أي تغيراتٍ في الهيكل الاقتصادي.

يتضح مما سبق: أن المفهوم السائد للنمو هو التوسع الاقتصادي التلقائي غير المتعمد، بموجب نشاط النظام الاقتصادي وفقاً لآليات السوق العفوية، ويركّز على التغير في الكم ، ويرتبط أكثر بالدول المتقدمة، ويقاس بمؤشرٍ واحد هو الناتج الوطني الإجمالي. وإن معدل النمو السنوي لبلدٍ ما يساوي التغير النسبي في الناتج الوطني الإجمالي من سنةٍ لأخرى بـ الأسعار الثابتة<sup>8</sup>.

غير أن النمو لا يصاحب بالضرورة زيادةً في الرفاهية الشعبية لأنه: أ- يركّز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط ، دون أن يهتم بهيكل توزيع الناتج الحقيقي بين الأفراد ، سواءً كان ذلك ضمن المجتمع أو داخل الأسرة، أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها.

ب- لا يركّز على نوعية التغير في الإنتاج؛ لأنه لا يوضح لنا أهمية القطاعات الاقتصادية، ويقتصر على مجرد التغير الكمي الإيجابي في بعض المتغيرات القابلة للقياس.

8 - يقصد بالناتج القومي بالاسعار الثابتة:- هو الناتج المستند في تقويمه الى وحدة نقدية ذات قوة شرائية ثابتة ما يستبعد اثر الاسعار وغالباً مايعبر عنه بالناتج القومي الحقيقي.

ج- يقتصر في الحساب على السلع والخدمات المُسوقة، ويهمل تلك التي تنتج وتستهلك دون عرضها في السوق؛ وبالتالي فهو لا يعبر عن كمية الإنتاج الحقيقي.

د- لا يهتم بالآثار الجانبية لعملية النمو؛ مما يجعل المنتجات الناتجة عن عملية الإنتاج تباع بأقل من سعرها نتيجة لإهمال تكاليف التأثيرات الجانبية على مختلف الجوانب التي تمس مستوى الرفاهية .

هـ- إيمانه على الأنشطة الرسمية فقط، وبالتالي يغفل الأنشطة الموازية.

وفي كل الحالات، يبقى النمو الإقتصادي ضرورياً ولكنه ليس كافياً للتنمية، وتبقى أيضاً نوعية النمو، وليس كميته وحدها، هي الحاسمة في تحقيق الرفاه الإنساني. فالنمو قد يقضي على فرص العمل بدلاً من إيجادها، وقد يتحيز للأقوياء بدلاً من تخفيف حدة الفقر، وقد يكتم صوت الناس بدلاً من أن يعليه ، وقد يكون غير متأصل بدلاً من أن يضرب بجذوره في الثقافة والتراث، وقد يضر بالمستقبل بدلاً من أن يكون مستديماً، وفي هذه الحالة لن يؤدي إلى التنمية. والنمو مستحب لأنه يتيح للمجتمع إستهلاك مزيدٍ من السلع والخدمات الخاصة، كما يسهم في توفير كمية أكبر من السلع والخدمات الإجتماعية (بما يشمل الصحة والتعليم)، فيرفع بذلك مستويات المعيشة الحقيقية .

## ثانياً: أنواع النمو الإقتصادي:

إذا كان النمو الإقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية للناج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معينة (سنة في الغالب)، فإنه يتوجب علينا التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو<sup>9</sup>:

### 1- النمو الطبيعي:

هو النمو الذي حدث تاريخياً بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية ، في مسارات تاريخية إجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى: التقسيم الإجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس المال؛ سيادة الإنتاج السلعي لإغراض المبادلة؛ وتكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق يتفاعل فيها العرض والطلب.

### 2- النمو العابر أو غير المستقر:

هو نمو لا يملك صفة الإستمرارية، ويتصف بكونه ناتجاً عن ظروف طارئة، عادة ما تكون خارجية، لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو

9 - بينما ميز هارود في نموذجه بين ثلاثة تصورات لمعدل النمو، أطلق على الأول منها: معدل النمو الفعلي (The actual growth rate) الذي يتحدد استناداً إلى كل من نسبة الادخار، ونسبة رأس المال إلى الناتج، أي معامل رأس المال ، وأطلق على الثاني معدل النمو المضمون أو المرغوب (The warranted rate of growth) يستخدم كامل رصيد رأس المال والذي يحقق توفير الإستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المستهدف، وأطلق على الثالث معدل النمو الطبيعي، (The natural rate of growth) وهو أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية، وحجم السكان، والتراكم الرأسمالي، ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ.

لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999.



الذي أحدثته. ويمثّل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابةً لتطوراتٍ مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية. وهو يحصل في إطار بنى إجتماعية وثقافية جامدة؛ لذلك نجده غير قادرٍ على خلق الكثير من آثار المضاعف\* والمعجل\*<sup>10</sup>، ويؤدي في أحسن حالاته إلى نموٍ بلا تنمية.

### 3- النمو المخطّط:

هو النمو الذي حصل نتيجةً لعمليات تخطيطٍ شاملٍ لموارد المجتمع وكذلك متطلّباته. غير أن قوته وفعاليته ترتبط إرتباطاً وثيقاً بقُدرة المخطّطين، وبواقعية الخطط المرسومة، وفاعلية التنفيذ والمتابعة، وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط. وهو نمو ذاتي الحركة إذا أُستمر

10 - \* المضاعف: هو العدد الذي يجب أن تتضاعف بموجبه الزيادة في الاستثمار للوصول إلى الزيادة في الدخل المترتبة على ذلك. بمعنى الزيادة في الدخل سبب الزيادة المضاعفة في الاستثمار نتيجة.

المسرّع الاقتصادي هو ذات ما يعرف بـ المعجل: أو نظرية «معجل الاستثمار» أو «المتسارع» أو «مبدأ التسارع» أو «نظرية التسارع» أو كما يُطلق عليه «مبدأ التسريع أو التعجيل» the acceleration principle. ينطوي مفهوم المسرّع الاقتصادي على أن أي تغيير بالزيادة أو النقصان في الناتج القومي أو في الإستهلاك أو في مبيعات المنشآت الصناعية أو الزراعية يؤدي بالضرورة إلى تغيير مضاعف ( $\pm$ ) في الطلب على الاستثمار أو الطلب على التجهيزات الرأسمالية.

المبدأ، ليس الإنتاج القومي هو الذي يؤثر في الاستثمار. وإنما الذي يؤثر في مستوى الاستثمار هو التغيير ( $\Delta$ ) في هذا الناتج القومي أو التغيير في الإستهلاك أو التغيير في مبيعات المنشآت الصناعية أو الزراعية، ذلك لأن زيادة إنتاج السلع الصناعية لتلك المنشأة مثلاً تتطلب زيادة في الطلب على التجهيزات الرأسمالية التي تحتاج إليها هذه المنشأة من أجل تلبية زيادة الطلب على إنتاجها السلعي. وعلى هذا الأساس أطلق بعض الاقتصاديين على هذا المبدأ اسم «نظرية الطلب الاستثماري».

خلال فترةٍ طويلةٍ تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نموٍ مضطرد؛ وبالتالي يتحول إلى تنميةٍ إقتصادية .

### ثالثاً: مقاييس النمو الإقتصادي:

يظهر مما سبق ، أن النمو الإقتصادي ما هو إلاّ تعبير عن الزيادة المضطردة في طاقة الإقتصاد على إنتاج السلع والخدمات، أو تغيير في حجم النشاط الإقتصادي الوطني؛ ولقياس ذلك التغيير ، ينبغي أن يمر عبر دراسة مؤشرات الإقتصاد الوطني التي تدل على ذلك. وبواسطة مقاييس بسيطة وليست مركّبة وأهم هذه المقاييس:

#### 1- المعدلات النقدية للنمو:

يتم حسابها إستناداً إلى التقديرات النقدية لحجم الإقتصاد الوطني، أي تقييم المنتجات العينية بما يعادلها من العملات النقدية المتداولة. ويعد هذا الأسلوب أسهل الأساليب المتاحة رغم التحفّظات التي تسجل عليه، والتي تهدف إلى محاولة الإتفاق على نظامٍ محاسبي موحد تلتزم عالمياً؛ مما يسهل التعامل مع البيانات الإقتصادية المنشورة، ونفرد فيها بين:

#### أ- معدلات النمو بالأسعار الجارية:

يُصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحليّة لفترةٍ قصيرة، إذ يتم قياس معدل نمو الإقتصاد الوطني إستناداً إلى البيانات الخاصة به سنويّاً، بإستخدام العملة المحليّة.

ب- معدلات النمو بالأسعار الثابتة: ويتم ذلك لإستبعاد أثر التغيير في الأسعار على المدى الطويل. ويُصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحليّة لفتراتٍ زمنيةٍ طويلة.

### ج- معدلات النمو بالأسعار الدولية:

يستخدم عند إجراء الدراسات الإقتصادية الدولية؛ حيث لا يمكن الإعتماد على التقييم بالعملة المحلية؛ نظراً لإختلاف أسعار صرف العملات من بلدٍ لآخر. لذلك يجب تحويل العملات المحلية إلى ما يعادلها من العملة الرئيسية بعد إزالة أثر التضخم.

### 2- المعدلات العينية للنمو:

تعبّر عن مدى التحسن في نصيب الفرد من الخدمات العينية؛ بسبب عدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات، مثل: عدد الأطباء لكل ألف نسمة، عدد أسرة المستشفيات لكل ألف نسمة، نصيب الفرد من السلع والغذائية،... الخ.

### رابعاً: مصادر النمو الإقتصادي:

لقد كان إهتمام العالم بالشأن الإقتصادي خلال الأربعة عقود الأخيرة من القرن العشرين موجهاً بصورة أساسية على المسائل التي يمكن من خلالها الإسراع بمعدل نمو الدخل الوطني، سواءً كان ذلك بالنسبة للدول الغنية أو الفقيرة، الرأسمالية منها أو الإشتراكية؛ فأصبح الإهتمام بالنمو طريقة حياة؛ حيث يتوقّف نجاح أو فشل أي حكومة على مدى ما تحقّقه من نمو إقتصادي. وتتباين دول العالم الفقيرة فيما بينها في كثيرٍ من الوجوه، يماثلها في هذا الصدد الدول الغنية؛ البعض منها يحقّق معدلات نموٍ مرتفعة والآخرى متوسطة، وأخرى تستمر في الركود. لذلك يصبح من المفيد دراسة الأسباب الكامنة وراء ذلك، رغم الصعوبات التي تواجه هذا الأمر؛ حيث تظهر التجارب الإقتصادية إختفاء مسؤولية الموارد الطبيعية عن

حسم تحقيق النمو ، ف اليابان لديها موارد طبيعية قليلة وتوفر مستلزماتها الصناعية واحتياجاتها من الطاقة عن طريق الإستيراد؛ وهونغ كونغ لا تملك الموارد الخام ولديها ندرة شديدة من التربة الخصبة، وليس لديها مصادر محلية للطاقة، ومع ذلك يصنفان في أعلى سلم درجات النمو والتنمية. يقابلها دولاً غنية بالموارد الطبيعية إلا أنها فقيرة في التمكين في توظيف تلك الموارد ، وهو ما يُشير إلى عدم الجدوى للموارد بدون التنظيم والمهارات ورأس المال اللازم لتطويرها.

نستخلص من ذلك: ليس بالإمكان الفهم التام لكل مقومات النمو الإقتصادي إلا أنه يمكن معرفة بعضاً منها، وأهمها:

### 1- الإستثمار في رأس المال المادي والبشري:<sup>11</sup>

يُشير مفهوم رأس المال : إلى عمل سابق مخزون في سلعة ((مثل المكائن والمعدات وأدوات وساحبات ورافعات ومركبات وخطوط إنتاجية...ألخ )) لها قدرات في إنتاج الدخل عند توظيفها في الإستثمار ، هذا في الجانب المادي أما العنصر البشري هو صورة أخرى لرأس المال لا يقل أهمية عن رأس المال المادي في عملية خلق المنافع ، وإن تحديد مستقبل البشرية لا يعتمد على المدى المكاني أو الزماني ، ولا على الطاقة ، ولا على الأراضي الممكن

<sup>11</sup> - يقول الحكيم الصيني ( كيوه تزو ) في القرن الخامس قبل الميلاد : إذا كنت تخطط لسنة فأغرس بذرة ، وإذا كنت تخطط لعشر سنوات فازرع شجرة ، وإذا كنت تخطط لمئة عام فعلم إنساناً ، لأنك عندما تزرع بذرة واحدة فإنك تحصد محصولاً واحداً ، وعندما تعلم الناس تحصد مئة محصول .

زراعتها وإنما على تنظيم هذا المستقبل الكامن في الذكاء الإنساني وتقدم المعرفة .

يُعد رأس المال البشري أحد مكونات رأس المال الفكري ، ويتصف بعدم قدرة المنظمة الاقتصادية على تملكه وإنما تحصل على مساهماته في العمل بشكل مباشر مما يضيف درجة من عدم التأكد في أسلوب استخدامه<sup>12</sup>.

ويُقصد برأس المال البشري المعرفة والمهارات ، بالإضافة إلى القدرات الذاتية لتحديد وإيجاد مصادر المعرفة والمهارات التي لا يمتلكها الأفراد قبل الكشف عنها ، وهو ما يطلق عليه المنظمون الإداريون أحياناً المبادأة أو الابتكار أو قدرات المنظمة.

إن أفضل أسلوب لتوظيف الموارد ، هو الإستثمار في المادة الرمادية في الدماغ البشري ، وأن الهوة بين الدول النامية والمتقدمة هي بسبب تنظيم إستخدام العقل البشري وتوظيفه المثمر ، كما أن المنافسة الاقتصادية القادمة بين الدول المتقدمة ستعتمد على التكنولوجيا والمعرفة ، أي ستعتمد على القوة العقلية محل الميزات النسبية الناتجة عن المصادر الطبيعية والغنى الموروث ، وحتى الدول الغنية ستحافظ على غناها بسبب التعليم .

لقد تطور مفهوم رأس المال البشري عبر مراحل الزمن ، حتى تبلور وإستقل في أوائل الستينات من القرن العشرين كفرع جديد يدمج بين

<sup>12</sup> - <http://www.hrdiscussion.com/hr46458.html>

التربية والتعليم ، وقد وُجّهت انتقادات كثيرة إلى مفهوم رأس المال البشري لأنه يحاول أن يقلل من شأن التربية ، فهي ظاهرة إنسانية رفيعة لا تُقيم ولا تخضع إلى التقدير المادي ، وقياسها اقتصادياً هو إنكار لطبيعتها .

كان الإعتقاد السائد إلى وقت قريب ، أن الثروات تتكون من الأصول الملموسة مثل الأراضي والمباني أو المعدات فقط ولم يدخل تأثير العنصر البشري على تكوين تلك الثروات. ولكن بحلول عصر التكنولوجيا والمعرفة أصبح العنصر البشري هو المؤثر الحقيقي في نجاح المنظمات ، وتغيرت المفاهيم الاقتصادية التقليدية وبدأت مفاهيم اقتصادية جديدة في الظهور ، تعتمد على المعرفة، وأن الاهتمام بالعنصر البشري يؤدي مع الأصول الرأسمالية في المنظمة إلى زيادة قيمة الناتج النهائي ، وأصبح معلوماً أن رأس المال يزداد أو يتراكم عن طريق الإستثمار، ورأس المال البشري يزداد أو ينضج عن طريق الإستثمار الإنساني.

رأس المال البشري هو مفهوم إقتصادي وضع من قبل ثيودور شلتز ( Theodore, W.Schultz ) ومساهمات كاري بيكر ( Gary, Becker ) عبر تفسير النتائج الاقتصادية عبر تراكم المعارف والكفاءات من قبل الفرد أو المنظمة.

ورغم الإهتمام البالغ بتأثير العنصر البشري على إحراز النتائج ، إلا أنه لم يقابل بإهتمام مماثل عن كيفية قياس هذا التأثير، وذلك لصعوبة خضوع ذلك العنصر للتقييم والتطويع والإدارة بالمقارنة مع باقي عناصر الإنتاج ، حيث ساد تقييم قوة العمل عبر كمية الإنتاج

دون النظر أو الإهتمام بمكافئة العمل الإبتكاري ، ناهيك عن إغفالهم لقدرة دخل العامل في إشباع حاجاته كإنسان والسعي لتطوير مهاراته.

ساهمت الدراسات والأبحاث الجادة عن كيفية قياس القيمة المضافة لرأس المال البشري، في التوصل إلى مجموعة من الأدوات الكمية التي بدأ تطبيقها منذ التسعينات وزاد من أهميتها ، الحاجة إلى المهارات والمواهب في سوق العمل على مستوى العالم مما دفع الكثير من المنظمات إلى عدم الإهتمام فقط بتحليل البيانات الخاصة بالتكلفة، بل إلى بذل الجهد لتطوير العنصر البشري لتعويض الإنخفاض في أعداد العمالة الماهرة على كل المستويات، ولأجل الحفاظ على ميزة تنافسية في أسواق عصر العولمة ، عبر تركز فاعلية رأس المال البشري من خلال توجيه الإستثمار لطاقات البشر الإنتاجية، وأعتبر ذلك السبيل الوحيد والعملي لحل مشكلة نقص الكفاءات والمهارات البشرية وزيادة القيمة الإقتصادية المضافة للمنظمات.

لم تتمكن الدراسات والمؤشرات لإجمالي أداء النمو عبر البلدان، للفترة من سنة (1960) لغاية سنة (2000) من تفسير الإختلافات في النمو بين البلدان وتأكيد الدور الحاسم للإنتاجية ، هل كان بسبب تراكم رأس المال المادي أو رأس المال البشري ، أو لإجمالي إنتاجية عناصر الإنتاج .

تُشكل البيئة الإستثمارية بكافة عناصرها المجال الأوسع لمناقشة تحسن الإنتاجية مباشرة عبر تقليل التكاليف والمخاطر غير المبررة.

وقد مكن توفير رأس المال البشري دولاً من التقدم رغم ما كانت تعاني منه من قلة رأس المال المادي، مثلما جرى في كل من ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية.

## 2- التقدم التكنولوجي:

تساهم الابتكارات التقنية الحديثة عبر نافذة أساليب الإنتاج في زيادة الإمكانيات الإنتاجية، أو في تعزيز مستوى الإنتاج المتاح؛ إذ يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج باستخدام نفس الكمية من الموارد، وهذا يُشير إلى إدخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاج حديثة، يمكن من خلالها زيادة الإنتاج بالنسبة لكل وحدةٍ من المدخلات أو تجديد المنتجات أو إدخال طرقٍ جديدة لمزج المواد الأولية. وهي المهام التي يقوم بها **المنظّم** حسب تعبير شومبيتر. ويحدث التطور التكنولوجي من خلال التكوين الرأسمالي والاستثمار في مجالات البحث والتطوير. فالابتكارات العلمية الحديثة، والاستثمار في تطوير التعليم والتدريب، والاستثمار في رفع الكفاءة الإنتاجية لرأس المال البشري، تسمح بالنمو المتواصل للطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وفي زيادة نصيب الفرد من الإنتاج الكلي، حتى ولو بقي حجم التكوين الرأسمالي أو التعداد السكاني ثابتاً. ويؤكد علماء تاريخ الفكر الإقتصادي أن التقدم التكنولوجي السريع في الدول الغربية كان المصدر الرئيس للتقدم الإقتصادي.

ومع أن التقدم التكنولوجي قد لعب دوراً هاماً في تحسين التقدم المادي، إلا أنه ليس شرطاً كافياً لاستمرار النمو الإقتصادي؛ إذ لو



كان كذلك لتمكّنت كل الدول من تحقيق نموٍ سريع؛ لأن التكنولوجيا رأس مالٌ عام في متناول جميع الدول.

### 3- النمو السكاني:

يُعد النمو السكاني، بوابة الزيادة النهائية في قوة العمل، عاملاً موجباً تقليدياً في حبّ النمو الإقتصادي. فزيادة قوة العمل تعني زيادةً أكبر في عدد العمال المنتجين من ناحية، وزيادة القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحليّة من ناحيةٍ أخرى، مع أن هناك خلافاً على ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أم سالب على النمو الإقتصادي في دولةٍ تعاني من فائضٍ في عنصر العمل؛ حيث يتوقّف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الإقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية، وتتوقّف هذه القدرة بصورة كبيرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي، ومدى توافر العوامل المرتبطة مثل مهارات الإدارة والتنظيم.

### 4- التنظيم الإقتصادي:

يُشير مفهوم التنظيم في الحقل الإداري إلى تركيز الفاعليات ووضع الأشياء في نصابها ، ويُشير مفهوم الكفاءة إلى العلاقة بين المدخلات والمخرجات بصورة إيجابية لصالح الأخير، فإذا تمكّنت الدولة من تحسين كفاءة استخدام مواردها، تمكّنت من تحقيق مستوياتٍ أعلى للإنتاج ، ورفعت معدل نموها الإقتصادي، الأمر الذي يدعوا إلى ضرورة توفّر الكفاءة وتجنب الإسراف الذي يقضي باستخدام الموارد لإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها أفراد المجتمع، وأن يُمارس السوق دوره التوزيعي للموارد على القطاعات

الاقتصادية بعيدًا عن تدخل الدولة في توجيه القرارات الاقتصادية؛ مما ينجم عنه زيادة الكفاءة الاقتصادية تحت ضغط الدوافع الشخصية والتحفيزات المدعمة للسلوك الإنتاجي والإستخدام الأمثل للمواهب الإنسانية.

## الفصل الثالث

### التنمية الإقتصادية

يُعد مفهوم التنمية الذي خضع في مضمونه لعدة تطورات وعبر المراحل الزمنية وصولاً إلى القرن العشرين من المفاهيم العالمية ، حيث ساهمت في تأسيس نظم إقتصادية وسياسية متماسكة. كان ينظر للتنمية خلال عقدي الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي على أنها إرتفاع مستوى دخل الأفراد، وكانت مرادفًا دائماً لمفهوم النمو الإقتصادي. وقد شق على الإقتصاديين خلال العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية الوصول إلى تمييز بين النمو والتنمية إلى الحد الذي دفع مؤسسة عالمية كالأمم المتحدة لتحديد أهداف التنمية بتحقيق زيادة سنوية في الناتج الوطني الإجمالي بالنسب المئوية أمتصاعدة، وجعل الرئيس الأمريكي جون كيندي ( John Kennedy ) يتقدم باقتراح إلى الدورة السادسة عشر للأمم المتحدة إعتبار عقد الستينيات من القرن الماضي "العقد الأول للتنمية"، ودعى كل الدول النامية أن تخطط لنفسها في زيادة النمو عبر زيادة الناتج الوطني الإجمالي بنسبة تصل إلى 5%.

### أولاً: تعريف التنمية الإقتصادية:

أستخدم مفهوم التنمية في مقررات علم الإقتصاد للتدليل على عملية إحداث مجموعةٍ من التغيرات الجذرية لمجتمعٍ معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر، وبمعدلٍ يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفرادهِ. والعمل على زيادة قدرة المجتمع بالاستجابة للمتطلبات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لإستغلال الموارد الإقتصادية أمتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الإستغلال.

ويذهب فرانسوا بيرو (F.Perroux) في تعريف التنمية إلى : هي التنسيق بين أمتغيرات الفكرية والإجتماعية للسكان، تجعلهم قادرين على زيادة الناتج الحقيقي بطريقةٍ مستمرة ودائمة؛ ومهما كان النظام الإقتصادي أمتطبق، فإن النمو- يُعد النسغ الضروري للتنمية- أمتصل أو الدائم والحقيقي ، يُواجه العديد من التحديات الفكرية والإجتماعية للسكان.

ويعرف فؤاد مرسى التنمية الإقتصادية على: أنها عمليةٌ بالغة الدقة، تتمثل في النهاية ، الارتقاء المنظم بإنتاجية العمل من خلال تغييراتٍ هيكلية تتناول ظروف الإنتاج الإجتماعي، وإحلال تكنولوجي أرقى، وإستخدام وسائل إنتاجٍ أحدث وأكثر كفاية، مع إشباع متزايد للحاجات الفردية والإجتماعية. وهو تعريف يتضمن تعبئة الموارد الأولية وأدوات العمل اللازمة للإنتاج، توظيف الأيدي العاملة

والمنتجة المؤهلة، وتطوير شامل للعلاقات الإنتاجية؛ بما يؤدي إلى زيادة إشباع الحاجات.

ويرى مدحت العقاد أن التنمية الاقتصادية: هي «العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في إستغلال مواردها الاقتصادية لتحقيق بمقتضاها زيادة في دخلها الوطني الحقيقي، وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه»

ويرى رمزي إبراهيم سلامة أن التنمية الاقتصادية : هي «عملية متعددة الأبعاد، تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية، والنظم السياسية والإدارية، جنباً إلى جنب، مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني، واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما». وبذلك توصف بأنها تحقيق التطوير الشامل والمتكامل للمجتمع؛ بهدف الوصول إلى الرفاهية بكفاءة وفاعلية. فتكون بذلك تحقق مطلبين هامين هما:-

- 1- تطوير المجتمعات باتجاه تحقيق الكفاءة والفاعلية في أداء مختلف أنشطتها وفي إدارة حياتها.
- 2- تحقيق التناسق والتكامل في العمليات التطويرية باتجاه تحقيق النمو المتوازن في مختلف القطاعات.

وقد أكدت الأمم المتحدة على الحق في التنمية في قرارها 41/128 في 4/12/1986 والذي نصت المادة الأولى منه على أن الحق في التنمية، حق من حقوق الإنسان، غير قابل للتصرف، يحق له المشاركة فيه والتمتع به، بينما أكدت المادة الرابعة منه على

مسؤولية الدولة في تهيئة الأوضاع المواتية لإعمال الحق في التنمية. وبذلك تكون التنمية هي التغيير المقصود الموجه والمخطّط بإتجاه ضمان البقاء وتحقيق الاستمرار، أو هي النمو المدروس على أسس علمية، والذي قيست أبعاده بمقاييس علمية، سواءً كانت تنمية شاملة أم تنمية في أحد الميادين الرئيسية.

### ثانياً : عناصر التنمية الاقتصادية:

وفقاً للتعريف السابقة للتنمية فإنها تحتوي على عددٍ من العناصر أهمها:

1- الشمولية: فالتنمية هي تغير شامل ينطوي ليس فقط على الجانب الإقتصادي المادي، بل على الجانب الثقافي والسياسي والإجتماعي والأخلاقي. وبذلك تُشير التنمية إلى التوازن في البنية القطاعية للإقتصاد، والتوازن الإجتماعي بين المناطق الجغرافية والفئات الإجتماعية، وتوطُن القدرة التكنولوجية، والإعتماد على الذات، وبناء اقتصادٍ وطني متكامل. وتأكيداً لشمولية التنمية، يذهب شومبيتر إلى أن التنمية تنصرف إلى الإخلال المستمر بحالات التوازن والثبات الموجود؛ لكي ينتقل الإقتصاد من حالة توازن إلى حالة توازن جديد يختلف عن اللا توازن السابق، بينما ينصرف النمو إلى التغير البطيء على المدى الطويل، والذي يتم من خلال الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل نمو السكان ومعدل نمو الادخار.

- 2- حدوث زيادةٍ مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي لفترةٍ طويلة من الزمن؛ مما يعني أن التنمية عمليةً طويلة الأجل، وتتصف بالاستمرارية أو الديمومة.
- 3- حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة: إذ أن الفهم الصحيح لعملية التنمية يعني توزيع ثمار النمو على نحوٍ أكثر عدالة في المجتمع، وأن يحقّق المجتمع كله إشباعًا من خلالها ، لحاجاته الضرورية. ولذلك فالتنمية لا تتطلب فقط النمو في نصيب الفرد من الناتج، بل تتضمن ، التحسينات في السلع الإستهلاكية المتاحة لأكثر نسبةٍ من السكان بما في ذلك الأفراد ذوي الدخل المحدود.
- 4- ضرورة التحسن في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد؛ لأن الزيادة في الدخل النقدي لا تضمن في حد ذاتها تحسن المستوى الإقتصادي والإجتماعي للأفراد، حيث تظهر الدراسات المختلفة تركيز الفقر في المجتمعات أمتخلفة: سوء التغذية، إرتفاع معدل الأمية، سوء الحالة الصحية، وسوء السكن وازدحامه.
- 5- تغيير هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقةٍ تسمح بالتراكم الذي يمر عبر تنويع الإنتاج في القطاعات المختلفة؛ مما يسمح بخلق سوقٍ لمختلف المنتجات؛ ويسمح بمزيدٍ من التوسع، ولا سيما إذا إعتد الإنتاج على القطاعات الصناعية ذات المرونة الإنتاجية.

## الفصل الرابع

### نظريات النمو التقليدية

تُعد نظرية التنمية من النظريات المتعلّقة بالمفاهيم الكلية للاقتصاد كان ظهورها نتيجة الكساد الكبير والثورة التي أحدثها كتاب: "النظرية العامة في الفائدة والعمالة والنقود" لـ جون ماينارد كينز<sup>13</sup>. وبالتالي فإن النظريات الكلاسيكية، تلك التي سبقت الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية، لم تتبنى مفهوم التنمية لأنه لم يكن قد تبلور بعد. كما أن المفهوم الكلي لم يكن هو الآخر قد شرع في نقاشه، وكل ما كان هنالك من أفكار كانت تتعلّق بالزيادة المادية للمتغيرات، سواءً كانت كلية أو جزئية، اختلفت من نظرية لأخرى، ومن منظرٍ لآخر، حسب المرحلة المعاشة، أو كيفية تأثير المؤثر على تفكير المنظر.

---

13 - جون ماينارد كينز John Mynard Keynse 1883-1946 تلميذ لمارشال ثم أستاذ بجامعة كامبريدج، سافر إلى الهند، وعمل موظفًا بها، كتب مؤلفًا حول النقود الهندية ثم عمل كمدير لصحيفة اقتصادية، شارك في مفاوضات فرساي بعد الحرب العالمية الأولى. نشر أول مقال له سنة 1909 **Economic journal** ونشر سنة 1926 مؤلفًا حول النقود، غير أن أهم مؤلفاته هو:

#### **The general theory of Employment, interest and money**

(النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود) سنة 1936، وهو الكتاب الذي أحدث ثورة لا سابق لها، والذي بظهوره يؤرخ لميلاد النظرية الاقتصادية الكلية، مثل بريطانيا في مفاوضات بريتون وودز سنة 1945 حيث وضعت أسس المعاملات النقدية الدولية، وأصبح في أواخر حياته عضوًا بمجلس اللوردات.



وتُعد النظرية الكلاسيكية مثالاً للنظريات التي تعالج قضية النمو الإقتصادي ضمن فرض ثبات المعرفة الفنية والتكنولوجية؛ فهي بذلك لا ترى مجالاً للإبتكار أو التحسن في طرق وأساليب الإنتاج. **أولاً: النمو عند التجاريين:**

يُعد التجاريون أو الميركانتيليون<sup>14</sup> من الأوائل الذين وضعوا نظرية إقتصادية حول النمو الإقتصادي بشكلٍ واضح، وتوسعت إهتماماتهم عن النمو ورخاء الدولة وتدخلها الإقتصادي حتى تتم عملية التنمية. ويرى التجاريون ، رخاء الأفراد يأتي من رخاء الدولة ويرون أهم طريقٍ للبلد لكي يصبح غنياً وقويًا هو أن يُصدِرَ أكثر مما يستورد، ويعالج الفرق بين الصادرات والواردات بتدفُّق المعادن الثمينة (غالبًا الذهب) إلى الداخل. وكلما استحوذت دولة على ذهب أكثر أصبحت أعظم غنى وأشد بأسًا. ومن ثم تبني التجاريون فكرة قيام الحكومة **بتنمية الصادرات وتقييد الواردات**<sup>15</sup> وإختلف في تنفيذها من بلدٍ لآخر. ففي أسبانيا، مهد إنبثاق السياسة التجارية بحكم موقعها ومكانتها آنذاك، طالب الكتاب وصانعو السياسات الإقتصادية الدولة بأن لا تشتري من الخارج إلا بقدر ما تشتري الدول الأخرى منها،

14 - التجاريون **Mercantilistes**: جميع الكتاب الذي ساهموا في وضع السياسات الإقتصادية التي سادت عصر الرأسمالية التجارية في أوروبا الغربية من القرن السادس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر في بريطانيا، إسبانيا، فرنسا وهولندا.

15 - دومينيك سلفاتور، نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، سلسلة ملخصات شوم، ترجمة محمد رضا علي العدل، ديوان . المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 10.

وعلى السفن الأسبانية أن تخرج محملة بالسلع الأسبانية وتعود بثمنها ذهباً وفضة، وأن الذهب لا يجب خروجه إلا لسداد الديون الملكية.

أما في بريطانيا ونظراً لمحدودية الأراضي الزراعية وإرتفاع الربح الزراعي فيها، فضلت الحكومة إستيراد أَلْمَتجات الفلاحية، فعمل الإنجليز على شراء المواد الأولية للصناعة ؛ مثل القطن، الحرير والصوف، تشجيعاً للصناعة التي هي ميزة بريطانيا النسبية يومذاك.

ونفس الشيء حدث في فرنسا؛ حيث ركّز التجاريون على الصناعة باعتبارها الوسيلة للحصول على الثروة ولا سيما الصناعات التصديرية. وتنسب هذه السياسة في فرنسا إلى الوزير **كولبير** **Jean-Baptiste Colbert** (1619-1683) الذي سعى إلى تشجيع الصناعة ووضع نظاماً ومعايير للجودة، ألزم بها الصناع، وحمل السوق المحليّة من المنافسة الأجنبية، وعمل على تخفيض أثمان أَلْمَتجات الزراعية بهدف خفض تكاليف الإنتاج وأجور العمال، كما دعم أَلْمُنْتَجين بالإعانات والمنح ، وكل ذلك بهدف توفير الثروة للخزانة الفرنسية عن طريق التصدير<sup>16</sup> .

إن جوهر الأفكار الإقتصادية للمدرسة التجارية يتلخص في الآتي<sup>17</sup>:-

<sup>16</sup> - عبد الجبار حمد عبيد البهاني، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1 2001 ، ص 50.

<sup>17</sup> - مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 2008 ، ص 1، 84 ، بتصريف .

1- يجب أن تكون الدولة قوية، وتكمن قوتها في إقتصادها، الذي يتجسد في الثروة المتمثلة في المعادن الثمينة والإحتفاظ بها في خزينتها.

2- نادى التجاريون في كل بلد السعي للحصول على الذهب والفضة من البلدان الأخرى، سواءً بشكلٍ غير مباشر عن طريق التجارة؛ أو بشكلٍ مباشر عن طريق إمتلاك المستعمرات؛ عبر إهتمام كل دولة بأسطولها؛ كشرط لسيطرة الدول المستعمرة على مستعمراتها، بضرورة تحقيق فائضٍ مستمر في ميزان الدولة التجاري مع الخارج.

3- نظر التجاريون إلى إجمالي الثروة في العالم على أنها ثابتة الحجم، وأن ما تكسبه دولة من الدول يكون على حساب ما تفقده الدول الأخرى؛ ومن هنا كانت نظريتهم ذات طابع وطني عدائي.

4- أن التجارة والصناعة يُعدان أكثر أهمية للإقتصاد من الزراعة، ويتعين الإهتمام بالتجارة الخارجية؛ لأن الفائض الناتج عنها يزيد من ثراء الدولة.

وبذلك فالمدرسة التجارية هي مدرسة نقدية، وطنية، أنانية، وتدخلية.

غير أن ما يؤخذ على التجاريين هو:

1- الخطأ في تحديد معنى الثروة؛ إذ أن الثروة الحقيقية ليست هي

الذهب والفضة، وإنما هي مقدرة البلد الإنتاجية للسلع والخدمات.

2- إعتقادهم بإمكانية استمرار الفائض الإيجابي في الميزان

التجاري؛ وذلك لإستمرار تدفق الذهب والفضة سيقود إلى زيادة

التداول النقدي، ويترتب على ذلك ارتفاع الأسعار المحليّة؛ مما يقود إلى قلة الصادرات، ومن ثم عجز الميزان التجاري.

3- فشلوا في إدراك أن البلد يثري ليس من إفقار البلدان المجاورة، ولكن من خلال إكتشاف كميات أكبر من الموارد، وإنتاج كميات أكبر من السلع الرأسمالية، وإستخدام العمل بشكل أكثر كفاءة.

4- أن أسوأ عناصر السياسة التجارية هي إستغلال المستعمرات لصالح البلد الأم.

نخلص إلى أن المدرسة التجارية هي مدرسة نقدية؛ تقوم على فلسفة أساسها المعادن النفيسة هي عماد الثروة ، تُقدم الإهتمام برعاية مصالح الوطن قبل مصالح الأفراد، وذلك عن طريق تدخل الدولة في صالح الأنشطة التي تؤثر إيجابياً على الميزان التجاري، وساهمت في تسريع التراكم الرأسمالي.

**ثانياً: النمو عند الطبيعيين (الفيزوقراط) :**

إن أهم ما يميز فكر الطبيعيين هو التجانس الكبير في النتائج الفكرية لأعلام هذه المدرسة؛ بسبب الظروف والأوضاع الإقتصادية التي عاشها هؤلاء الأعلام، ومحدودية الفترة الزمنية التي ظهرت فيها كتاباتهم.

جاء ظهور الطبيعيين كرد فعلٍ على التجاريين؛ لذلك كانت آراؤهم مخالفةً تماماً لرؤى التجاريين، فكان جوهر فلسفتهم هو النظام الطبيعي، فأعتبروا الطبيعة هي المصدر الوحيد للثروة ، والنشاط الإقتصادي المنتج هو إستغلال الموارد الطبيعية فقط.

لذلك كانت الثروة لديهم تأتي من الإنتاج الزراعي وليس من جمع وتراكم المعادن الثمينة كما يدعي التجاريون، واستنادًا إلى تعريفهم الإنتاج بأنه « كل عملٍ يخلق ناتجًا صافيًا جديدًا ويضيف مقداراً من المواد أكثر من تلك التي بذلت في الإنتاج » إستنتجوا أن الزراعة وحدها ، النشاط الاقتصادي الذي يُعد نشاطاً منتجًا ، أما التجارة والصناعة فليستا من الأنشطة المنتجة؛ لأن دورهما يقتصر على تحويل أو تحويل أو نقل المواد التي كانت موجودة من قبل، رغم إقرارهم بأن التجارة والصناعة نافعتان.<sup>18</sup>

كما أنهم دعوا إلى الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية<sup>19</sup> داخليًا من خلال الشعار الذي تبناه، وهو "دعه يعمل"، وبالحرية في مجال العلاقات الاقتصادية مع الخارج من خلال الشعار "اتركه يمر" الذي يهدف بالأساس إلى تحقيق المصلحة الفردية. وأستند التحليل الاقتصادي لمدرسة الطبيعيين على ثلاثة أسس أو أركان، إعتبرت فيما بعد أركان النظام الرأسمالي وهي:

18 - مدحت القرشي - مصدر سابق - ص 103 .

19 - حدد الطبيعيون وظائف الدولة في الآتي:

- صيانة الأمن في الداخل، والدفاع ضد العدوان الخارجي؛
- حماية الملكية الخاصة المقدسة؛
- النهوض بالأعمال العامة؛
- ترجمة النظام الطبيعي إلى مفردات يمكن تطبيقها في الحياة العملية.

انظر: عبد الجبار حمد عبيد البهاني، مصدر سابق، ص 56.

- 1- مبدأ المنفعة الشخصية التي تقوم على فكرة أن كل شخص يهتدي إلى ما يحقق منفعه الشخصية.
- 2- مبدأ المنافسة الحرة؛ حيث يدخل كل فرد أثناء تحقيق منفعه في تنافس مشروع مع الآخرين.
- 3- الإيمان بوجود قوانين طبيعية تتولّى الحياة الإقتصادية عن طريق مبدأي المنفعة الشخصية والمنافسة.

### ثالثاً: تطور مفهوم النمو والتنمية

يُعد فرانسوا كيناي François Quesnay<sup>20</sup> أبرز مفكّري هذا التيار، وقد حاول في الجدول الإقتصادي إظهار كيفية إنتقال السلع والنقود بين القطاعات الإقتصادية المختلفة، وركّز على الأهمية الإقتصادية للقطاع الزراعي الذي اعتبره أساس توليد الدخل في المجتمع.

ويعود إعتقاده ذلك لأنه عاش في الفترة التي سبقت الثورة الصناعية وساهم كيناي في الكشف عن آليات توزيع الناتج الوطني الصافي بين القطاعات المنتجة له، وكيفية ترابط هذه القطاعات أو الطبقات

<sup>20</sup> - فرانسوا كيناي: طبيب عاش في الفترة 1694-1774 ، عمل طبيباً ل لويس الخامس عشر، نشر عدة أبحاثٍ في الطب، ولم يبدأ بالاشتغال بالقضايا الاقتصادية إلا في سن الثانية والستين من عمره، عندما نشر بعض المقالات عن مسألة الحبوب عامي 1757-1756، ثم نشر في عام 1758 كتابه الشهير بـ "الجدول الاقتصادي"، ويطلق عليه "أبو الطبيعيين". انظر: عبد القادر محمود رضوان، مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990 ، ص 189.

المكونة للمجتمع<sup>21</sup>، حسب التقسيم الطبيعي لها، اعتماداً على مساهمة كل منها في خلق وتنمية الثروة.

**خلاصة ما نادى به الطبيعيون يتمثل في الآتي:**

1- الثروة تتمثل في الإنتاج الزراعي وليس في المعادن الثمينة مثلما أعتقد التجاريون.

2- النشاط الفعال في الدورة الاقتصادية هو النشاط الزراعي؛ حيث المنتجات والدخول تمر بدورة تبدأ من الزرع وتنتهي بهم.

3- توحيد الضريبة وفرضها على الناتج الزراعي فقط؛ لأن هذا النشاط هو النشاط الإنتاجي الصافي الوحيد.

4- عمل الطبيعيون على تشجيع الصناعة، من خلال تأييد حرية التجارة، رغم أنها لم تكن من مقاصدهم.

**الانتقادات الموجهة إلى الطبيعيين:**

1- ما يؤخذ على الطبيعيين هي القوى الخفية (إلهية: لا يجوز معارضتها).

21 - تتمثل تلك الطبقات في:

• **الطبقة المنتجة:** وتتشكل من المنظمين الزراعيين، وهي التي تنتج الناتج الكلي السنوي. وبالتالي فالزراعة هي مصدر النمو للناتج الصافي عند الطبيعيين، والقطاعات الأخرى لا تنتج شيئاً، أي أن الناتج الاجتماعي يتم إنتاجه في مجال الإنتاج، بمعنى أن التداول لا يضيف شيئاً إلى هذا الناتج.

• **طبقة الملاك:** وهي الطبقة الحاكمة، وتضم الملك وحاشيته، وملاك الأراضي من الأشراف والنبلاء، ولا تساهم في عملية الإنتاج.

• **الطبقة العقيمة:** وتتألف من كل الأشخاص الذين يعملون في الأنشطة غير الزراعية، ولا يضيف عملهم شيئاً للثروة.

2- آرائهم في حصر الضريبة بالقطاع الزراعي وعقم النشاط الصناعي والتجاري، يدعوا إلى إنحسار حصيلة الضريبة وتقليل موارد الميزانية العامة للدولة ، الأمر الذي لا يسمح بتحقيق التنمية المخططة والشاملة ؛ لأن الموارد ضعيفة، ولا بتحقيق التنمية الشاملة؛ لأن الإقتصاد يكون قائماً على قطاع واحد.

3- تفاؤلهم الكبير في قدرات الزراعة اللامحدودة على خلق القيم الجديدة.

4- الإقتصاد السياسي لا يخضع لقوانين طبيعية ثابتة ومطلقة كما تخيلها الطبيعيون؛ فالظواهر الإقتصادية تتغير، وتتغير تبعاً لها القوانين التي تحكمها.

تُعد هذه المدرسة المُؤسس للنظام الرأسمالي الحر؛ لانها دعت إلى الحرية لتحقيق المصالح الشخصية، وتدعو إلى عدم تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية.

رابعاً: النمو عند الكلاسيك:

تعد المدرسة الكلاسيكية أفضل المدارس من حيث إسهاماتها الواضحة والمتكاملة<sup>22</sup> على الأقل في زمنها. فمع آدم سميث ولد علم

22 - لأنها تتضمن:

• نظرية في الإنتاج الذي يعني عندهم خلق المنافع وزيادتها باستخدام الطبيعة والعمل ورأس المال والتنظيم، ويعد العمل هو العامل الرئيسي فيه، عن طريق تقسيم العمل الذي يتطلب تراكمًا رأسماليًا.

• نظرية في السكان الذين هم محكومون بكمية المواد الغذائية الموجودة، والذين يتزايدون بدرجة تفوق درجتها في الزيادة.



الإقتصاد، وتطور مع روبرت مالتوس<sup>23</sup>، دافيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل<sup>24</sup> وآخرون، والذين رغم الاختلافات القائمة بينهم خلال

- **نظرية في القيمة** تفرق بين القيمة التبادلية التي تتحدد في السوق، والتي تتصف بالموضوعية، والقيمة الاستعمالية الذاتية التي تمثل المنفعة التي يحصل عليها الفرد من استعماله لسلعة ما، وفرق سميث أيضًا بين السعر الطبيعي وسعر السوق.
  - **نظرية في التشغيل** الذي لا بد أن يتحدد عند مستوى التشغيل الكامل، الذي تصبح البطالة عنده عبارة عن ظاهرة عابرة.
  - **نظرية في التوزيع** ترتبط بالمنهاج الطبقي الذي يتضمن توزيع الدخل تبعًا للطبقات الاجتماعية التي كانت سائدة في ذلك العصر بدلاً من المنهاج الوظيفي، وهي: طبقة العمال، وطبقة ملاك الأراضي، وطبقة أصحاب رأس المال.
  - **نظرية في النقود**، حيث يعتبرونها مجرد وسيط للمبادلة وأداة لقياس القيم.
  - **نظرية في التجارة الخارجية** تقوم على أساس مبدأ التخصص والتقسيم الدولي للعمل طبقاً لنظرية الميزة النسبية.
  - **نظرية في التنمية الاقتصادية** تقوم على أساس زيادة الإنتاجية التي تسمح بتوسيع السوق، وزيادة التخصص، وزيادة التراكم . الذي يقود إلى زيادة مخصصات الأجور.
- أنظر : مدحت القرشي -مصدر سابق- ص121-ص131.
- 23 - روبرت مالتوس ( 1766- 1834 ) ولد بانجلترا، كان راهبًا بروتيستانياً، ثم أستاذًا للتاريخ وللإقتصاد، أشهر كتبه: مبادئ السكان سنة 1798 ، حيث وضع نظريته المشهورة، والمتعلقة بتزايد السكان، وأصدر كذلك كتاب: "مبادئ الإقتصاد سنة 1820.
- 24 - جون ستيوارت ميل ( Jean Stuart Mill ) ( 1806- 1873 ): ولد بليون بفرنسا، عمل في شركة للتأمين ثم مساهمًا في عمل في شركة للتأمين ثم مساهمًا في الصحافة، كان يدير معملًا للنسيج، ثم أستاذًا في Collège de France أشهر كتبه: "الإقتصاد السياسي" سنة 1803 .

ثلاثة أرباع القرن، وهي الفترة الفاصلة بين ثروة الأمم ل آدم سميث ( 1776 ) ومبادئ الإقتصاد السياسي ل جون ستيوارت ميل سنة 1848 ، إلا أنهم كانوا شغوفين بالنمو الإقتصادي إلى الدرجة التي جعلتهم يفكِّرون دومًا في غايات النظام الإقتصادي؛ فاعتقدوا النمو الإقتصادي سوف يتوقَّف في النهاية، وسوف يدخل الإقتصاد حالةً من الركود، وفي هذه الحالة سوف يكون النمو السكاني صفرًا ويكون الإستثمار للإحلال فقط، وتكون الأجور الحقيقية ثابتةً عند مستوى منخفض جداً .

ونادى الكلاسيك بالعديد من المبادئ أهمها:

- 1- الحرية الإقتصادية إستنادًا إلى المبدأ الطبيعي: " دعه يعمل، إتركه يمر " الذي أخذوه عن الطبيعيين.
- 2- إيمانهم بأن العمل هو أبو الثروة ومصدرها الرئيس، ولم تعد تتمثل في كمية الذهب والفضة كما أعتقد التجاريون من قبل، ولم يعد مصدر الثروة والثراء هو العمل الزراعي كما أعتقد الطبيعيون، بل في إنتاج السلع والخدمات. أما عناصر الإنتاج لدى الكلاسيك هي : الطبيعة و العمل و رأس المال و التنظيم. غير أن العمل في رأيهم هو العنصر الرئيس، وهنا يلتقي الكلاسيك مع مفكِّري الاشتراكية الماركسية. وقد خصص آدم سميث حيزًا كبيرًا من بحثه لبيان العوامل التي تتحكَّم في تحديد إنتاجية العمل الإنساني؛ بإعتبار الإنتاجية هي التي تحدد في النهاية كمية الناتج لأية أمة.

ولخص العوامل التي تتحكم في الإنتاجية في التخصص وتقسيم العمل. غير أن تقسيم العمل يحتاج حسب - سميث- إلى تراكم رأسمالي.

3- أمن الكلاسيك بقدرة السوق على خلق مختلف أنواع التوازنات من خلال:

- أ• تخصيص الموارد الاقتصادية على مختلف المجالات على النحو الذي يوفّر للمجتمع كافة السلع وبالكميات والأسعار المناسبة.
- ب• تنظيم توزيع الدخل على العوامل التي ساهمت في العملية الإنتاجية.

وهكذا نجد أن رائد المدرسة الكلاسيكية، آدم سميث، قد أكد في كتابه: "ثروة الأمم"، على النمو الذي يتمثل في تقسيم العمل وتراكم رأس المال اللذان يشجعان ويحفزان على زيادة الثروة؛ لأن تقسيم العمل يمكن من زيادة الإنتاجية، وأن ذلك يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الثروة، وأن زيادة الإنتاج تساهم في توسيع السوق وتسمح بالمزيد من التخصص، الذي يقود إلى مزيد من الإنتاج والتراكم؛ مما يرفع من مخصصات الأجور، غير أن مالتوس كان يخالف هذه النظرة، فعدّ من المتشائمين؛ ورأى عنصر تزايد السكان، هو أحد أهم عوائق النمو؛ لأن كل زيادة في الإنتاجية وبالتالي في الدخل ستعكس في تزايد السكان الذي يمتص النمو على المدى الطويل. ولهذا كان مالتوس أشد المعارضين لإغاثة الفقراء؛ لأن كل إعانة لفقير أو عاجز هي تقليص في النمو، رغم اعترافه: أن الزيادة السكانية من شأنها أن تحدث وتحثّ الطلب

الفعال؛ ولذلك دافع عن وجهة نظره في عدم الإزدهار الإقتصادي بسبب النمو السكاني المستمر الذي يقود إلى شح الأرض من ناحية كميتها ونوعيتها، الرأي نفسه تبناه **دافيد ريكارد**<sup>25</sup> في قدرة الأراضي الزراعية على الإنتاج هي قدرة محدودة للغاية؛ وبالتالي فإن النمو سيصطدم حتماً بالقيود التي تفرضها ندرة الأرض الزراعية الخصبة، لأن التوسع في الطلب على المواد الغذائية مع كل موجة إستثمارات في الصناعة سيؤدي دائماً إلى إدخال أراضٍ حدية (أقل خصوبة) فتزيد تكلفة الإنتاج الزراعي، وترتفع أسعار السلع الزراعية؛ وبالتالي يزيد ريع الأراضي الخصبة، ويطالب العمال برفع أجورهم للحفاظ على حد الكفاف، و عندما يستجيب رجال الصناعة، تؤدي النتيجة إلى تناقص الأرباح، ومع كل تناقص في الأرباح يقلُّ الدافع للقيام بموجة استثمارية جديدة، ويتباطأ معدل الإستثمار والنمو، ويصل الإقتصاد في النهاية إلى حالة من السكون يكون عندها كل شيء ثابتاً. وبذلك يُعد إعتبار ريكاردو من أوائل من وضع أسس إقتصاديات البيئة المعاصرة، وهي تناقص غلة الموارد الطبيعية مع زيادة المُستخدم منها بما يفوق قدرتها على التجدد غير أن الواقع بين

<sup>25</sup> - **دافيد ريكاردو** (1772-1823) ولد في لندن، وكان مصرفياً ناجحاً، عمل في البورصة وكان كذلك عضواً في مجلس العموم، أشهر كتبه: "مبادئ الإقتصاد السياسي والضرائب"، الذي أصدره سنة 1817، واشتهر به: نظرية الربح التي تعتمد عنده على معطيين اثنين: قانون المردود المتناقص للأرض، واتساع رقعة الأراضي المستعملة بسبب تزايد السكان، ونظريته في التجارة الخارجية، التي ملخصها أنه على كل دولة أن تختار إنتاج المادة التي تمتلك فيها أفضلية نسبية.

عدم صحة بعض المسلّمات التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية؛ فالحرية الاقتصادية المطلقة قادت إلى هدرٍ لإنسانية الطبقات العاملة الفقيرة وإستغلالها إستغلالاً بشعاً. وقد انعكس هذا الإستغلال على شكل آثارٍ سيئة على مسيرة النمو الإقتصادي والتوازن الإجتماعي.

### خامساً: النمو عند النيوكلاسيك

إذا كان الإقتصاديون الكلاسيك قد إهتموا بجانب العرض والإقتصاديين النيوكلاسيك إهتموا بدراسة العوامل المحددة للطلب، وتقديم التفسيرات السيكلوجية لخيارات المستهلك. وقامت النظرية النيوكلاسيكية على قانون تناقص الغلة لـ دافيد ريكاردو ونظرية السكان لـ روبرت مالتوس، فقد اعتبر النيوكلاسيك متغير السكان بأنه معطى من المعطيات؛ ولم يُفسر كجزءٍ من عملية النمو.

وساهم النيوكلاسيك بإتساع التحليل الكلاسيكي فيما يتعلق بالتراكم الرأسمالي؛ حيث اعتبروا الكلاسيك قيام الطبقة الرأسمالية بإعادة استثمار دخولهم ، بطريقةٍ آنية ، طالما كان معدل الربح يفوق مستوى الصفر قليلاً؛ على إعتبار أن ألمدخر هو المستثمر، ولكن النيوكلاسيك اعتبروا العملية مجزأة؛ يستطيع رجال الأعمال الحصول على السلع الإنتاجية بإستخدام أرصدةٍ مقترضة. ويقود هذا التحليل إلى وجود سوق رأس المال الذي يجمع المدخرين بالمستثمرين؛ حيث يعمل معدل الفائدة على تحقيق التوازن بين المطلوب من الأرصدة الإستثمارية والمعروض من هذه الأرصدة، ويلعب دوراً أساسياً في تحديد حجم الإستثمار؛ حيث رجال الأعمال يقومون بالمقارنة بين معدل العائد المُتوقَّع من الإستثمار ومعدل

الفائدة الذي يمكن الاقتراض على أساسه، فإذا فاق معدل العائدة المتوقع معدل الفائدة يكون الإستثمار مربحًا، والعكس صحيح. ورفض الإقتصاديون النيوكلاسيك فكرة حالة الركود معتمدين في ذلك على:

#### أ• التقدم التكنولوجي:

يرى النيوكلاسيك كفاءة التقدم التكنولوجي في القضاء على أي ضغوط ركودية قد تفرضها ندرة الموارد وبالسعة الممكنة.

#### ب• مرونة الطلب على الأرصدة الإستثمارية:

يرى النيوكلاسيك ، أي إنخفاض ضئيل في معدل الفائدة يتمخض عنه عدد كبير من الفرص الإستثمارية المربحة.

وبذلك فإن الوصول إلى حالة الركود يتطلب وقتًا طويلًا حتى في غياب أي تقدم تكنولوجي، وتفترض وجهة النظر المتقابلة توفر الرغبة في الإدخار من جانب السكان. كما رأى النيوكلاسيك النمو ذو طبيعة تدريجية متسقة.

### سادساً: نظرة شومبيتر إلى التنمية:

انطلق شومبيتر في تحليله من الافتراضات التالية:

- سيادة المنتج الذي يكيف، وفقاً لمصلحته، أذواق الناس وبما يتلاءم ونوعية المنتجات التي يطرحها.
- يعمل الإقتصاد ابتداءً عند مستوى التشغيل الكامل، ولكن هناك فرص لا يراها سوى الرواد الذين يوفرون المستلزمات اللازمة لإستغلالها.
- إن تعذرُ ارتفاع الحسابات العقلانية إلى درجة اليقين في عالمٍ يلفه الغموض تجعل المغامرة هي القاعدة في اندفاع رجال الأعمال نحو الإستثمار.<sup>26</sup>
- أن التنمية الإقتصادية تحدث في صورة قفزاتٍ أو تدفّقاتٍ غير منتظمة، فهي وفقاً لقناعاته عملية غير متصلة، ازدهاراً وركوداً، ولكنها مستمرة تتواصل بشكلٍ متدرج، يحتلُّ الرائد أو المنظم مركز الصدارة فيها.

**تتلخص نقاط الخلاف بين شومبيتر وبين الكلاسيك في الآتي:**

- 1- الأهمية الخاصة التي يحتلُّها المنظم في تحليله، والذي يختلف عن الرأسمالي في كونه يدير رؤوس الأموال اللازمة لتنفيذ المشروع وليس بالضرورة أن يكون هو من قدمها.
- 2- يعتبر الأرباح الاحتكارية لها دور مهم؛ لأنها تحفّز المنظم على إقامة المشروعات وعلى الإبداع، بينما الكلاسيك يعتبرون الأرباح

26 - عبد الزهرة فيصل يونس، مرجعيات الفكر التنموي وامتداداتها المعاصرة، دار الوفاء  
لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002 ص 23 .

الاحتكارية تمثّل انحرافاً في طريقة عمل السوق وخروجاً عن المنافسة الحرة.

3- تفرقه بين الإختراع (Invention) الذي يشير إلى إضافة السلع والآلات والمواد وطرق الإنتاج، وبين الإبتكار (Innovation) أو التجديد جهود المنظمين في استخدام المخترعات في الإنتاج التجاري في شكل سلع جديدة بغرض تحقيق الربح. وبذلك يشير إلى إنجازات العلماء والباحثين في مجال التطوير.

4- ربط الإستثمار بالائتمان الذي يمكن أن يخلقه الجهاز المصرفي، وليس بالادخار الحقيقي مثلما يعتبر الكلاسيك<sup>27</sup>. ويرى أن النمو طويل الأجل لا يمكن تفهمه في النظام الرأسمالي إلا عندما ينظر إليه في صورة تقلبات إقتصادية. ففي مراحل معينة من مراحل النمو تكون هناك درجة كبيرة من المخاطرة وعدم التأكد؛ بحيث يصعب التقدير عند رجال الأعمال؛ وبالتالي يتردد رجال الأعمال العاديين في الذي يتقدم إليه فرد الإستثمار (Entrepreneur). ويتطلب الأمر هنا نوعاً معيناً من المستثمرين هو المنظم أن يكون مغامر، شجاع، بعيد النظرة، مجدد للسلع والطرق الإنتاجية، مبدع، يزيد من كفاءة الموارد المستخدمة، ينافس بواسطة السلع الجديدة وليس بالسعر. وبالتالي فهدفه المباشر ليس

<sup>27</sup> - رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة

والفنون والآداب، الكويت، العدد 226 - أكتوبر 1997، ص ص 447-448.



الربح ولكن السيطرة، وخلق سوقٍ خاص، أو التغلب على الآخرين في المعركة الاقتصادية التنافسية.

وقد قلل شومبيتر من دور المستهلك في التجديد الذي هو من صنع المنظم ودوره في التنمية، والذي هو استخدام المخترعات في الإنتاج التجاري في سلعٍ جديدة بغرض الربح، عكس الاختراع الذي هو إنجازات العلماء والباحثين في مجال تطوير السلع والآلات والمواد وطرق الإنتاج.<sup>28</sup>

واعتبر التجديد الذي يقوم به المنظمون هو مصدر الرخاء والحيوية في النظام الرأسمالي، وأن صورة القفزات التي تحدث وفقها التنمية هي نتيجة لجهود المنظمين اللذين يبدأون في إستغلال الفرص الجديدة للإستثمار - والتي هي متاحة بإستمرار - عندما يصل الإقتصاد إلى الوضع الذي أطلق عليه النيوكلاسيك اسم الركود؛ حيث إستغلالهم لهذه الفرص والربح المُحقَّق بها يجعلها جذابة لرؤوس الأموال من القطاعات الأخرى؛ فتخرج منها ويقبل بالتالي إنتاجها؛ وترتفع بذلك أسعارها الإستهلاكية والإستثمارية (الإستهلاكية بسبب خروج الإستثمارات منها، والإستثمارية نتيجة لإرتفاع سعر السلع الإستهلاكية من أجل الإستثمار)؛ وتحدث بذلك عملية انتعاشٍ إقتصادي تؤدي إلى إنخفاض البطالة.

<sup>28</sup> - رمزي زكي، مرجع سابق، ص 447

وفي ظل هذه الظروف، يحدث ماسماه شومبيتر عملية الهدم الخلاق<sup>29</sup> ، والتي تعد حاليًا المحرك الأساسي للتجديد والابتكار واستمرارية النمو والتنمية في العالم، والتي سيكون لها الفضل الكبير في ظهور نظريات النمو الذاتي فيما بعد، وبالتالي في استدامة النمو الإقتصادي في الدول المتقدمة على الأخص.

ومع ذلك، ظل شومبيتر متشائمًا فيما يتعلّق بمستقبل النظام الرأسمالي؛ وذلك للأسباب التالية:

- تحول الابتكارات من نشاطٍ شخصي لتصبح نشاطًا روتينيًا يجري داخل البيروقراطية.
- تناقص مقدرة رجال الأعمال على الإمساك بالقيادة في الدول الرأسمالية.

---

<sup>29</sup> - عملية الهدم الخلاق : (The process of creative destruction) وهي العملية التي يضطر فيها المنتجون القدامي لتغيير منتجاتهم بعد أن يكون الطلب عليها قد قلَّ أو انخفض، ويسعون لمجاراة الوضع الجديد بإدخال التكنولوجيا الحديثة إلى مؤسساتهم، بعد أن يكون قد لحقهم التهديد بفقدان سوقهم بفعل منافسة المنتجات الجديدة، أو تحت تأثير الأسعار المنخفضة التي نتجت عن استعمال التكنولوجيا، وينتهي الانتعاش بازدياد السوق بالسلع الجديدة، وخاصة بعد إتمام الاستثمارات الإضافية. وتبدأ الأسعار في الانخفاض؛ مما يقلل من عدد المنظمين المنافسين؛ لأن معدلات الربح قد انخفضت. وفي هذا الوقت الذي لا تزال الأجور مرتفعة، يبدأ الاستثمار في التناقص؛ لعدم ملاءمة البيئة الاقتصادية، ويشجع المنظمون في سداد القروض التي كانت منطلقًا لمشروعاتهم؛ مما يخلق آثارًا انكماشية، ويكون التوازن الجديد قد حدث عند مستويات أعلى من الدخل مقارنةً بالوضع القديم؛ وبذلك تنتهي القفزة، وتبدأ قفزةً أو دورةً أخرى.

وبذلك تكمن مساهمة شومبيتر في نظرية النمو ، وتأكيده على أهمية دور المنظم في تمديد الآمال في استمرارية النمو بواسطة أفكاره الخلاقة التي تديم النمو. غير أنه لم يتعرض إلى أسباب توفُّر القدرات التنظيمية في بلدانٍ وافتقارها في بلدانٍ أخرى . ولعل أهم فكرة قدمها تتمثل في تحليله لعملية التنمية في ظل التمويل عن طريق التضخم.<sup>30</sup>

### سابعاً: النظرية الماركسية في النمو:

أستخدم كارل ماركس<sup>31</sup> وببراعة الديالكتيك والمادية التاريخية والإقتصاد السياسي في تحليل قوانين النمو والحركة للمجتمعات البشرية مع التركيز على النظام الرأسمالي. ينطلق ماركس في تحليله من مفهوم السلعة الذي لم يظهر إلا بظهور الإنتاج السلعي الذي هو شكل من أشكال تنظيم الإنتاج

30 - يشير التمويل التضخمي أو التمويل بالعجز إلى قيام الحكومة بتوفير التمويل لأغراض الاستثمار، وذلك من خلال طبع النقود أو توسيع الائتمان من قبل البنوك بدون الحاجة إلى وجود ادخار مسبق، وهو الشيء الذي أصبحت تقوم به البنوك بعد فصل عملية الاستثمار عن عملية الادخار.

31 - ولد كارل ماركس (Karl Marx) سنة 1818 في عائلة برجوازية ألمانية، وأصبح أستاذاً للفلسفة، ولعب دوراً كبيراً في الحركات الثورية؛ فُ طرد من ألمانيا والتجأ إلى إنجلترا. أصدر سنة 1848 بمعية فريدريك أنجلز ( 1820-1895) البيان الشيوعي. - أهم مؤلفاته "رأس المال" الذي يشمل على ثلاثة كتب: تطور الإنتاج الرأسمالي، تداول رأس المال، والطريقة الشاملة للإنتاج الرأسمالي.

الإجتماعي الذي ظهر خلال مرحلة معينة من تطور قوى الإنتاج<sup>32</sup> وعلاقات الإنتاج<sup>33</sup>، وفيه أصبحت المنتجات تنتج في وحدات إنتاجية مستقلة، وتتخصص كل واحدة منها في إنتاج أنواع معينة من المنتجات؛ بحيث يكون الغرض من الإنتاج هو التبادل وليس الإستهلاك الذاتي. ومع ظهور الإنتاج السلعي، ظهر التخصص وتقسيم العمل، وأدى إلى اعتماد المنتجين بعضهم على بعض، مما يعني زيادة الطابع الإجتماعي للإنتاج، وبروز التبادل السلعي بإعتباره ضرورة موضوعية لإيجاد الصلة بين المنتجين، وإشباع الحاجات الإجتماعية، وأصبح للسلعة طابع مزدوج هو القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية؛ حيث تتصف القيمة الاستعمالية بطابعها الذاتي غير الموضوعي المتغير. وبالتالي وحتى يكون الشيء ذا قيمة إستعمالية إجتماعية، يجب أن يكون نافعا للآخرين. فالشيء الذي ليس له قيمة إستعمالية لا يمكن أن تكون له قيمة تبادلية بالرغم من أنه قد يتطلب تكلفة معينة. أما القيمة التبادلية لسلعة ما فهي عبارة عن النسبة التي يتم في ضوئها مبادلة هذه السلعة بغيرها من السلع الأخرى. وبهذا أصبح للسلعة قيمة

32- تشمل قوى الإنتاج أدوات الإنتاج التي يستخدمها الإنسان في العملية الإنتاجية، مثل الأرض والمباني والآلات والمواد الأولية، كما تشمل العمل الإنساني بما يحتويه من خبرات ومعارف وقدرات عضلية وذهنية تحدد درجة تطور قوى الإنتاج لدى سيطرة الإنسان على الطبيعة.

33 - تضم العلاقات الإجتماعية التي تنشأ بين الأفراد خلال العملية الإنتاجية، وتشمل علاقات الملكية وعلاقات التوزيع والتبادل.

إستعمالية وقيمة تبادلية؛ فانتقل اهتمام الفرد من القيمة الاستعمالية عندما كان ينتج بغرض الإستهلاك الذاتي، إلى القيمة التبادلية عندما أصبح ينتج بغرض المبادلة؛ فأنفصل بذلك الذين يقومون بخلق القيمة للسلعة والمستعملون لهذه السلعة، وأصبحت السلعة ممثلة لعلاقة اجتماعية محددة تنشأ بوجه عام بين منتج السلعة والمجتمع.

وتتبع القيمة التبادلية لسلعة ما عند ماركس من كونها تتولد في عملية الإنتاج وتظهر في عملية التبادل، وهو يرى القيمة التبادلية لسلعة ما لا بد أن تعبر عن أشياء مساوية لها، وإذا تساوت قيمتان فإنهما تحتويان على شيء ثالث مشترك بينهما هو نتاج العمل الإنساني الذي ينقسم حسبه إلى العمل الملموس الذي يخلق القيمة الاستعمالية، والعمل المجرد الذي يخلق القيمة التبادلية للسلعة. فإذا تساوى منتجان فذلك يعني أنهما يحتويان على قيمة متساوية من العمل الإنساني المجرد الذي يمكن أن يكون عملاً حياً<sup>34</sup> أو ميتاً<sup>35</sup>. ويحدد ماركس قيمة العمل : بأنها كمية العمل اللازم للإنتاج في الظروف العادية والمتوسط العام لمهارة العمل وفقاً لما هو سائد في المجتمع.

34- العمل الحي: هو عبارة عن الطاقة العضلية أو الذهنية أو العصبية التي يبذلها العامل أثناء العملية الإنتاجية.

35 - العمل الميت: هو عبارة عن قيمة العمل الإنساني المتراكم في شكل مواد وسيطية أو ماكينات أو مباني، والذي ينتقل إلى السلعة أثناء عملية إنتاجها.

وقد تبني ماركس هذا المفهوم كمقدمة وضعها في تفسير فائض القيمة الذي يستولي عليه الرأسماليون، فكانت القضية التي شغلته هي البحث ومعرفة مصدر الأرباح الرأسمالية.

وتوصل إلى أن الرأسمالي يشتري قوة العمل التي هي عبارة عن المجموع الكلي لقدرات الإنسان العضلية والذهنية والعصبية التي يستخدمها العامل أثناء العملية الإنتاجية، أي في خلق سلع ذات قيم استعمالية، ولكن قوة العمل لا تتحول إلى سلعة وفق النظرة الماركسية إلا بتحقق شرطين هما:

- أن يكون العامل مالكاً لقوة عمله.
  - أن يكون محروماً من وسائل الإنتاج حتى يضطر لبيع قوة عمله.
- وإذا كانت سلعة فلا بد أن تتوفر فيها الصفة المزدوجة لأي سلعة، وهي أن تكون لها قيمة استعمالية وقيمة تبادلية.

بالنسبة للرأسمالي، فالقيمة الاستعمالية للعمل، تكشف عن قدرته على خلق فائض قيمة؛ أما قيمة قوة العمل فإنها تتحدد كأى سلعة أخرى في ضوء وقت العمل اللازم لإنتاجها، ومعناه مقدار العمل الضروري لإعادة إنتاج قوة العمل، أي عبارة عن وقت العمل اللازم لإنتاج وسائل عيش العامل وأسرته والتي تتحدد وفقاً للعادات والتقاليد ونمط حياة وظروف المرحلة التاريخية التي يمر بها المجتمع. وتوصل ماركس إلى أن يوم العمل ينقسم إلى قسمين: قسم يعمل العامل فيه من أجل نفسه، أي لإنتاج ما يعادل قيمة قوة العمل، وهو ماسماه ماركس "وقت العمل الضروري"، والنتيجة المحققة هو الناتج الضروري، أما القسم المتبقي من يوم العمل فيعمل فيه العامل من

أجل الرأسمالي، والذي يخلق فيه فائضًا للقيمة، ويمكن أن نسمي وقت العمل الفائض والنتاج المحقق خلاله هو الناتج الفائض. ويمكن - حسب ماركس - زيادة فائض القيمة عن طريق إطالة يوم العمل بتقليل وقت العمل الضروري، وذلك من خلال زيادة إنتاجية العمل أو تخفيض الأجر.

إن تعظيم فائض القيمة هو هدف الرأسمالي من أجل إعادة استخدامه في عملية إعادة الإنتاج الموسع التي هي عملية ديناميكية، تعني أن الإنتاج وعلاقات الإنتاج يتكرران من فترةٍ لأخرى ولكن بشكلٍ متزايد؛ الأمر الذي يعني أن الرأسمالي لن يستهلك كل ما يؤول إليه من فائض القيمة وإنما يقتطع جزءًا منه ليحوّله إلى تراكمٍ لرأس المال ينتج مزيدًا من فائض القيمة، حيث ينفق الرأسمالي الفائض في الإستثمار<sup>36</sup>، وبذلك فإن النمو وفق الطرح الماركسي يحدث نتيجةً لفائض القيمة الذي يحصل عليه الرأسمالي، فيعيد استثماره ليقود في النهاية إلى فائضٍ جديد، وهكذا تستمر العملية.

<sup>36</sup> - رمزي زكي - مصدر سابق ص 205-216.

## الفصل الخامس

### نظريات النمو الحديثة

على الرغم من الإهتمام الذي تناله أساليب تحليل أسباب النمو المادي بالمفهوم الحديث في نظريات النمو التقليدية التي تُنسب في الغالب إلى عوامل عاشها أو يعيشها المنظر، إلا أنها لم تقدم الآلية التي يمكن عن طريقها حصول النمو؛ لأنهم (المفكرون والمنظرون) كانوا يصفون ما يحدث أو يجري أمامهم؛ في ظروف توفّر وسائل النمو المادية أو المساعدة ، وكانت أغلب الرؤى والأفكار المنبثقة عن المدارس السابقة، تؤسس لتحليلات مشكلات النمو الإقتصادي في إطار الإقتصاديات الرأسمالية أمتطورة، في ظل توفر عوامل النمو ، أما الكيفية والآليات التي تعمل بها تلك العوامل لتحقيق النمو، في تحليل الظروف الواجب توفّرها في الأماكن والأزمنة المفتقرة للتنمية، كانت لاتزال غير معلومة ، الأمر الذي دفع عدد غير قليل من الباحثين بالتصدي لتحليل ودراسة قضايا التطور الإجماعي والإقتصادي في الدول النامية أو المستقلة حديثاً، وتشخيص المعوقات الذاتية والموضوعية التي تحد من هذا التطور .

وتجلّى هذا الإهتمام في ظهور عددٍ من النظريات والمدارس الفكرية التي ركّزت إهتمامها على ضرورة إحداثِ تغييراتٍ هيكلية في النشاط الإقتصادي للدول النامية، بما يتفق مع مشكلاتها التي تختلف في طبيعتها عن تلك السائدة أو التي سادت في إقتصاديات الدول أمتقدمة عند بداية إنطلاقها في طريق التقدم الإقتصادي، ومن



هؤلاء نذكر: نيركس، لويس، ميردال، هيرشمان، روستو، روزنشتين رودان، فرانسوا بيرو... الخ، وقد حاول كلٌ منهم تقديم رؤيته في الكيفية التي تجري وفقها عملية النمو أو التنمية عند بداية إنطلاقها في الدول المتقدمة، أو كيفية دفع عملية التنمية في الدول النامية، وفق نظرياتٍ مختلفة ظهرت نتيجةً للثورة التي أحدثها كينز في الإقتصاديات الكلية، والتي سنناقش بعضها حسب تسلسلها التاريخي مع بعض التداخلات لضرورات منهجية:-

أولاً: نظرية الدفع القوية<sup>37</sup> (نظرية النمو المتوازن)<sup>38</sup> ويرى مؤيدوها أن يكون برنامج التنمية في الدول النامية شاملاً لكافة القطاعات كل حسب حاجته، نتيجةً لتشابك القطاعات التي يعد كل منها سوقاً للبقية.

تنسب نظرية الدفع القوية Paul Rosenstein-Rodan إلى روزنشتاين- رودان<sup>39</sup> الذي يؤكد على ضرورة توفر رؤوس أموالٍ

The big push theory - 37

Balanced growth theory - 38

<sup>39</sup> - روزنشتاين- رودان ( 1902-1985 ) اقتصادي بولوني، يعتبر واحداً من أعمدة اقتصاد التنمية، عمل بالبنك العالمي خلال الفترة (1947-1954) ثم في معهد ماساتشوستيس إلى غاية 1968، عرف بنظريته عن النمو المتوازن المطورة من طرف نيركس، والتي نشر مضمونها سنة 1943 في مقالٍ له بعنوان:

**Popblems of industrialization of eastern and south eastern**

**النمو المتوازن**

ارتبطت إستراتيجية « النمو المتوازن » بإسم الاقتصادي وراجر نيركس الذي تبني الأفكار الرئيسية التي عرضها «روزنشتين رودان» في إستراتيجية « الدفع القوية » التي تدعو

الدولة إلى تخطيط وتنفيذ برنامج استثماري ضخم في المناطق المتخلفة بحيث توجه الاستثمارات إلى جبهة عريضة من الصناعات الإستهلاكية الخفيفة التي تدعم بعضها البعض بشكل يكسبها الجدوى الاقتصادية في إقامتها، في حين أن كلا منها على انفراد لا يكون لها مثل هذه الجدوى.

و لقد ركز تحليل نيركسه على فكرة « الحلقة المفرغة للتخلف » مبرزا أهمية السوق المحلية كعنصر رئيسي محدد للتنمية الاقتصادية، فهو يعتقد أن الدول المتخلفة تعيش في حلقات مفرغة من التخلف، و أن ضعف الحافز على الاستثمار بسبب « ضعف حجم السوق المحلية » هو أهم هذه الحلقات. و يرى نيركسه أنه لا يمكن للدول المتخلفة أن تخرج من حلقات تخلفها إلا من خلال تنفيذ برنامج استثماري ضخم يوجه لكسر « الحلقة المفرغة للتخلف » إن مثل هذا البرنامج من الممكن أن تتوفر له مقومات النجاح إذا أخذ في اعتباره ما يلي :

أولاً: احتوى البرنامج على مجموعة كبيرة من المشروعات أو الصناعات المتكاملة، و ذلك لأن ضيق نطاق السوق في الدول المتخلفة من شأنه أن يثير الشك حول قدرته على تصريف المنتجات إذا ما تركز الاستثمار في مشروع واحد أو صناعة واحدة. أما إذا افترضنا إنشاء أكثر من مصنع في وقت واحد لإنتاج عدد من السلع الاستهلاكية المتكاملة، فإن أي من هذه المصانع لن يواجه مشكلة تصريف منتجاته ذلك لأن كل منها سوف يجد طلباً على إنتاجه سواء من العاملين فيه أو العاملين في المصانع الأخرى. و هنا تتوفر لهذه المجموعة من المصانع مقومات النجاح بسبب ما يترتب على إنشائها من توسيع نطاق السوق. و على ذلك فإن إستراتيجية « النمو المتوازن » تعتبر وسيلة أساسية لتوسيع نطاق السوق و خلق حوافز الاستثمار.

ثانياً: تلبية هذه الصناعات وهذه المشروعات حاجات المواطنين، بمعنى أن إنتاجها لا يكون بهدف التصدير على الأقل في المراحل الأولى، و ذلك لأن الدول المتخلفة، من ناحية، لا تستطيع الاعتماد على التجارة الخارجية لأن شروط التبادل تكون دائماً لغير صالحها باعتبارها مصدرة للمواد الأولية، و من ناحية أخرى، لأن منتجاتها لا تستطيع منافسة المنتجات التي تنتجها الدول النامية (خصوصاً في المراحل الأولى من التنمية) بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج والعقبات التي تضعها الدول المتقدمة في وجه هذه الصادرات، هذا بالإضافة إلى ركود الطلب العالمي على هذه السلع بصفة عامة و انخفاض مرونته.

ضخمة محلية وأجنبية، والقيام بإستثمارها في إنشاء قاعدة صناعية ومشروعات عامة متعددة، تشرف عليها الحكومات، ويؤكد على حتمية التصنيع وأهميته في ظل الحاجة إلى رأسمالٍ أولي يمكن الإقتصاد من الإنطلاق؛ فإذا لم تتوفر دفعة التمويل القوية<sup>40</sup>، فالإستثمارات التدريجية ستتلاشى دون أن تفلح في إنطلاق

ثالثاً: يرى نيركسه أن الصناعات التي يشملها البرنامج الاستثماري يجب أن تكون صناعات إستهلاكية خفيفة مثل صناعة الأحذية والملابس... الخ، أما الصناعات الثقيلة، سواء كانت استهلاكية أو آلات و معدات، فالمنطق يقتضي عدم إقامتها ما لم تكن الظروف مواتية لذلك، حيث أنها غالباً ما لا تكون في متناول الدول المتخلفة خصوصاً في مراحل التنمية الأولى. و من ثم، فمن مصلحة هذه الدول أن تقوم خلال هذه المراحل باستيراد الجزء الأكبر من احتياجات من منتجات الصناعات الثقيلة من الدول المتقدمة اقتصادياً.

ومع ذلك، فإن نيركسه يلفت النظر إلى أهمية بعض الصناعات الأساسية كالنقل والمياه والكهرباء....و. خلفه فمثل هذه الصناعات يجب أن تعطي أهمية خاصة لأنه قد يتعذر استيرادها أو قد يستحيل نقلها من مصادر بعيدة كالكهرباء مثلاً

رابعاً: يكون هناك نوع من التوازن بين الزراعة والصناعة، حيث يعتمد معدل التنمية في القطاع الصناعي إلى حد كبير على معدل التنمية في القطاع الزراعي. و تؤدي تنمية القطاع الزراعي في الدول النامية إلى الاعتماد على أيدي عاملة كثيرة مما سوف يؤدي إلى زيادة دخولهم و هذه الزيادة تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الصناعية أي ارتفاع في القوة الشرائية لدى العمال في القطاع الزراعي نتيجة لارتفاع في دخولهم. كما تساعد زيادة الإنتاج الزراعي على إنشاء صناعات عديدة ترتبط أساساً بالقطاع الزراعي، كصناعات الأغذية و صناعة السكر و الزيوت النباتية و الخشب ... إلخ و المحصلة النهائية أن الاستثمار يجب أن يوزع ما بين القطاع الصناعي و الزراعي بحيث يكون كل منهما يمثل سوقاً للآخر.

40 - يرى رودان أن هناك حد أدنى من الموارد ينبغي تخصيصها للتنمية الاقتصادية من أجل إقلاعها، لا يختلف كثيراً عن وضع طائرة ما على أهبة الإقلاع في الجو؛ فهي تحتاج إلى فترة زمنية معينة على الأرض، وإلى سرعة معينة على الأرض لكي تطلع.

الصناعة. فهو يرى أن التقدم خطوة خطوة لن يكون له تأثير فاعل في كسر الحواجز والقيود وكسر الحلقة المفرغة التي تعيشها البلدان المتخلفة، بل يتطلب الأمر حدًا أدنى من الجهد الإنمائي ليتسنى للإقتصاد ، الانطلاق من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي، وهذا يعني حدًا أدنى من الإستثمار، يقدر بـ **13,2%** من الدخل الوطني خلال الخمس سنوات الأولى من التنمية ثم ترتفع تدريجيًا. وينطلق رودان في تبريره للدفعة القوية من فرضية أساسية مفادها أن التصنيع هو سبيل التنمية في البلدان المتخلفة، ومجال لإستيعاب فائض العمالة المتعطلة جزئيًا أو كليًا في القطاع الزراعي ، ويرى رودان ، هناك أسلوبان للتصنيع:

الأسلوب الأول يتم عبر توجيه موارد الدولة لإقامة الصناعات الثقيلة والإستهلاكية لغرض تحقيق الإكتفاء الذاتي، وهو أسلوب مكلف ويحمل الأجيال تضحياتٍ ضخمة، كما أنه يبتعد عن التشغيل الأمثل للموارد؛ لأنه يتجاهل مزايا التخصص وتقسيم العمل.

أما الأسلوب الثاني الذي يرجحه، يتم عبر قيام الدول المتقدمة في إنجاز إستثماراتها المباشرة وغير المباشرة في الدول المتخلفة، ويعتقد أن هذا الأسلوب يُفعل أو يُنشط مزايا التخصص؛ فهو مفيد للبلدان المتخلفة والمتقدمة على حدٍ سواء؛ وهذه دعوة لمباركة الإستثمار الأجنبي، وهو ما جعله ينادي بضرورة تدخل الدولة المضيفة لتوفير خدمات رأس المال الإجتماعي والبنى التحتية<sup>41</sup> ويبرر رودان تبني

الدفعة القوية بتحقيق الوفورات الخارجية التي تنتج عن ظاهرة عدم التجزئة، (رأس المال غير قابل للتجزئة) وبالتالي فإن الإنتاج ذا الحجم الكبير من شأنه أن يستغل ويستثمر رأس المال بشكلٍ أكثر كفاءة من الإنتاج ذي الحجم الصغير. ويفرق رودان بين ثلاثة أنواع من عدم التجزئة، والتي ينجم عنها وفورات خارجية:

- عدم التجزئة في دالة الإنتاج.

- عدم التجزئة في دالة الطلب.

- عدم التجزئة في جانب العرض للمدخرات.

ويؤكد المؤيدون لفكرة الدفعة القوية : أن الإستثمار على نطاقٍ واسع يؤدي إلى حصول زيادةٍ سريعة في الدخل الوطني، يتبعها زيادة الميل الحدي للادخار؛ وبالتالي إرتفاع حجم الادخار.

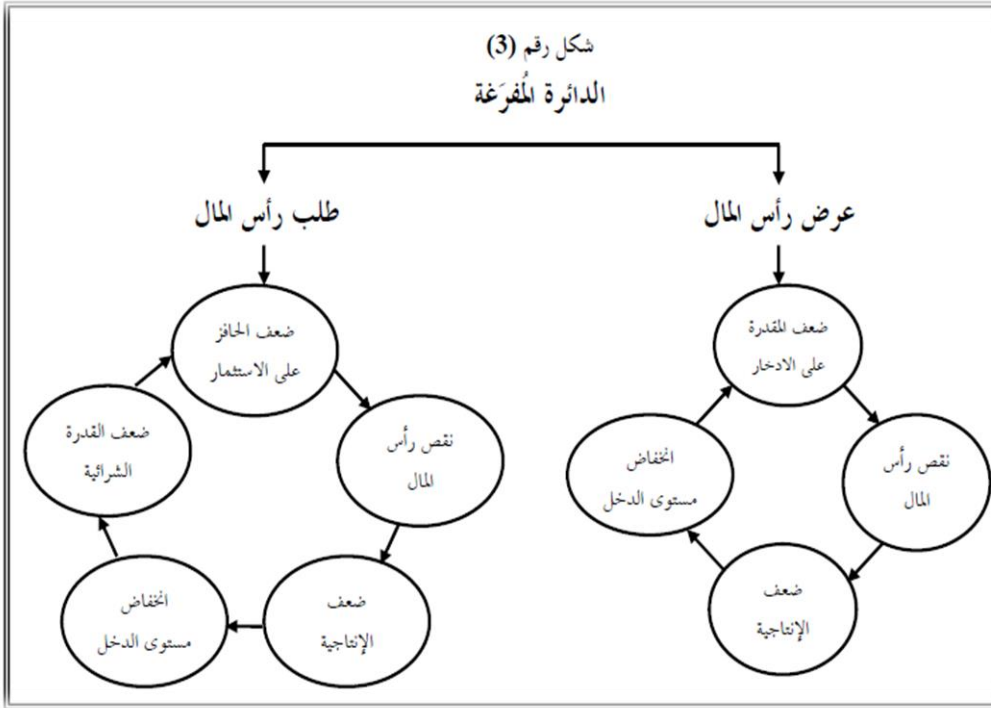
---

1- عدم تجزئة دالة الإنتاج: تكامل عدد كبير من الصناعات أفقيًا وعموديًا من حيث مدخلاتها ومخرجاتها بحيث لا يمكن تصور قيام صناعة وحيدة في بيئة غير صناعية.

2- عدم تجزئة دالة الطلب التي تناولها نيركس في تبرير استراتيجية النمو المتوازن: تعني إنشاء عددٍ من الصناعات في آنٍ واحد؛ مما يؤدي إلى خلق سوقٍ واسعة تتسع لها جميعًا بما تتيحه من دخول.

3- عدم التجزئة في دالة عرض المدخرات: وتعني ذلك الكم غير العادي من الأموال اللازمة لتمويل التصنيع في بداية مراحل التنمية، والذي يتم تحقيقه نتيجة تكامل دوال العرض والطلب في السوق.

بينما تنسب نظرية النمو المتوازن إلى راغنر نيركس ( Ragnar Nurksr )<sup>42</sup> صاحب حلقة الفقر المُفرغة التي يقر فيها أن الدول الفقيرة ستظل كذلك؛ لكون ، الفقر ناتج عن عدم الإدخار وتضاءل الإدخار أو إنعدامه ناجم عن إختفاء فرص الإستثمار بسبب إستمرار حالة الفقر وضعف الطلب، وكما موضح في الشكل التالي:



هذه الحلقة لا يمكن كسرها حسب نوركس إلا بتوسيع السوق الذبيقي أن تكون الإستثمارات موزعة على كل قطاعات وأنشطة

42 - راغنر نيركس: اقتصادي أمريكي من أصول إستونية، عاش للمدة (1907-1959) يعد واحدًا من رواد اقتصاد التنمية صاحب فكرة حلقة الفقر المفرغة، ومشارك مع روزنشتاين رودان في استراتيجية النمو المتوازن.

الإقتصاد الوطني حتى يجد كل نشاطٍ سوقًا واسعًا لمنتجاته، مما يسمح لكل قطاعٍ بخلق التراكم الذي يؤدي إلى المزيد من التوسع. وبذلك فإن عملية النمو أو التنمية تحدث نتيجةً للإستثمار الذي يجب أن يتم في جميع القطاعات دفعةً واحدة، وهو ما جعله يؤيد **نظرية الدفعة القوية** تحت مسمى "نظرية النمو المتوازن". والتوازن الذي تؤكد عليه هذه النظرية هو التوسع المتزامن لجميع قطاعات الإقتصاد الوطني؛ للحيلولة دون حصول الإختناقات التتموية التي تؤدي إلى إعاقة التنمية. وتوزيع الإستثمارات على القطاعات وليس حجم الإستثمارات ذاته.

إلا أن هذه الإستراتيجية تواجه عددًا من الإنتقادات أهمها:

1- التناقض القائم بين مبدأي التنمية المتوازنة ووفورات الحجم؛ إذ يتطلب المبدأ الأول تشتت عوامل الإنتاج على عددٍ كبير من المشاريع التتموية، قد يفتقر كل منها إلى الحجم الإقتصادي الأمثل، بينما المبدأ الثاني يتطلب تركيز الإستثمارات إلى الحد الذي يسمح بتحقيق وفورات الحجم.

2- يرى البعض أن تطبيق هذه النظرية سوف يشجع على الضغوط التضخمية؛ لأنه يتطلب موارد كثيرة ليست متوفرة لهذه البلدان، كما أنها تقود إلى عزل البلدان النامية عن بقية العالم بسبب تركيزها على التنمية من أجل السوق المحليّة.

3- تدعو إلى التدخل الحكومي ، وهي عبارة عن أفكارٍ عامة لم ترتقي إلى منهجٍ تفصيلي يكشف عن كيفية هذا التدخل بغية ضمان توزيع الإستثمارات على القطاعات المختلفة.

4- تفترض النظرية أن الدول النامية تبدأ من الصفر، وهو افتراض خاطئ.

### ثانياً: نظرية أو إستراتيجية النمو غير المتوازن<sup>43</sup>:

#### النمو غير المتوازن

يرى أنصار إستراتيجية « النمو غير المتوازن » أن يكون هناك تركيز من قبل الدولة على قطاع رئيسي و رائد في المجتمع نتيجة لقلّة الموارد المالية للاستثمارات في خطط التنمية، و سيؤدي هذا القطاع الرائد على جذب القطاعات الأخرى إلى مرحلة النمو المتوازن مما سيؤدي إلى تحقيق التنمية المنشودة على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية. يرى أنصار إستراتيجية « النمو غير المتوازن » أن إتباع هذا الأسلوب هو الأفضل كإستراتيجية ملائمة للدول النامية مما يؤكد اعتراضهم على أسلوب أنصار « النمو المتوازن » بخصوص الدفعة القوية، و النمو المتوازن و يركزون على الدفعة القوية للاقتصاد الوطني بحيث تكون في إطار النمو غير متوازن.

ومن أهم مؤيدي هذه الإستراتيجية ألبرت هيرشمان « Albert Hirschman » و « Hans Singer » هانز سنجر، اللذان انتقدا أسلوب النمو المتوازن على الرغم من وجود اتفاق في الرأي من قبل هيرشمان مع نيركسه و روزنشتين رودان في أن عملية التنمية تحتاج إلى دفعة قوية تتمثل في برنامج استثماري كبير، إلا أن هيرشمان يرى أن هناك قدرة محدودة من الاستثمارات موجودة أصلاً في الدول النامية، كذلك يتفق هيرشمان مع نيركسه في تكامل الاستثمارات مع بعضها البعض. السؤال المطروح أين وجه الاختلاف بين النظريتين. يؤكد هيرشمان أن الدول النامية تحتاج إلى دفعة قوية من أجل تحقيق نمو ذاتي، و لكن نتيجة لظروف و طبيعة معظم الدول النامية ووجود بعض العوائق أمام عملية التنمية فإنها لا تستطيع أن تنفذ و تدير برنامج استثماري واسع و شامل يغطي كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

ولهذا يبرر هيرشمان المناداة بإتباع أسلوب النمو غير المتوازن و التي تتمثل في الدفعة القوية في بعض الصناعات أو القطاعات الرائدة من الاقتصاد الوطني.

و يؤكد هيرشمان و سنجر في دفاعيهما عن إستراتيجية النمو غير المتوازن، أن على الدول النامية إتباع هذا الأسلوب و يرجع ذلك لافتقار الدول النامية إلى الموارد اللازمة للقيام ببرنامج تنموي شامل يغطي جميع قطاعات الاقتصاد الوطني في زمن متقارب حسب رأي



حسب رأي هيرشمان وسنجر أن إستراتيجية النمو المتوازن قياسية لاقتصاد عصري متقدم و ليس اقتصادا متخلفا، لذا فهذا الافتراض حسب رأيهم غير واقعي و لا يمكن تطبيقه على الدول النامية.

ويؤخذ أيضا على إستراتيجية النمو المتوازن أن توزيع الاستثمارات على عدد كبير من المشروعات ينتج عنه صغر حجم المشروعات عن الحجم الأمثل بحيث يضر بكفاءة الإنتاجية. أي يكون التركيز هنا على تنمية بعض الصناعات الرائدة والتي سوف تعمل بدورها هذه الصناعات على جذب صناعات أخرى في طريق التنمية على حسب إستراتيجية النمو غير المتوازن.

أما بخصوص موضوع ضيق السوق حسب إستراتيجية النمو المتوازن فإن صحة إقامة مشاريع و صناعات عديدة يساعد على توسيع السوق لتصريف منتجات هذه الصناعات. يوجه هيرشمان انتقادا إلى مسألة ضيق السوق من وجهة نظر مؤيدي إستراتيجية النمو المتوازن بأن هدف التنمية ليس خلق أسواق جديدة و لكن بتنمية الأسواق الموجودة فعلا أو استبدال الواردات بمنتجات محلية. و يعطي مؤيدو إستراتيجية النمو غير متوازن بعض الشواهد التاريخية التي تدعم وجهة نظرهم بالتركيز على قطاعات رائدة مثل :

1. قطاعات المنسوجات في بريطانيا في القرن التاسع عشر.
2. قطاعات السكك الحديدية في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر.
3. قطاع إنتاج المواد الغذائية في الدانمارك في النصف الثاني من القرن العشرين.
4. قطاع الصناعات الكيماوية و الصناعات الإلكترونية في النصف الثاني من القرن العشرين في أوروبا الغربية.
5. قطاع الكهرباء في الاتحاد السوفيتي في العشرينات و الصناعات الثقيلة (الآلات) في الثلاثينات و الأربعينات.

و أيا كانت الإستراتيجية المقترحة أو المتبعة، فالدول النامية تعاني من قلة الموارد المالية وفائض في الموارد البشرية ولا يمكنها أن توزع جميع استثماراتها على جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الدول. لذلك لا بد من إعطاء أولويات لبعض القطاعات الأساسية و الرائدة دفعة قوية من الاستثمارات و لكن مع عدم إهمال القطاعات الأخرى لأن جميع القطاعات جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني. كما أن التخطيط الشامل ضروري للدول النامية، فالتنمية لا يمكن أن تسير بدون أن يكون هناك تخطيط علمي و سليم لتوزيع

يرى أنصار هذه النظرية ضرورة أن يكون تركيز الدولة على قطاعٍ رئيسي ورائد ضمن برامج ومخططات التنمية ؛ بسبب قلة الموارد المالية، ويرون أتباع هذا الأسلوب في أفضليته للدول النامية، هذا يُظهر إعتراض واضح على مؤيدي الدفعة القوية والنمو المتوازن، ويرون وجوب تضمين الدفعة القوية بعض القطاعات أو الصناعات الرائدة في الإقتصاد الوطني، وإستنادًا إلى تجارب الدول المتقدمة والإنتقادات الموجهة إلى إستراتيجية التنمية المتوازنة، سيكون من الأنسب والأكثر واقعية مواجهة التنمية كعملية تتطلب تركيز الجهود على القطاعات الإقتصادية القابلة لأن تكون مصدرًا لسلسلة من اللاتوازنات الخلاقة التي ينبغي مراقبتها حتى لا تتحول إلى توازنات إقتصادية إذا ما أُريد لعملية التنمية أن تستمر.

يسوق الإقتصادي الأمريكي هيرشمان (A.Hirschman) نظريته

عن النمو غير المتوازن من خلال كتابه:

"إستراتيجية التنمية الإقتصادية" عام 1958 .

---

- الاستثمارات وعمل دراسات لتحليل الوضع السابق والمستقبل لكل قطاع من القطاعات من أجل إعطاء صورة حقيقية عن الوضع لتحقيق النمو المنشود لكافة القطاعات تدريجيا .  
كما أن الإستراتيجية - أية إستراتيجية- يجب أن تتبع من طبيعة و ظروف و إمكانيات كل الدول النامية ذاتها لتحقيق النمو المنشود في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. و لا يجب أن تغفل الإستراتيجية المتبعة وضع أهداف و خططها التنموية على إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع ضمن أولويتها.

والذي يُعد من أهم أنصار إستراتيجية التنمية غير المتوازنة، والتي يُشير فيها إلى مراحل تطور الأقتصاد الأمريكي (USA) ، التي اتضح له عندما قارن اقتصادها بين عامي 1850-1950 : أن التطور تمّ على أساس تنمية قطاعات رائدة في الإقتصاد الأمريكي، والتي ساعدت بدورها القطاعات التابعة على النمو. ومن أهم أنصار هذه النظرية بالإضافة إلى هيرشمان نجد كل من الإقتصاديين الفرنسيين فرانسوا بيرو وجيرار دي بيرنس حيث قدم بيرو رؤيةً للتنمية الإقليمية، بينما قدم جيرار دي بيرنس ؛ رؤيةً لتنمية القطاعات الصناعية الهامة.

### 1- نظرية أقطاب النمو (François Perroux)

كان الفرنسي فرانسوا بيرو أول من شرح ما سمي بنظرية أقطاب النمو التي لا يختلف جوهرها عما شرحه هيرشمان في نظرية النمو غير المتوازن؛ بإعتبار الأخير إعتد عليها في شرح نظريته في المناطق الأكثر تقدمًا إقتصاديًا وإجتماعيًا من المناطق الأخرى، مثل المراكز الحضرية مقابل المناطق الريفية في الدول الأقل نموًا، ويتجه النشاط الإقتصادي للتوطن حول هذه المناطق. فالقطب يحتوي على صناعةٍ أو صناعاتٍ محرّكة ولكنه يتجاوزها من حيث تأثيره. والمنطقة المُحرّكة عنده هي التي بفضل تدفّق السلع والإستثمارات والإعلام، وبفضل تأثير المراكز الحضرية، تحفّز النمو الذي ينتشر مع الوقت إلى سائر المناطق في الوطن. ويرى فرانسوا بيرو أن التنمية الصناعية لا تحدث في كل مكانٍ دفعةً واحدة، بل تحدث في نقاطٍ معينة أو أقطابٍ تنموية بدرجاتٍ متفاوتة من النمو؛ وبالتالي

تنتشر تأثيراتها في الجهات المجاورة عبر قنواتٍ لتمس مختلف جوانب الإقتصاد الوطني، غير أن غونار ميردال يختلف مع بيرو حول هذه النظرية؛ إذ يرى أن ترك التفاعل الحر بين مناطق البلد الواحد يجعل المناطق الغنية أكثر غنى والمناطق الفقيرة أكثر فقراً، وهو ما يدعوا بضرورة تدخل الدولة من خلال أدواتها المالية والنقدية. ولقد استعملت نظرية فرانسوا بيرو هذه في النمو ليس فقط لتفهم التركيب الوسطي وتنظيمه، وإنما كوسيلةٍ لحلّ المشاكل الجهوية على المستوى الدولي وفي مختلف الأنظمة الإقتصادية والسياسية. فهو يستعمل نظرية الموقع التي تطالب بأن يؤخذ البعد المكاني بعين الاعتبار عند التخطيط؛ لكون المستوى التنموي يختلف باختلاف الموقع والبعد من المراكز الحضرية.

يرى الإقتصادي ميلتون فريدمان (J.Freidman) تأثير قوة الموقع الكبيرة والمؤثرة وإن ظهور التقدم والنمو في قطبٍ معين، غالباً ما يحدث تأثيراً فيما جاور من مناطق على مستوى التنمية ، كما في دراسته لفرنزويلا - في دراسة بعنوان: "

### **Regional policy: readings in theory and "application**

فالمراكز الحضرية المتطورة أكثر ميلاً للنمو والتغير من البعيدة ويكون التأثير على نوعين:

- تأثير سلبي أسماه التأثير الخلفي، أي أن الإقليم أو المنطقة الأكثر نموًا تأخذ من ما يجاورها الكثير من فعاليتها التنموية؛ فتترك تأثيرًا سلبيًا على أوضاعها وحياتها.

- تأثير إيجابي وأسماه ب التأثير الانتشاري، وهذا لا يحدث إلا عند ما يتشعب القطب التنموي ويصل إلى مرحلة الزخم التنموي. عندها يبدأ بمنح إشعاعاتٍ تنموية على ما جاوره، بعد أن كان يعمل على سلبيها.

فالقطاعات المتفوقة على سواها تعمل على جذب فعاليات التنمية من ما يجاورها، إلى درجة أنها تفرغ مناطقها المجاورة كليًا أو جزئيًا من مواردها الذاتية وفعاليتها وفق السببية التراكمية كما يسميها Gunnar Myrdal.

## 2- نظرية هيرشمان (A.Hirschman) في الصناعات القائدة :

يُشير هيرشمان، وجوب أن تتركز الدفعة القوية للنمو في قطاعاتٍ أو صناعاتٍ قائدة **Leading Sectors** محددة، ذات أثرٍ حاسم في حفز إستثماراتٍ أخرى مكملة ، بدلاً من توزيعها على جهاتٍ كثيرة تتفاوت في درجة أهميتها. ولكن تكمن المشكلة الرئيسة في تنفيذ البرنامج الإستثماري في إطار إستراتيجية النمو غير المتوازن في تحديد أولويات الإستثمار في الأنشطة الرائدة من الصناعات والمشروعات التي يجب أن تبدأ بها التنمية، ويدعي هيرشمان أن التاريخ الإقتصادي العالمي لم يعرف أمثلةً عن التنمية من جانب العرض، وإنما إنطلاق بعض قطاعات الإقتصاد الوطني شكل الدافع

في التنمية الاقتصادية بسبب دور تلك القطاعات المحركة في حفز القطاعات الأخرى نحو التنمية أو التقدم؛ ويرى هيرشمان هذه النظرية مناسبة للدول أمتخلفة التي تغيب فيها القدرة على إتخاذ قرارات إستثمارية بما يوفر من الموارد النادرة. فالنمط الأمثل للتنمية - حسب هيرشمان - يحدث في خطوات متتابعة تقود الإقتصاد الوطني بعيداً عن وضع التوازن. ولهذا فهو ينصح الدول النامية بتركيز جهودها التنموية على عدد محدود من الإستثمارات التي تتفوق على غيرها في الحث والحفز ؛ باعتبار التنمية عملية ديناميكية تنقل الإقتصاد من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن أخرى إلى مستوى أعلى من الناتج والدخل؛ حيث كل حالة لا توازن تخلق قوى وحوافز تعمل على تصحيح حالة اللاتوازن السابقة، وتخلق حالة لا توازن أخرى. ويؤكد هيرشمان: بأن الاختلال في التوازن يمثل قوة دافعة للنمو وعبر مسارين:

- إختلال التوازن لصالح القطاعات المنتجة مباشرة؛ مما يولد إنكماشاً في عرض خدمات رأس المال الإجتماعي، وفائضاً في قطاع الإنتاج المباشر، وهو ما يؤيده هيرشمان.

- إختلال التوازن لصالح رأس المال الإجتماعي، وتخلّف قطاع الإنتاج المباشر، وهنا تطرح مسألة إختيار القطاع الإنتاجي الواجب توجه الإستثمارات إليه، في طرح مفهوم الدفع إلى الأمام وإلى الخلف.

وهو ذات الشيء الذي أشار إليه Leibenstein<sup>44</sup> عند ما وصف الدول المتقدمة ، أنها تشكّل نظامًا غير متوازنة ؛ بحيث تتولّد عن أي خلل في التوازن ، قوى من شأنها دفع الإقتصاد الوطني بعيدًا عن نقطة التوازن ، أي يتولّد زخم تراكمية لبعض المتغيرات تدفعها بعيدًا عن نقطة التوازن ، أما الدول المتخلفة فتشكّل نظامًا متوازنة؛ حيث يتولّد عن الإخلال بالتوازن قوى تعمل على إعادة الإقتصاد إلى وضعه الأصلي فلا يحدث النمو؛ وهو ما يفرض على القائمين في إدارة التنمية ضرورة التعرف على خيارات الإستثمارات. ويرى هيرشمان معيارا المفاضلة بين الإستثمارات في هذا المجال هو القدرة على "الدفع إلى الأمام" و"الدفع إلى الخلف"؛ وهو ما تنتج عنه آثار تحريضية قوية على النمو. ويعطي هيرشمان أهمية خاصة للترابط الخلفي على حساب الترابط الأمامي، وللإستثمارات المنتجة مباشرة قبل الإستثمارات القاعدية؛ بإعتبار هذه الأخيرة تتحقّق نتيجة حفز الإستثمارات المنتجة.

44 - Leibenstein إقتصادي من أصولٍ أوكرائية، ولد سنة 1922 ، تركّزت أعماله حول إقتصاديات التنمية، وخصوصًا : الإقتصاديات المتخلفة في علاقتها بالسكان.

#### نظرية لبينشتين:

يؤكد لبينشتين على أن : الدول النامية تعاني من حلقة مفرغة للفقر بحيث تجعلها تعيش عند مستوى دخل منخفض. 1. عناصر النمو : تعتمد فكرة الحد الأدنى من الجهد الحساس على وجود عدة عناصر موائمة ومساعدة على تفوق عوامل رفع الدخل عن العوامل المعوقة. 2. الحوافز، ويوجد نوعين من الحوافز أ-الحوافز الصفرية وهي التي لا ترفع من الدخل القومي وينصب أثرها على الجانب التوزيعي. ب-حوافز إيجابية وهي التي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي ،ومن الواضح أن الأخيرة وحدها تقود للتنمية.

- غير أن ما يؤخذ على هذه النظرية هي أنها:
- تفترض تحقق التنمية بصفة أساسية نتيجة للمبادرات الفردية بعيدًا عن الخطط التنموية الضرورية في ظل محدودية الموارد.
  - تفترض المحفزات تكون للتوسع والتنمية فقط، وتهمل ما يمكن أن يحدث من مقاومة للتطور.
  - لم توضح ما هو حجم الاختلال الأمثل الذي يسمح بتحريض التنمية.

### 3-نظرية الصناعات المصنعة لـ جيرار دو بيرنيس Gérard de Bernis

إن أقطاب التنمية التي تكلم عنها فرانسوا بيرو لا يمكن أن تقوم بدورها المحفز للتنمية إلا إذا كانت نواتها صناعة ثقيلة؛ لأن الصناعة الثقيلة تتمكّن أن تستقطب حولها شبكة من الارتباطات الأمامية والخلفية. إذ يركّز جيرار دو بيرنيس<sup>45</sup> على نوع خاص من الصناعات الثقيلة يعرف بإسم " الصناعات المصنعة" التي تتمثّل وظيفتها الإقتصادية الأساسية في إحداث تغيير بنيوي في مصفوفة العلاقات بين القطاعات المختلفة بفضل إستخدام التجهيزات الحديثة

---

45 - جيرار دو بيرنيس: إقتصادي فرنسي ذو نزعة ماركسية لا يمانع الانفتاح على الخارج طالما كان متحكّمًا فيه، أهم مساهماته في التحليل الاقتصادي هي تطوير نظرية للتنمية خلال الفترة 1950-1960 ، أما في اقتصاد التنمية فقد أدخل مفهوم الصناعات - المصنعة مدافعًا بها عن وجود صناعات ثقيلة بإمكاناتها أن تلعب دورًا محرّكًا في تنمية الاقتصاد، اعتمدت الجزائر نظريته في بناء الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال.



في الإقتصاد الوطني؛ من أجل رفع إنتاجية العوامل أو إنتاجية الإقتصاد ككل. ويرى أن تحولات البنى الإقتصادية ستعكس على البنى الإجتماعية والثقافية، ويؤدي إلى تغييرها بالكيفية التي تخدم عملية التصنيع ذاتها. وحتى تقوم بهذا الدور يجب أن تكون:

- إرتفاع نسبة مساهمتها في تكوين الناتج الوطني.
- كفاية مصادر التمويل وإستقلاليتها عن مراكز التصنيع الخارجية.
- أن تستوعب الأنشطة الإقتصادية المحلية مُنتجات هذه الصناعات كمدخلات لها .

ويمكن حصر الحجج المؤيدة لآلية التنمية غير المتوازنة في الآتي:

- يؤدي تركيز الإستثمارات في عددٍ محدودٍ من الأنشطة الإقتصادية إلى التحكُّم فيها والإستخدام الأمثل لما هو متاح من عوامل التنمية.
- يؤدي تركيز الإستثمارات في عددٍ محدودٍ من المشروعات التنموية المختارة بعناية إلى تحريض النمو وتسريعه.

- يمكن أن يكون منتج المؤسسة أكثر ملاءمة من التكنولوجيا المُستوردة. وبالتالي فعلى الدول التي ترغب في النمو أن يكون اختيارها للقطاعات المُحرّكة اختيارًا سليمًا، بحيث تكون هذه القطاعات نشطة في خلق أوضاع عدم التوازن المحرّضة لحركية الإقتصاد.

### ثالثاً: نظرية أو إستراتيجية المراحل لـ روستو

اكتسبت هذه النظرية شهرة عالمية بعد أن ظهرت سنة 1956 لمؤلفها روستو<sup>46</sup> الذي يؤكد ، أن التنمية الاقتصادية التي تهدف إليها الدول النامية التي حققت إستقلالها السياسي بعد الحرب العالمية الثانية مُمكنة، طالما وعت هذه الدول الأسباب التي تنقلها من مرحلة تقليدية إلى أخرى، متخطية في ذلك المصاعب والمشاق التي تعترضها، وطورت إقتصادها الوطني بما تتطلب كل مرحلة<sup>47</sup> ويكمن جوهر أطروحة روستو في كونه يدعي منطقياً وعملياً ، يمكن تشخيص مراحل معينة للتنمية، وتصنيف المجتمعات طبقاً لتلك المراحل في تصورٍ مماثل لما جاء به ماركس من تقييم لمراحل التطور تبعاً لدرجة إختلاف وسائل الإنتاج المُستخدمة، ويفرق بين خمسة مراحل هي:-

<sup>46</sup> - روستو Walt Whitman Rostow إقتصادي امريكي عاش خلال الفترة من (1916-2003) كان مستشاراً بالبيت الأبيض خلال الفترة من (1961-1968) كانت له فكرة خطية عن التنمية التي تمر حسبه في خمس مراحل.

<sup>47</sup> - كان ابن خلدون أول من قال بمرحلية التطور الاجتماعي حين قسم التاريخ البشري إلى مرحلتين هما:

**المرحلة الدنيا:** مرحلة البداوة، وهي مرتبطة بمستوى منخفض من تطور علاقات الإنتاج الذي لا يزيد عن إشباع الحاجات الضرورية للإنسان.

**المرحلة العليا:** حالة الحضارة، وتحدث إذا سمح تطور أسلوب الإنتاج بالحصول على إنتاج فائض، وبالتالي فالانتقال مرهون بفائض الإنتاج.

**انظر:** عارف دليمة، مكانة الأفكار الاقتصادية لابن خلدون في الاقتصاد السياسي، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، سوريا، . 1987، ص 14

**1- مرحلة المجتمع التقليدي:** والتي يتميز فيها المجتمع - حسب روستو - بميزاتٍ أساسية منها أنه:

أ- مجتمع تقليدي يستخدم وسائل إنتاج بدائية.

ب- يخصص المجتمع نسبة مرتفعة من موارده للزراعة بسبب الصعوبات التي تواجه زيادة الإنتاجية الزراعية .

ج- ضالة الإدخار أو الإستثمار التي لا تكاد تكون كافية لبناء وتمويل الأصول الرأسمالية.

تكشف الميزات أعلاه، أن هذا المجتمع غير قادرٍ على تحقيق زيادةٍ مضطردة في مستويات المعيشة.

## **2- مرحلة التهيؤ للإنطلاق :** وأهم ميزات هذه المرحلة:

أ- تحسين مجالات الإستثمار وعائد الربح أو زيادة إمتصاص العمالة في بداية ظهور نخبة من المطورين أو بعض المؤسسات المالية لأداء دور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين.

ب- نبذ المجتمع للوسائل القديمة للإنتاج، وإدخال الوسائل الحديثة، وقيام بعض الصناعات الخفيفة إلى جانب الزراعة.

ج- الاهتمام بإنشاء الطرق والموانئ والسكك الحديدية، وهو ما لا تقوم به إلا الحكومات.

د- ظهور طبقة متميزة من المفكرين خارج إطار التفكير التقليدي للمجتمع.

هـ - ظهور قطاعات رائدة تؤدي إلى تأثيرات إيجابية على القطاعات الإقتصادية الأخرى بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

**3- مرحلة الإنطلاق:** هي أولى سمات المجتمع المعاصر، يتمكن فيها المجتمع من إزالة كل العقبات التي توقف نموه المنتظم، ويصبح النمو، الوظيفة الطبيعية العادية للاقتصاد. ويعتقد روستو أن مرحلة الانطلاق تتميز بأنها:

أ- قصيرة نسبياً تتراوح بين 20-30 سنة ، يتم خلالها تحول الاقتصاد تحولاً كبيراً يجعل عملية النمو ، تتم بطريقة تلقائية، وتعتبر من أصعب مراحل النمو الخمسة جميعاً.

ب- ينتقل خلالها معدل الإستثمار من (5 إلى 10 % ) من الناتج الوطني الصافي .

ج- يرتفع فيها الإنتاج الحقيقي للفرد وتتغير تقنيات الإنتاج المستخدمة. ويصل القول بأن هذا الإقلاع هو في التحليل النهائي ليس إلا ثورّة صناعية تخلق تغيرات جذرية في أساليب الإنتاج؛ حيث تنمو الصناعات الجديدة بمعدلات سريعة؛ فتتحقق عندئذ أرباح يمكن إعادة استثمارها في صناعات أخرى؛ مما ينتج عنه مزيد من التوسع في المشروعات. ويحدد روستو مرحلة الانطلاق في بعض الدول التي مرت بها فعلا على وجه التقريب .

**4- مرحلة النضج :** وفيها تصبح الدولة متقدمة اقتصادياً، وتصل في هذه المرحلة معدلات الإستثمار حسب روستو إلى 10- 20 % من الدخل الوطني، ويتجاوز الإنتاج نسبة الزيادة السكانية الناتج، وتشهد هذه المرحلة تحولات في البنية الاقتصادية تتسارع معها

التطورات التكنولوجية، وتتضاعف الصناعات الحديثة بحيث يجد الإقتصاد الوطني مكانته داخل الإقتصاد الدولي. ويتميز المجتمع في نهاية هذه المرحلة بمظاهر أساسية ثلاثة هي:

أ- **تغير في هيكل القوى العاملة ومستوى مهارتها:** حيث ينخفض حجم القوى العاملة بالزراعة ليصل إلى 20 % بعدما كان 75 % خلال مرحلة التهيؤ للانطلاق، ووصل إلى 40 % في نهاية مرحلة الانطلاق.

ب- **تغير طبيعة القيادة:** حيث تنتقل من أيدي أصحاب المشروعات إلى أيدي المديرين والمنظمين.

ج- **التغير الفكري للمجتمع:** إذ يصيب المجتمع بعض الفتور وعدم الحماس للمعجزات التي تحققها الصناعة. وقد حدد روستو - وبطريقة عشوائية - المدة اللازمة لانتقال مجتمع من مرحلة الانطلاق إلى مرحلة النضج الإقتصادي ب 60 سنة.

5- **مرحلة الإستهلاك الكبير:** وفيها تكون الدولة قد بلغت شأنًا كبيرًا من التقدم الإقتصادي، ويزيد إنتاجها عن حاجاتها، ويعيش سكانها في سعة من العيش ويحصلون على دخول عالية، وترتفع نسبة سكان المدن بالنسبة للمجموع الكلي للسكان؛ وبالتالي زيادة المشتغلين في الأعمال الإدارية والمكاتب التجارية، ويصبح التقدم التقني ليس هدفًا لأنه يصبح أمرًا سهل بلوغه، ويرتفع متوسط الإستهلاك الفردي العادي من السلع الإستهلاكية وخاصة السلع المعمرة، ويزداد الإنتاج الفكري والأدبي والفني للمجتمع.

يتمثل جوهر نظرية المراحل في أن النمو لابد أن يسير في سلسلة معينة ذات خطوات محددة ومعرفة بوضوح، وأن جوهر التقدم الإقتصادي عند روستو يكمن في زيادة معدل الإستثمار من 5% في مرحلة المجتمع التقليدي إلى 10% أو أكثر من الدخل الوطني في مرحلة النضج وهو معدل يؤمن نمو معدل التراكم بشكل تلقائي؛ وبالتالي تصبح الدول المتقدمة هي التي يزيد معدل الإستثمار فيها عن 10% من الدخل الوطني.<sup>48</sup>

### الانتقادات الموجهة إلى روستو:

- ركز على شروط النمو دون أن يتطرق إلى ميكانيزمات هذا النمو.

48 - غير أن تالكوت بارسونز يعتبر أن العملية التطورية هي زيادة القدرة التكيفية للمجتمع، وأن العملية التطورية تنشأ من داخل عملية الانتشار الثقافي. ويحدد بارسونز ثلاثة مستويات تطويرية عرفتها المجتمعات في مراحل تطورها، تتصف في كل مرحلة منها بخصائص محددة وفريدة، وهذه المراحل هي:

- **المجتمع البدائي:** وتتسم ببساطة التباين، تلعب فيه القرابة دوراً محورياً في التنظيم الاجتماعي، ويسهم الدين في ضبطه.

- **المجتمع الوسيط:** أهم مميزاته عن المجتمع البدائي هو الكتابة ووجود طبقة اجتماعية متعلمة.

- **المجتمع الحديث:** وأهم ما يميزها عن غيرها هو خضوع تنظيمها للقانون.

إنظر: نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 ص 70-72.

- إعتبر طريق التنمية هو طريق واحد لكل الدول، وهذا مغاير للحقيقة؛ لأن الظروف التي سادت في الماضي ليس بالضرورة تسود في المستقبل، وقد لا تواجه كل الدول نفس الظروف وبنفس الدرجة.
- لم يبين الأسباب التي جعلت بعض الدول تسبق الأخرى في تحقيق الإنطلاقة الإقتصادية.
- اعتقاده بأن التجارب التنموية للدول منفصلة عن بعضها البعض هو أمر ليس مطلق الصحة؛ فالتخلف ما هو إلا انعكاس لمحيط جزء منه الاستعمار.
- لم يبين الحدود الفاصلة بين مرحلة وأخرى، ولا سبب الانتقال من مرحلة لأخرى.
- ذكر روستو بأن الدولة عند ما تصل إلى المرحلة الخامسة يتم إكتمالها من ناحية التطور التقني وإستخدام التكنولوجيا. غير أنه لم يحدد المستوى الذي يجب وصوله حتى يقال بأن البلد وصل إلى المرحلة الخامسة، وما هي التكنولوجيا التي يقصدها، والواجب تحقيقها حتى يقال أنه تمّ تحقيق تقدماً تكنولوجياً.

## الفصل السادس

### نظريات التبعية

وهي نظريات ذات جذورٍ ماركسية ظهرت في أمريكا اللاتينية وفرنسا، وبدأت في سبعينيات القرن الماضي تكتسب دعماً متزايداً ولاسيما من مثقفي الدول النامية. تنظر إلى البلدان النامية على أنها تعيش حالة من الجمود في النواحي السياسية والمؤسسية والإقتصادية، محلياً ودولياً، وأنها أسيرة التبعية وعلاقات الهيمنة مع البلدان الرأسمالية. ويعرف **دوس سانتوس (Dos Santos)** التبعية على أنها واقعة يكون فيها اقتصاد أقطارٍ معينة مشروطاً بتنمية وتوسع اقتصادٍ آخر؛ حيث تستطيع بعض الأقطار السائدة أن تتوسع وتواصل تنمية ذاتها، بينما الأقطار الأخرى التابعة تستطيع ذلك فقط كانعكاسٍ لذلك التوسع الذي قد تكون له آثار ايجابية أو سلبية على تنميتها المباشرة.

#### أولاً: أنواع التبعية:

يتميز دوس سانتوس بين ثلاثة أشكال من التبعية هي:

1 • **التبعية الاستعمارية:** ويسيطر فيها رأس المال الأجنبي على المفاصل الأساسية في إقتصاديات المستعمرات من خلال إحتكار التجارة.

2 • **التبعية المالية- الصناعية:** وهي التي يسيطر فيها رأس المال الأجنبي على مراكز إنتاج المواد الأولية والزراعية في البلدان المستعمرة.



3 • التبعية التكنولوجية- الصناعية: ونشأت بتبني الشركات متعددة الجنسية خيار إقامة صناعاتٍ موجهة لتلبية متطلبات السوق المحليّة في البلدان أمتخلفة ضمن نطاق ما يسمى بـ "استراتيجية إحلال الواردات".

أبرز كتاب نظرية التبعية هم دوس سانتوس Dos Santos جاندر فرانك<sup>49</sup> Frank Gunder ، بول باران Paul Baran إيمانويل والشتاين Emmanuel Wallerstein سمير أمين و راول بريش Raul prebishe صاحب مفهوم نظرية المركز والمحيط الذي نشره سنة 1950 في مجلة لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية لأمريكا اللاتينية، قاصداً تحديد طرفي العلاقة في التنمية الدولية التي يفترض أن تكون تكاملية، وهي كذلك ولكن ليس في صالح البلدان النامية.

ومنطلق تحليله هو الإختلاف الموجود بين الطبقة الرأسمالية في المركز والطبقة الرأسمالية في المحيط.

---

49 - جندر فرانك: مؤرخ اقتصادي وعالم إجتماع ألماني عاش خلال الفترة ( 1929-2005 )، واحد من مؤسسي نظرية التبعية ونظرية النظام العالمي سنة 1960 ، إستعمل بعض المفاهيم الماركسية في الاقتصاد السياسي ولكنه رفض المراحل التاريخية لـ ماركس، كتب في الإقتصاد والإجتماع والتاريخ السياسي، له العديد من المؤلفات والمنشورات بالإنجليزية والفرنسية والأسبانية الإيطالية والبرتغالية والألمانية، منها مقالة بعنوان The development of under " development " ، سنة 1966 Dependent accumulation and underdevelopment . سنة 1978.

تفسر هذه النظرية استمرار الفجوة بين البلدان الرأسمالية أو بلدان المركز والبلدان النامية التي سميت بلدان الأطراف بجملة من العوامل أهمها:

1• اعتماد بلدان الأطراف على رأس المال الأجنبي وتصدير الفائض الإقتصادي إلى المركز.

2• الإعتقاد على التكنولوجيا الأجنبية.

3• تدهور نسبة التبادل التجاري لبلدان الأطراف.

4• عوامل إجتماعية وثقافية كولونيالية تعيق السير نحو الاستقلال الإقتصادي والإعتقاد على الذات.

ويرجع جنر فرانك الذي صاغ مفهوم تطور التخلف في مقالة شهيرة تحمل نفس الاسم والذي يرى أن النظريات والمفاهيم السائدة حول **Development of Under development** التخلف ، عقيمة ولا تستطيع أن تشرح لنا تاريخ وطبيعة الواقع الراهن في البلدان النامية، ويرجع سبب التخلف إلى توسع النظام الرأسمالي العالمي، لأن التخلف، شرط لا غنى عنه لتطور بلدان المركز إقتصاديا، أن أسباب نشؤ وإستمرار هذا الوضع في الدول النامية هي:

1- **إستنزاف الفائض:** قيام الدول الأم بإستنزاف الفائض الإقتصادي من التوابع لدعم عملية التنمية في الدول المسيطرة كما تدعم عملية التخلف في الدول التابعة.

2- **الإستمرار في التغيير:** ويقصد به ، وجود النظام الرأسمالي بحد ذاته يعني تأييد الاختلالات البنيوية للإقتصاديات النامية، وبالتالي

تجديد التخلف فيها. ويقول جندر فرانك ، أن النمو والتخلف هما وجهان لحركة تاريخية واحدة، والنتيجة من كل ما سبق هي تعذر القيام بالتنمية الحقيقية دون فك الارتباط التبعية مع المراكز الرأسمالية، لأن في ذلك الطريق وحده تكمن إمكانات الحفاظ على ثروات البلدان المتخلفة من النهب والتبديد. وهي الفكرة المركزية في مفهوم بول باران عن الفائض الإقتصادي الذي يميز فيه بين ثلاثة أنواع هي:

1- **الفائض الإقتصادي الفعلي:** ويقصد به الزيادة في الناتج الفعلي الجاري عن الإستهلاك الفعلي الجاري، والذي يتجسد في جميع الأصول التي تضاف إلى ثروة المجتمع خلال فترة زمنية محددة. ويقاس اليوم في غالبية الدول معبراً عنه بحجم الادخار في الدولة.

الفائض الإقتصادي الفعلي = الناتج الفعلي الجاري - الإستهلاك الفعلي الجاري

2- **الفائض الإقتصادي المحتمل:** ويقصد به الزيادة في حجم الناتج الممكن إنتاجه تحت ظروف طبيعية وتكنولوجية معينة عن حجم الإستهلاك الضروري تحت نفس الظروف، وهذا الفائض يتجاوز النظام الإجتماعي القائم لأنه مبني على نظام اجتماعي أكثر ترشيحاً يتم بواسطة ترشيد عمليتي الإنتاج والإستهلاك.

الفائض الإقتصادي الاحتمالي = الناتج الممكن تحت ظروف معينة - الإستهلاك الضروري

3- **الفائض الإقتصادي المخطط:** ويقصد به الفرق بين الناتج الأمثل للمجتمع الذي يمكن تحقيقه في بيئة طبيعية وتكنولوجية محددة تاريخيًا ، وفي ظل ظروف الاستخدام (الأمثل) المخطط لكل الموارد الإنتاجية المتاحة، وبين حجم يعتبر (أمثل) للإستهلاك يحدده المجتمع. ومفهوم الأمثلية لا تحددها هنا ، إعتبرات الربح بل إعتبرات حاجة الغالبية العظمى لأفراد المجتمع. وقد يكون هذا الفائض أكبر أو أصغر من الفائض الإقتصادي الفعلي، ويتوقف ذلك على درجة تنمية الموارد الإنتاجية، ونمو الحاجات البشرية.

الفائض الإقتصادي المخطط = الناتج الأمثل المخطط - الإستهلاك الأمثل المخطط

ويخلص بول باران من تحليلاته إلى إعتبر العقبة الرئيسية أمام تطور البلدان النامية ليس نقصًا في رأس المال بل في سوء إستخدام المتاح منه. وطبقًا لهذه النظرية فإن إقتصاديات دول المركز تتصف بكونها:

- بناء إقتصادي متجانس وقطاعاته قادرة على إستيعاب التطورات التقنية وإستثمارها.
- الطلب على السلع المصنعة في بلدان المركز يتسم بمرونة سعرية. ولهذا يتزايد الطلب مما يولد زيادة في الفائض الإقتصادي. غير أنه لا يمكن في وقتنا الحاضر أن نعتمد على الذات في كل شيء، بل لابد من التعاون مع الآخرين. ويُعد بول باران رائدًا في الدعوة إلى تحقيق التنمية المستقلة.

### ثانياً: إستراتيجية التنمية المستقلة:

يعتبر بول باران رائدًا في الدعوة إلى التنمية المستقلة التي تتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفرادها الخاصة، مع إعطاء أولوية لتعبئة الموارد المتاحة وتصنيع المعدات الإنتاجية، وبناء قاعدة علمية وتقنية محلية بكل مقتضياتها من نشر المعارف، وتكوين المهارات، وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة لذلك وتحقق من خلال السيطرة على الفائض الإقتصادي، وعدم استترافه، وإعادة توزيعه لصالح الطبقات الفقيرة وذلك من خلال تحليله للمجتمع الهندي في كتابه: الإقتصاد السياسي والتنمية.

لذلك فالفكرة الرئيسية هي ضرورة تدخل الدولة وزيادة نشاطها الإقتصادي لإنجاح عملية التنمية والتطور التي تحصل في البلدان النامية كافة، وحتى أمتقدمة. وهو ما يدعوا إلى ضرورة ضبط حدود وكيفية التدخل من أجل ذلك، ومعرفة مدى الإعتماد على الذات في ظل النظام الإقتصادي الدولي السائد حاليًا بما يعني فك ارتباط الدول النامية بالعالم الخارجي، الذي يعد أمرًا ضروريًا لتحرير فائضها الإقتصادي المستترف بأشكال التبادل اللامتكافئ، وسيطرة الشركات متعددة الجنسية على الإقتصاد العالمي. هذا الانفكاك أصبح -حسب النظرية- عنصرًا مهمًا من عناصر استراتيجية التنمية المستقلة التي ليس لها نموذج معد سلفًا ومجربًا.

لذلك فكل مجتمع مطالب بأن يحدد معالم طريقه معتمدًا على المحركات الأساسية لديناميكية التنمية المستقبلية المتمثلة في: القدرة العلمية والتكنولوجية وحجم السوق الحالية أو الاحتمالية، معدلات

نمو إقتصادي عالية، الاستقرار السياسي للحد من العلاقات الخارجية التي تعمق من تبعية البلدان النامية، الإستغلال الأمثل للموارد المحليّة، وإعادة توجيهها بشكلٍ أساسي نحو القطاعات الإنتاجية التي تلبي احتياجات السكان الأساسية، بما يقلل من تسربها نحو القطاعات التي تلبي الطلب الخارجي، التكامل بين القطاعين الإنتاجيين الرئيسيين، الزراعة والصناعة بالشكل الذي يعمق الارتباطات الأمامية وخلفية بينهما ويعزز تطويرهما من دون اللجوء إلى الخارج قدر الإمكان، وضع السياسات الكفيلة بتقادي الاختلالات الهيكلية في الإقتصاد الوطني، زيادة فعالية المشاركة الشعبية في عملية التنمية على جميع المستويات، كضرورة جوهرية، وواحدة من الاحتياجات الأساسية للأفراد في الوقت نفسه، القضاء على الفقر والتخلف بأسرع وقت ممكن، وتعزيز التعاون الدولي مع الدول النامية الأخرى التي تشترك في أهدافها العامة، وتعزيز قدرة الموارد البشرية صحياً وتعليمياً، مع تبني أسلوب فعال لتوزيع الدخل بما يحقق عدالة اجتماعية أوسع وتطوير الجوانب المتعلقة بالمعرفة، وتطوير التقنية المحليّة وتوفير مستلزمات تطوير التقنية المتوردة من الخارج بشكل يتلاءم مع الظروف المحليّة لهذه البلدان وبالتالي فإستراتيجية الإعتماد على الذات تتطلب مجموعتين متكاملتين من التغيرات الهيكلية:

أ- **داخلية:** وتشمل التغيرات التي تهدف إلى توسيع الطلب المحليّ على المنتجات من خلال تغيير نمط توزيع الدخل، والسيطرة على الفائض الإقتصادي الذي يخضع لسيطرة رأس المال الأجنبي،

وإستخدام الجزء غير المستخدم منه بشكل أكثر كفاءة ورشادة، وزيادة إنتاجية العمل عن طريق رفع مهارات العاملين، وتحسين مستوياتهم التعليمية والتدريبية، وتطوير وسائل الإنتاج المستخدمة.

**ب- خارجية:** وتشمل التغيرات المرتبطة بالعلاقات الدولية، بما في ذلك إصلاح هيكل التجارة الدولية، والنظام النقدي الدولي، بالشكل الذي يتيح إمكانية تدفق الموارد من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، وليس العكس، وتخفيف أعباء الديون التي ترتبت عليها سابقاً، مع زيادة فاعلية التعاون بين البلدان النامية نفسها. مؤشرات التنمية المستقلة: تتمثل في:

1. مؤشر الإمكانية<sup>50</sup>: ويبين مدى إمكانية البلد من إتباع طريق التنمية المستقلة.

2. مؤشرات التأهيل<sup>51</sup>: وتشمل المؤشرات التي توّهل البلد لتحقيق التنمية المستقلة، والتي يمكن أن نسميها بمؤشرات الانطلاق نحو التنمية المستقلة.

50 - وتشمل: الموقع الجغرافي: أهمية البلد بالنسبة إلى طرق الملاحة الدولية، الحجم: المساحة وعدد السكان، توافر الموارد الطبيعية وتنوعها وتوزيعها، التقارب الحضاري والاجتماعي للسكان.

51 - وتشمل: التغيرات في هيكل الإنتاج والإنتاجية، تصحيح الاختلالات في هيكل السكان واليد العاملة، التطور في نوعية الحياة: الجوانب التعليمية والجوانب الصحي العادلة في توزيع الدخل والثروة، مؤشر التقنية والبحث العلمي، مدى فعالية نشاط الدولة في الاقتصاد، ومدى تدخل وكفاءة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والتغير الحاصل في نمط الاستهلاك.

3. مؤشر الإستقلال: ويشمل المؤشرات التي تحدد استقلالية عملية التنمية الإقتصادية في البلد، وتقسم إلى:
- أ- مؤشرات الفجوة الداخلية: مدى كفاية المدخرات المحليّة في تمويل الإستثمارات اللازمة لتحقيق معدل النمو المستهدف.
- ب- مؤشرات الفجوة الخارجية: وتتضمن:
1. مؤشرات الانكشاف التجاري للدولة: نسبة كل من الصادرات والواردات إلى الناتج المحليّ الإجمالي، فإرتفاع النسبة يدل على شدة الإعتماد على الخارج في توليد الناتج المحليّ.
  2. مؤشر نسبة الصادرات إلى الواردات: الذي يعكس مدى تمكن البلد من الإعتماد على الموارد التي يحصل عليها من جراء تصدير جزء من موارده المحليّة في استيراد متطلّبات عملية التنمية.
  3. التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات: دول التصدير والاستيراد.
  4. التوزيع السلعي للصادرات والواردات: مدى الإعتماد على تصدير سلعة واحدة من خلال قياس نسبتها إلى الصادرات الكلية، وطبيعة هذه السلعة هل هي صناعية أم أولية.
  5. مؤشر الدين الخارجي: نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحليّ، ونسبة خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات للدولة المعنية، علماً أن هناك علاقة عكسية بين الدين الخارجي واستقلالية الدولة.
  6. مؤشر الأمن الغذائي: نسبة الاستيراد من السلع الغذائية إلى الإنتاج المحليّ.
  7. مؤشر التبعية الصناعية: ويشمل:



\*مؤشر الإستيراد إلى الإستثمار: الاستيراد إلى أجمالي الإستثمار المتحقق في فترة ما.

\*مؤشر الإعتماد على المشاريع الجاهزة ورأس المال الأجنبي في تنفيذ مشاريع التنمية.

8. مؤشر العلاقات الخارجية: ويشمل:

\*مدى قوة الدولة مع المنظمات الدولية.

\*مؤشر العلاقة مع البلدان النامية.

ثالثاً: نظريات النمو الذاتي أو الداخلي

### *Endogenous*

هي من النظريات الحديثة في النمو، ترى هناك عوامل كثيرة - غير تلك التي سردتها النظريات الأخرى - يمكن أن ينشأ عنها آثار أو مظاهر خارجية ايجابية وبالتالي تكون مصدراً للنمو، فهي تنتقل من رؤية فقيرة للنمو ذات مصدر واحد، يشغل رصيد رأس المال مكانة الصدارة إلى رؤية تعدد مصادر النمو.

والفكرة وراء هذه النماذج ليست كم يجب أن نضيف من عناصر أو موارد الإنتاج لزيادة الإنتاج، ولكن كيف يجب أن نمزج بين الموارد لإستخراج التوليفة الأحسن للموارد لتحقيق ذلك؟

وبالتالي فهي تصب في الاتجاه الذي سلكه شومبيتر والذي تم التطرق إليه فيما سبق .

وقد شرح بول رومر Paul Romer (1994) فكرة النمو الذاتي إنطلاقاً من مستلزمات الإداد ومخرجاته. إنها نظريات نمو ذاتي بالمعنى الذي تؤكد فيه أن النمو لا يعتمد إلا على سلوك أو تصرفات أطراف النشاط الإقتصادي ومتغيرات الإقتصاد الكلي. وتعرف نظرية النمو الذاتي<sup>52</sup> أيضاً بإسم نظرية النمو

<sup>52</sup> - تتسبب هذه النظريات بصفة أساسية إلى اثنين من رجال الاقتصاد الأمريكيين بجامعة شيكاغو هما: بول رومر Paul Romer (1986) و Robert Lucas روبرت لوкас (1988)، حيث قام رومر بنشر مجموعة من المقالات الهامة التي استخدم لأول مرة مصطلح النمو الذاتي، بينما هجر لوкас الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1995 ، نظريات الدورات الاقتصادية ليتفرغ لبحث دور التكوين أو التأهيل في تحقيق النمو. وقد تبعت أعمال كل من رومر و لوкас أعمال عديدة، نظرية وتجريبية شكلت في مجموعها نظريات النمو الذاتي التي تعد واحدة من أنشط مجالات البحث في الاقتصاد في الوقت الحاضر، ومن أوائل هذه الأعمال دراسات **Robert Barro** عام 1990 و **j.Greenwood** (1990) و **B.Jovanovic** عام 1990 و **Helpman-Grossman** (1991). ، **Aghion-Howitt** عام 1992 ولكن ذلك لا يعني بأي حال أن الثلاثين عامًا التي تفصل بين ظهور النظريات النيو كلاسيكية في النمو على يد كل من سولو عام 1956 و رومر ( 1986 )، كانت سنوات خمول لنظريات النمو، إنما كانت هناك أعمالاً حاولت نظريات النمو الذاتي أن تحيها مثل أعمال **T.W.Schultz** عام 1961 **Becker** عام 1961 عن راس المال البشري، وبحث **Arrow** عام 1962 حول التعليم بالممارسة، وأعمال **Uzawa** عام 1965 حول التقدم الفني الأمل، كلها أعمال ساهمت في إيضاح بعض مظاهر النمو، لكنها لم ترق إلى مرتبة النظرية المتكاملة كتلك التي نجدها في أعمال رومر.

انظر: عبد الباسط وفا، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي: نظريات النمو الذاتي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000 . ص ص 11-13.

الداخلي، وهي تبحث عن تفسير للعوامل التي تحدد حجم ومعدل نمو الناتج الوطني الإجمالي الذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسيكي لـ سولو. وهو الذي يتحدد بالنظام الذي يحكم العملية الإنتاجية وليس عن طريق قوى خارج النظام. ونعني أن ينمو الناتج بمعدل أسرع من المعدل الذي تحدده العوامل الخارجية لنمو الناتج. ويمكن القول أن وظيفة أي نموذج للنمو الداخلي ببساطة هي إمكانية إبقاء الناتج الحدي لرأس المال دون إنخفاض وقت أول مع تراكم رأس المال، على عكس النظريات النيوكلاسيكية التي كانت ترى في النمو يتحقق بعوامل خارجية (رأس المال المادي، التكنولوجيا، السكان)، والتي أدت الاختلالات الناجمة عن أزمة البترول سنة 1973، في تقلص قدرة الاقتصاديات الكبرى عن مواصلة معدلات النمو، وإلى توري وإختفاء الاهتمامات الفكرية شبه التام. ولكن مع منتصف الثمانينيات شهد الفكر التنموي نشاطاً لافتاً، نتج عنها إحياء نظريات النمو وتجديدها بإدخال مصادر جديدة للنمو، تمثلت في:

1: رأس المال المادي أو المعرفة: لـ بول رومر (1986) (Paul Romer)

وهو أول مبادرة لوصف خصائص النمو المتصف بسماته الداخلية، التي يمكن أن تجعل إيراداته ثابتة أو متزايدة وليس متناقصة مثلما تشير إليه النماذج النيوكلاسيكية. ويقصد برأس المال المادي كمصدر للنمو الذاتي، مستوى ورصيد المعرفة المتولد عن رأس المال المادي والتي تنتج تلقائياً عن الخبرة المكتسبة من الإنتاج

ويرى رومر أن الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة تقسم إلى مكونين هما:

أ- **الفجوة المادية:** وتتضمن المصانع والطرق والآلات الحديثة ويعبر عنها بإسم رأس المال المادي.

ب- **الفجوة الفكرية:** وتتضمن المعرفة عن الأسواق والتوزيع والتحكم في المخزون وعقد الصفقات وحث العاملين عن العمل. وتكمن هذه الفجوة في القدرة على استعمال الأفكار لحل المشاكل الإجتماعية والفنية بين الدول الغنية والفقيرة التي تشكل محور التنمية. ويتميز النموذج الأول ل رومر في النمو (1986) بمجموعة من الخصائص أهمها:

### 1- يتولد عن المعرفة التكنولوجية وفورات خارجية<sup>53</sup>:

- يولد الإستثمار في شركة ما زيادة في إنتاجها، وفي إنتاج الشركات الأخرى.

- التكامل بين الأنشطة والمشروعات: تضاعف الوفورات الخارجية التأثير الذي يلعبه رأس المال بخصوص عملية النمو ويحول الإيرادات إلى إيرادات متزايدة.

---

53 - يقصد بالوفورات الخارجية ما ينتج عن التفاعل المشترك لأنشطة الأطراف الاقتصادية، والتي يتحقق منها إفادة مجانية لكل طرفٍ من الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها الأطراف الأخرى. مثل التعليم أو التدريب بالممارسة الذي هو ناتج ثانوي للصناعة لا تحصل على مقابل له.

2. الفصل بين النمو المتوازن والنمو الأمثل<sup>54</sup>: بواسطة استخدام السياسات الاقتصادية كأداة فعالة في دفع معدلات تراكم رأس المال المعرفي للحصول على معدل نمو أكثر ارتفاعاً (النمو الأمثل).

3. التأثير المستمر للأزمات في مسار النمو: قد يرجع التفاوت في معدلات النمو إلى إختلاف الصدمات أو الأزمات التي تعاني منها، لأن تأثير حدوث أزمة يُصيب مخزون المعرفة ولها انعكاس طويل الأجل مما يعني التأثير المستمر للأزمات في مسار النمو.

ونميز ثلاث حالات للنمو:

1. مرونة<sup>55</sup> إنتاج المعرفة أقل من الواحد الصحيح: ويكون هذا في حالة إتجاه إيرادات العوامل المتراكمة نحو التناقص، وهو ما يعني عدم وجود آثار خارجية ايجابية لرأس المال، وبالتالي فالنمو يتوقف عند ما تصل الإنتاجية الحدية لرأس المال إلى أقصى معدل فعلي.

2. مرونة إنتاج المعرفة الكلية تعادل الواحد الصحيح: وتتطابق هذه الحالة مع دالة الإنتاج ذات الإيرادات الثابتة لمجموع العوامل المتراكمة، الأمر الذي يفصح عن أن مسار النمو في شكل معدل ثابت بحيث يشبه خصائص نموذج النمو المدعوم بالتقدم التكنولوجي.

54 - الأول يتم في إطار تنافس الشركات، والثاني في إطار استفادة الشركات من خبرات بعضها البعض.

55 - المرونة: تعني درجة استجابة الدالة لتغير المتغير، والتي قد تكون بنفس الدرجة أو بدرجة أكبر أو أقل، وفي نفس الاتجاه أو في الاتجاه المعاكس. أما هنا فتعني درجة استجابة دالة النمو لتغير المتغير (المعرفة).

3. مرونة إنتاج المعرفة الكلية أكبر من الواحد الصحيح: حيث تكون إيرادات العوامل المتراكمة متزايدة، ويكون معدل النمو في تزايد مستمر. وهو الشيء المرغوب لتواصل النمو والتنمية

## 2: تراكم رأس المال البشري لـ لوكاس

(1988) (Lucas)

إذا كانت الولادة الأولى لنظرية رأس المال البشري قد تمَّ الإعلان عنها في بداية الستينات من عام 1961 من قبل شولتز Theodore.W.Schultz، حيث يكشف في دراسته أن الإستثمار في رأس المال البشري هو السبب في الإنتاجية المرتفعة في الدول المتقدمة، ويقرر أن الإستثمار في رأس المال البشري هو الذي يقلل من عدم المساواة في توزيع الدخل، وأنه بدون تنمية رأس المال البشري سيزداد معدل الفقر، ويضيف بأن الموارد البشرية لها بعدان:

- **بعد كمي**: يعبر عنه بعدد الأفراد والنسبة التي تمارس أعمالاً مفيدة، وعدد ساعات العمل.

- **بعد نوعي**: يتمثل في المهارات والمعرفة والأشياء التي لها خواص مشاة، بحيث تؤثر بشكل عملي على القدرات البشرية للقيام بالعمل.

ويفرق Schultz بين ثلاثة أنواع من الإنفاق هي:

1- إنفاق على الإستثمارات الرأسمالية مثل شراء الآلات والمعدات وغيرها.

2- الإنفاق الإستهلاكي مثل الإنفاق على الخدمات والسلع الإستهلاكية.

3- الإنفاق له وجهان (استثماري وإستهلاكي): ويتمثل في الإنفاق على التعليم والصحة والتكوين المهني. وهذا الأخير هو الذي يحسن القدرات البشرية.

وقد أعاد لوكاس إحياء مفهوم رأس المال البشري عبر زيادة المعارف المكتسبة من خلال الإعداد والتأهيل، المقومة إقتصادياً، والمندمجة في الأشخاص والتي تزيد من فاعليتهم الإنتاجية، والتي لا تنصرف فقط إلى مستوى الكفاءات، بل حالة إلى حالة الصحة والنظافة والغذاء ويعد الوقت المقضي في المدارس والمؤسسات التكوينية المظهر الأساسي للإستثمار في رأس المال البشري الذي يتزايد مخزونه عن طريق المزيد من الإستثمار فيه بالنسبة للدولة، وعن طريق تخصيص مزيد من الوقت للدراسة والتكوين بالنسبة للفرد، وينقسم رأس المال البشري إلى قسمين:

1- رأس المال البشري المستخدم في عملية الإنتاج (العمال).  
2- رأس المال المستخدم في عملية الإعداد والتكوين. ويمثل معدل استثمار الإقتصاد في رأس المال البشري الذي يسمح بزيادة فاعلية العمل في المستقبل من خلال زيادة فاعلية الأفراد الذين تمّ تكوينهم وإعدادهم مما ينعكس إيجاباً على الإنتاج.

وقد سبقه سولو في القول بأن كفاءة القوة العاملة تضاعف من فاعلية العمل ولكن الجديد في نموذج لوكاس هو السلوك الإرادي لأطراف النشاط الإقتصادي الذي يسمح بإمكانية تجميع رأس المال البشري، الذي يسمح بأن يتولد نمو ذاتي يرتكز على رأس المال البشري باعتبار هذا الأخير يعد المصدر الرئيسي لمخزون المعرفة.

فالمعارف تكون مرتبطة بالأفراد ويمكنهم أن يتزودوا بها عن طريق التدريب والتعليم والتكوين. وقد تغير دور عامل رأس المال البشري في عملية النمو بطريقة ملحوظة.

فإذا كانت إيرادات الحجم في نموذج سولو ثابتة بالنسبة لعامل رأس المال والعمل، بما يعني أن ندرة عنصر العمل تقيد إمكانات النمو، فإن كل ذلك يحدث في نموذج لوكاس كما لو كان عامل العمل ينمو في معدل ذاتي أو داخلي المنشأ.

ويقترح لوكاس من خلال التركيز على عامل تراكم رأس المال البشري نموذجين هما:

**النموذج الأول:** تراكم رأس المال البشري داخل مختلف القطاعات الاقتصادية: حيث يكتسب الفرد المهارة والتخصص. وتتميز دالة الإنتاج بوجود نوعين من المدخلات، هما: مخزون رأس المال المادي وتراكم العمل الفعال، مما يجعل إيرادات رأس المال متزايدة بسبب نوعين من الوفورات الإيجابية التي ينتجها رأس المال، هما: **وفورات داخلية:** وهي نتيجة لقرار الإستثمار في رأس المال البشري من خلال الموازنة بين الخسارة في الدخل الحالي نتيجة تقليل الوقت المخصص للإنتاج والفاعلية اللاحقة الناجمة عن الإعداد والتكوين.

**وفورات خارجية:** منها الوفورات التعاقبية التي ينقلها الجيل عن سابقه ضمن نفس الأسرة، مما يعني أن درجة إيثار النسل هي أحد محددات معدل النمو.



وهكذا يقدم نموذج **لوكاس** تفسيراً لمشاكل التنمية غير المتكافئة في العالم، فالإنتاجية الحدية لرأس المال تتجه إلى التزايد مع زيادة تخصص رأس المال البشري ورأس المال المادي. ومع مراعاة وجود وفورات خارجية ايجابية، فإن هذه الإنتاجية تتجه إلى التزايد مع تزايد مستوى رأس المال البشري. ويؤدي التفاوت في الإنتاجية الحدية إلى قوة في البلدان الغنية عنه في البلدان الفقيرة.

**النموذج الثاني:** تركيز تراكم رأس المال في قطاع من القطاعات: حيث تتم التضحية بسلعة من السلع المتداولة الأقل رغبة في سبيل استبقاء قطاع ينتج سلعة تتسم بارتفاع آثار التعليم والتدريس فيها، حيث يتم تشجيع إنتاج السلع التي تقدم أكبر قدر من الإمكانيات لتراكم رأس المال البشري.

#### رابعاً: تراكم رأس المال التكنولوجي:

ويتمثل في التجديدات التكنولوجية التي تسمح بظهور سلع جديدة أكثر إنتاجية من السلع القديمة. فالنمو يرجع إلى وجود تفاوت بين المنتجات؛ حيث يتخذ التفاوت شكلاً أفقياً بزيادة أنواع السلع عن طريق خلق أنواع جديدة تضاف إلى القديمة وتحقق نفس المنفعة أو الإنتاجية، أو عمودياً بزيادة كفاءة السلع القائمة؛ بحيث تصبح تشبع نفس الحاجات ولكن بطريقة أفضل.

ويعرف **Rosenberg** رأس المال التكنولوجي على أنه مجموع المعارف المتصلة ببعض المراحل أو الأنشطة الإنتاجية التي ترتبط بالإنتاج وتحويل المواد داخل العملية الإنتاجية. ويرى المستخدمين للآلات والتجهيزات هم الأكثر تأهيلاً لإنتاج المعارف وما يلاحظ

على التكنولوجيا هو ارتباطها القوي بالسلعة. وتتميز التكنولوجيا  
بخاصيتين رئيسيتين:

1- أنها مال متراكم: كل مخترعٍ يستند إلى الاختراعات التي تمّت  
في الماضي، بالمعنى الذي يبين الاختراع لا يُولد من فراغ، وكل  
باحثٍ نظري يستخدم النظريات السابقة.

2- أنها سلعةٌ عامة: فهي ليست سلعةً محظورة؛ إذ كل جديد يتم  
نشره حتى في وسائل الإعلام، ويحصل عليها الفرد بسعرٍ زهيد لا  
يقارن بتكلفة إنتاجها غير أنه لكي تصبح المعرفة التكنولوجية مالا  
عامًا ينبغي:

- مرور وقتٍ معين بين الاكتشاف وبين انضمامه إلى المخزون  
العام للمعرفة التكنولوجية.

- الاعتراف بأن هناك معارف لا يمكن إعتبارها معارف عامة  
(المعرفة المندمجة وغير المُقننة)؛ لأنها لا يمكن أن تصاغ في  
كلماتٍ أو نماذج.

هناك مظهران للمعرفة يشكّلان أهميّة خاصة لنظرية النمو هما:

- معارف تنمو بلا حدود: ليست مرتبطةً بحياة الفرد عكس رأس  
المال البشري.

- معارف لا تقبل الحيازة أو التملك، وهذا نتيجة مباشرة لنشر  
المعرفة وإعلائها.

ويعتبر رأس المال التكنولوجي مؤشرًا لعدد التجديدات التي يستطيع  
اقتصاد ما أن يحققها. وبما أن رأس المال التكنولوجي ناتج عن  
نشاط البحث والتطوير.

المصادر

- 1-رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997، العدد 226.
- 2-رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية. 1991.
- 3-سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، مركز دراسات . الوحدة العربية، بيروت، ط 1 1995 .
- 4-سعد غالب ياسين، إدارة المعرفة: المفاهيم، النظم والتقنيات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، . الأردن، ط 1 2007 .
- 5-صبري فارس الهيتي، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، . عمان، الأردن، ط 2007 .
- 6-صلاح الدين الكبيسي، إدارة المعرفة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005.
- 7-عارف دليلة، مكانة الأفكار الاقتصادية لابن خلدون في الاقتصاد السياسي، دار الحوار للنشر . والتوزيع، اللاذقية، سوريا، 1987.
- 8-عبد الباسط وفا، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي: نظريات النمو الذاتي، دار النهضة . العربية، القاهرة، 2000.
- 9-عبد الجبار حمد عبيد البهاني، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، دار وائل للنشر . والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1 2001 .

- 10- عبد الزهرة فيصل يونس، مرجعيات الفكر التنموي وامتداداتها المعاصرة، دار الوفاء لنديا الطباعة . والنشر، الإسكندرية، 2002.
- 11- عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، إستراتيجية التنمية في الدول الساعية للتقدم، مكتبة الأنجلو . المصرية، القاهرة، 1987.
- 12- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، 2003/ الإسكندرية، 2002.
- 13- عبد الله الصعيدي، بعض المشكلات المعاصرة في التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
- 14- عبد الله الصعيدي، مبادئ علم الاقتصاد، مطابع البيان التجارية، دبي، 2004.
- 15- عبد الله عطوي: السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، بيروت، ط 1 2004 .
- 16- عصام عزيز شريف، تحليل المدخلات - المخرجات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 1 . 1981.
- 17- عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، (د.ت).
- 18- فرانسوا بيرو، فلسفة لتنمية جديدة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983
- 19- مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ . للنشر، الرياض، السعودية، 1999.
- 20- محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، ، 1983.

- 21- محمد رؤوف حامد، صناعة التكنولوجيا عالمياً وعربياً بين القطاع الخاص والعام: الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات، القاهرة، 2001.
- 22- محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي في الوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، العدد 230 1998.
- 23- محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد بجامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 2000.
- 24- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان، . الأردن، 2007
- 25- مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1. 2008.
- 26- مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.

#### المصادر الأجنبية

- 1-Edward Barbier, « The concept of sustainable economic », development environmental conservation , vol 14, N2, 1987.
- 2-Jhingan .M.L, The economics of development and planning, Vrinda publications revised and enlarged edition, 1999.

3- Jonathan.H.Adler, More sorry than safe: assessing precautionary principle and the proposed international biosafety protocol, Texas international law journal, vol 35 n 2, Spring 2000.



الأستاذ المساعد الدكتور علي حاتم الفريشي  
تدريسي في كلية التخطيط العمراني - جامعة الكوفة  
البحوث والاصدارات:

1- رسالة الماجستير: تفعيل ادوات السياسة النقدية في  
الاقطار النامية مع إشارة للعراق للمدة 1990-2001.

كلية الادارة والاقتصاد - قسم الاقتصاد - الجامعة المستنصرية.

2- أطروحة الدكتوراه: آثار السياسة النقدية على حركة رؤوس الأموال في  
ظل التحرر المالي في البلدان النامية.

الكتب العلمية:

3- كتاب العلاقات الاقتصادية الدولية 2014 .

4- كتاب تخطيط وإدارة الموارد الطبيعية 2015

5- كتاب السياسة النقدية في العراق بين ضخامة الدور ومحدونية  
الأدوات 2016.

البحوث العلمية:

6- جدوى التخطيط البيئي على تخصيص الموارد الاقتصادية في العراق  
2013.

7- المشتقات المالية وأثرها في عرض السيولة على الاقتصاد الكلي  
2014.

8- السياسة النقدية في العراق بين ضخامة الدور ومحدونية الأدوات 2016